المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـــول

◂ الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2021

◂ مشاريع الميزانيـــات الفرعيـة لـ:

- البلاط الملكي؛
- رئاسة الحكومة؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

برسم السنة المالية 2021

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2020 – 2021
دورة أكتوبر 2020

محتوى الفهرس

- ورقة تقنية؛
- **الجزء الثاني من مشروع قانون المالية:**

*التقديم العام؛

*تقديم مواد الجزء الثاني من مشروع القانون المالي رقم 65.20 للسنة المالية 2021 ؛

*التعديلات المقترحة على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021؛

*جدول التصويت على مواد الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية رقم 65.20 برسم السنة المالية 2021؛

*ورقة إثبات حضور السادة المستشارين.

- **مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021:**

*التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021؛

*تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021.

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـــول

مشروع قانون الماليـــة رقم 65.20 للسنة المالية 2021

الجزء الثاني

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2020 – 2021
دورة أكتوبر 2020

الجزء الثاني من مشروع قانون المالية:

*التقديم العام؛

*تقديم مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020؛

*التعديلات المقترحة على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020؛

*جدول التصويت على مواد الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية رقم 70.19برسم السنة المالية 2020؛

*ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

التقديم العام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها للجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021 .

تدارست اللجنة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية في اجتماعها المنعقد يوم 4 دجنبر 2020، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بنشعبون وزير الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وقد تمت الدراسة والبت في التعديلات المقدمة بشأن الجزء الثاني من مشروع القانون والبالغ عددها تعديل واحد مقدم من طرف مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل هم المادة 40، حيث تم سحب التعديل، كما تم التصويت على مواد الجزء الثاني وفق النتيجة المتضمنة في الجدول المتعلق بالتصويت عليها ضمن محتويات هذا التقرير.

هذا، وقد تم التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية كما تم تعديله بالنتيجة التالية:

الموافقون : 11

المعارضون: 2

الممتنعون:1

كما صوتت اللجنة على مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، برمته معدلا، وفق النتيجة التالية:

الموافقون : 11

المعارضون: 3

الممتنعون:لا أحد

مقرر اللجنة:

عبد الصمد مريمي

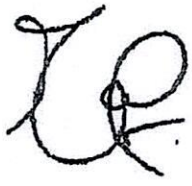

تقديم مواد الجزء الثاني
من مشروع القانون المالي رقم 65.20
للسنة المالية 2021

الجزء الثاني

وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

I- الميزانية العامة

المادة 40

تقديم

تتعلق هذه المادة بتحديد مبلغ الاعتمادات المفتوحة فيما يخص نفقات التسيير للميزانية العامة.

المادة41

تقديم

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ اعتمادات الأداء ومبلغ اعتمادات الالتزام المتعلقة بنفقات الاستثمار للميزانية العامة .

المادة42

تقديم

تحدد هذه المادة مبلغ الاعتمادات المفتوحة فيما يخص نفقات الدين العمومي في الميزانية العامة. و تشتمل على النفقات المتعلقة بالفوائد والعمولات والنفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل .

II.- ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 43

تقديم

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ الاعتمادات المتعلقة بنفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة .

المادة44

تقديم

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام المتعلقة بنفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة .

III - الحسابات الخصوصية للخزينة

المادة45

تقديم

تحدد هذه المادة سقف الاعتمادات المتعلقة بعمليات الحسابات الخصوصية للخزينة.

التعديلات المقترحة على الجزء الثاني
من مشروع القانون المالي رقم 65.20
للسنة المالية 2021

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

تعديلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

على مشروع قانون المالية رقم 20-65 للسنة المالية 2021

(كما وافق عليه مجلس النواب)

التعديل 41

الجدول ب

المادة 40

الباب الأول

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2021

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2021
	جلالة الملك	
1.2.1.1.0.01.000	- القوائم المدنية	
1.2.1.2.0.01.000	- مخصصات السيادة	
	البلاط الملكي	
1.2.1.1.0.02.000	- الموظفون و الأعوان	
1.2.1.2.0.02.000	- المعدات و النفقات المختلفة	
	مجلس النواب	

1.2.1.1.0.03.000	- الموظفون و الأعوان	
	وزارةالعدل	
1.2.1.1.0.06.000	- الموظفون و الأعوان	
1.2.1.2.0.06.000	- المعدات و النفقاتالمختلفة	
	وزارةالشؤونالخارجيةوالتعاونالإفريقيوالمغاربةالمقيمينبالخارج	
1.2.1.1.0.07.000	- الموظفون و الأعوان	
1.2.1.2.0.07.000	- المعدات و النفقاتالمختلفة	
	وزارةالداخلية	
1.2.1.1.0.08.000	- الموظفون و الأعوان	
1.2.1.2.0.08.000	- المعدات و النفقاتالمختلفة	
		47837500000
	وزارةالتربيةالوطنيةوالتكوينالمهنيوالتعليمالعاليوالبحثالعلمي	**1798975000**
1.2.1.1.0.11.000	- الموظفون و الأعوان	
1.2.1.2.0.11.000	- المعدات و النفقاتالمختلفة	

1.2.1.1.0.52.000	الأعوان و الموظفون	
1.2.1.2.0.52.000	. المختلفةالنفقات و المعدات.....	
	المجلس الأعلى للسلطة القضائية	
		للتذكرة
1.2.1.2.0.55.000	. المختلفةالنفقات و المعدات.....	للتذكرة
	مجموع نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة	**225825880000**

تبرير التعديل:

تخصيص مبلغ مائتين و خمسون مليون درهم لقطاع التعليم العاليقصد الاستجابة طلبات منح الطلبة الجامعيين وتغطى منالضريبة على الثروة المشار إليها في التعديل رقم 28 و 29 .

جدول التصويت على مواد الجزء الثاني
وعلى مشروع القانون المالي رقم 65.20
للسنة المالية 2021

جدول التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021

المادة الاصلية	مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول / تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
				موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 40	ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (تعديل رقم 1)	-	السحب					11	2	1
المادة 41	لم يرد بشأنها أي تعديل							11	2	1
المادة 42	لم يرد بشأنها أي تعديل							11	2	1
المادة 43	لم يرد بشأنها أي تعديل							11	2	1
المادة 44	لم يرد بشأنها أي تعديل							11	2	1
المادة 45	لم يرد بشأنها أي تعديل							11	2	1

نتيجة التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021 كما عدّل

الموافقون : 11

المعارضون: 2

الممتنعون:1

نتيجة التصويت على مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021 برمته معدلا:

الموافقون : 11

المعارضون: 3

الممتنعون:لا أحد

ورقة إثبات
حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 4 دجنبر 2020 على الساعة

موضوع الاجتماع: البث في التعديلات والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع القانون المالي رقم 65.20 للسنة المالية 2021 برمته ، وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة.

الولاية التشريعية : 2015 -2021 السنة التشريعية : 2020 - 2021 دورة أكتوبـــر 2020	الساعة : من 19h30 إلى 19h المدة الزمنية : عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 16	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 16 عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : لا أحد عدد المعتذرين:

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حضر
الخليفة الأول	السيد الحو المربوح	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	حضر
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	حضر
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حضر
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	حضر
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأميـــن	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيدة عائشة آيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	حضر
المقـــرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	حضر
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 4 دجنبر 2020 على الساعة

موضوع الاجتماع: : البث في التعديلات والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع القانون المالي رقم 65.20 للسنة المالية 2021 برمته ، وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عادل البراكات	فريق الأصالة والمعاصرة	حاضر
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	حاضر
السيد محمد لحمامي	" " " "	
السيد عبد العزيز بنعزوز	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حاضر
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	حاضر
السيد سعيد السعدوني	" " " "	حاضر
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد الله اشن	" " " "	حاضر
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمود عبا	الفريق الاشتراكي	حاضر
السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حاضر

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـــول

مشاريع الميزانيـــــــــات الفرعيـــة لـــ:

- البلاط الملكي؛
- رئاسة الحكومة؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

برسم السنة المالية 2021

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015 – 2021
السنة التشريعية 2020 – 2021
دورة أكتوبر 2020

مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021:

*التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021؛

*تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021.

التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها، وذلك برسم السنة المالية 2021.

وبهذه المناسبة، أريد أن أشيد بروح التجاوب الحاصل بين السيدات والسادة المستشارين من جهة، والسادة الوزراء والسيد المندوب السامي للتخطيط والسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من جهة أخرى، أثناء دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المذكورة، حيث كانت النقاشات على مستوى عال من المسؤولية.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام مجلسنا الموقر تتسم بطابع متميز، بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من فاعلين إقتصاديين وإجتماعيين وممثلي الغرف المهنية ومنتخبي الجماعات المحلية والترابية، الأمر الذي يشكل لا محالة قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية.

كما أتوجه بخالص الشكر للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وللسادة أعضاء مكتب اللجنة، وكافة السادة المستشارين الذين حضروا الاجتماعات، وتابعوا أشغالها باهتمام كبير، وساهموا بتدخلاتهم القيمة في تعميق الدراسة والنقاش حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة على أنظار لجنتنا الموقرة، وأبانوا عن تفاعل ايجابي مع البرمجة المكثفة لكافة القطاعات الوزارية، وذلك بالموازاة مع الاجتماعات المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، حيث قدموا مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تعكس الرؤية البرلمانية على مستوى الحلول الناجعة للمشاكل القطاعية المطروحة.

كما أشكر بهذه المناسبة، جميع الطاقم الإداري للجنة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تدارست اللجنة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصها في 6 اجتماعات، واستغرقت 13 ساعة عمل و30 دقيقة، وامتدت إلى ساعات متأخرة.

وأخيرا، توجت المناقشات بالتصويت، في الاجتماع المنعقد يوم الجمعة 4 دجنبر 2020 على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة، وفق جدول التصويت الآتي:

مشاريع الميزانيات الفرعية		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
مشروع الميزانية الفرعية للبـــلاط الملـــكي		الإجماع		
مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة	ميزانية التسيير	11	3	لا أحد
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب	ميزانية التسيير	15	لا أحد	1
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين	ميزانية التسيير	15	لا أحد	1
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد و المالية وإصلاح الإدارة	ميزانية التسيير	11	3	1
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط	ميزانية التسيير	11	3	1
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			

مقرر اللجنة

عبد الصمد مريمي

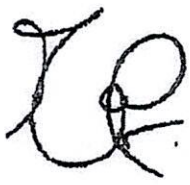

تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية
برسم السنة المالية 2021

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للبلاط الملكي

برسم السنة المالية 2021

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

الولاية التشريعية 2015-2021
السنة التشريعية 2020- 2021
دورة أكتوبر 2020

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 1 دجنبر 2020، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، الذي قدم عرضا استعرض فيه البنود والأرقام المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لهذه الميزانية، والتي تم توزيعها على الشكل التالي:

- **مخصصات السيادة**: **517.164.000** درهم.
- **البلاط الملكي**:
  * باب الموظفين: **543.747.000** درهم.
  * باب المعدات والنفقات المختلفة: **1.504.183.000** درهم.

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في الوثيقة التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بالميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة

برسم السنة المالية 2021

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015-2021
السنة التشريعية 2020- 2021
دورة أكتوبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 02 دجنبر 2020، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان.

أشار السيد الوزير في كلمته التقديمية، أن إعداد مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم سنة 2021، في ظل ظروف وطنية ودولية استثنائية فرضها انتشار فيروس كورونا وخلفت انعكاسات اقتصادية واجتماعية على الصعيد العالمي، وبالتالي فإن مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة وعلى غرار مشروع القانون المالي، برمته قد خضع بدوره للإسقطات الناتجة عن الظروف السالفة الذكر.

كما أكد السيد الوزير أن الاعتمادات التي رصدت لمصالح رئاسة الحكومة، والهيئات والمؤسسات المسجلة بميزانيتها، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2021، مليارا وثلاثمائة وستين مليونا و مائة وخمسة ألاف درهم 1.360.105.000 أي بزيادة بلغت خمسة ملايين وأربعمائة وثلاثة وعشرين ألف درهم 5.423.000 كقيمة مطلقة ونسبة لا تتجاوز 6.46%. ويصل الاعتماد المرصود لميزانية التسيير 779.665.000، بزيادة بلغت 89.454.000، حيث حظي باب المعدات والنفقات المختلفة باعتماد

قدره 658.806.000، في حين خصص لباب الموظفين اعتماد يبلغ 120.859.000، مع الإشارة الى أنه تم إحداث 50 منصبا ماليا موجها أساسا للفوج الجديد من الملتحقين بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة.

كما أورد السيد الوزير،أن ميزانية التسيير تتضمن اعتمادات تخص بعض الهيئات الدستورية أو التابعة وهي:

1. <u>الهيئات الدستورية:</u>

- ✓ المحكمة الدستورية 30.815.000 درهم
- ✓ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 70.000.000 درهم
- ✓ الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري 65.000.000 درهم
- ✓ مجلس المنافسة 73.000.000
- ✓ مجلس الجالية المغربية بالخارج: 49.000.000

2. <u>الهيئات التابعة:</u>

- ✓ الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة 30.000.000 درهم
- ✓ وحدة معالجة المعلومات المالية 14.232.000 درهم
- ✓ اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي 11.498.500 درهم
- ✓ المرصد الوطني للتنمية البشرية 27.000.000 درهم
- ✓ المدرسة الوطنية العليا للإدارة 30.000.000
- ✓ الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي 33.000.000
- ✓ الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء 14.000.000

3. <u>مؤسسات وهيئات أخرى ويتعلق الأمر:</u>

- ✓ أكاديمية المملكة المغربية 78.000.000
- ✓ أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات 30.000.000
- ✓ الشركة الوطنية لدراسة المضيق 5.000.000

✓ جامعة الأخوين 25.000.000.

ويتضمن باب المعدات والنفقات المختلفة من جهة أخرى بندا خاصا يتعلق بتأمين الموظفين و الشخصيات المأذون لها الركوب في الطائرة بمناسبة مهام رسمية بمبلغ يقدر ب 1.600.000 درهم كما أضيف في المشروع لأول مرة بند خاص مبلغه 13.162.900 في نطاق البرنامج الثاني للتعاون القطري مع المنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية وبندا يتعلق بالإعانة التي ترصد سنويا للمنظمات النقابية في حدود مبلغ 15.000.000 درهم

أما فيما يتعلق بميزانية الاستثمار، أكد السيد الوزير أن الاعتمادات المرصودة لها، قد عرفت تقليصا بمبلغ 6.605.000،كقيمة مطلقة وهي موزعة كما يلي :

✓ صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية 300.000.000

✓ وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة على التوالي بشمال المملكة والأقاليم الجنوبية والجهة الشرقية: 80.000.000

✓ المدرسة الوطنية العليا للإدارة 5.000.000

✓ الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي 7.000.000

✓ الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة 15.000.000

✓ اعتماد التزام لفائدة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي 7.000.000 واعتماد أداء 7.440.000

✓ وحدة معالجة المعلومات المالية 5.140.000

وأشار السيد الوزير أنه إذا اقتطعت مجموع هذه الاعتمادات فإن المبلغ الحقيقي المرصود لرئاسة الحكومة في مجال الاستثمار لن يتجاوز مبلغ 860.000. وعليه فإن هذه المعطيات والأرقام يؤكد الوزير ليست أكثر من ميزانية تسيير وتدبير المصالح والأوراش الكبرى التي تندرج فيه، والتي يعود تنفيذها وتتبعها لمختلف القطاعات الحكومية المعنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أثار العديد من السادة المستشارين سؤالا حول السبب في عدم تقليص ميزانية رئاسة الحكومة،حيث عرفت زيادة تقدر ب 10% ،و الأمانة العامة للحكومة ب 13% ، و خاصة أن المغرب يعيش ظرفية اقتصادية صعبة بسبب الجائحة كوفيد 19 ،علما أن وزير المالية قدم وثائق يحث من خلالها مختلف الإدارت العمومية بترشيد النفقات ونهج سياسة التقشف .

كما تم التساؤل عن المناصب المالية التي تهم الأشخاص في وضعية إعاقة ،وفي نفس السياق تساءل أحد المتدخلين عن تنظيم المباراة الخاصة بهم برسم السنة المالية لسنة 2020 .

وفيما يتعلق بالمناصب المالية المحدثة لدى رئاسة الحكومة و التي تقدر ب 300 منصب، 200 مخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة ، وتم التساؤل عن مآل المرسوم الحكومي و الذي يخصص نسبة 7% للأشخاص في وضعية الإعاقة. أما عن باقي المناصب المالية الأخرى ،وقد تم التساؤل عن المعايير المعتمدة في توزيعها، وعن مدى الملائمة بين المنصب و التخصص ،مطالبين في نفس السياق عدم استغلال هذه المناصب لأهداف سياسية .

كما ثمن أحد المتدخلين تعيين رئيس الحكومة من طرف الحزب المتصدر للإنتخابات التشريعية، معتبرا أن هذا سيساهم في تكريس الديمقراطية بالمغرب مؤكدا أن ظاهر الميزانية موجه لرئاسة الحكومة إلا أنها في الواقع هي ميزانية مخصصة للقطاعات التابعة لرئاسة الحكومة . وتسأل عدة متدخلين عن عدم استجابة عدة قطاعات لطلب السيد رئيس الحكومة بتقديم الوثائق الخاصة بميزانيتها للبرلمان، لكي يتمكن من ممارسة دوره الرقابي،وكذا ربط المسؤولية بالمحاسبة ،وتكريس الحق في الولوج إلى المعلومة .وفي نفس السياق ثمن عدة

متدخلين استجابة عدة قطاعات التابعة لرئاسة الحكومة بتقديم معطيات خاصة بميزانيتها .

وفيما يخص الدعم الذي تقدمه الحكومة لمجلس النواب و مجلس المستشارين تساءل أحد المستشارين عن سبب غياب الدعم المرصود لمجلس المستشارين .

كما طالب أحد المتدخلين من الوزير المقارنة بين الدعم المخصص لجامعة الأخوين و الدعم المخصص لنقابات مشيرا أن جامعة الأخوين تستفيد من إعفاءات ضريبية ،فضلا عن الدعم من طرف الدولة ،في حين طالب أحد المتدخلين بتخصيص دعم إضافي لجامعة الأخوين على غرار الجامعة الدولية بالرباط مؤكدا أن هذا الدعم يخصص للطلبة المتفوقين و الذين لا يتوفرون على الإمكانيات المالية الضرورية .

وفيما يتعلق بالاعتماد المرصود للشركة الوطنية لدراسة المضيق, طالب أحد المستشارين بتقديم توضيحات حول قيام الشركة بالدراسات، علما أن الدراسة أنجزت و أن الشركة بدأت أشغالها منذ التسعينات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على تدخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد الوزير بخصوص ترشيد النفقات أن ميزانية رئاسة الحكومة هي ميزانية ضعيفة وتهم فقط المصاريف المتعلقة بالتسيير اليومي مشيرا إلى أن هناك انخفاض على مستوى ميزانية الاستثمار، مستدلا بعدم إدراج شراء السيارات ،وأوضح أن سبب ارتفاع ميزانية رئاسة الحكومة يرجع إلى إعادة تنظيم هيكلة بعض الهيئات و المؤسسات التابعة

لرئاسة الحكومة، مستدلا بهيئة المنافسة التي كانت هيئة عادية و أصبحت هيئة دستورية مما يتطلب توفير مبالغ إضافية .

وجوابا على سؤال أحد السادة المستشارين، أكد السيد الوزير أن 300 منصب المحدث، لدى رئاسة الحكومة منها 200 منصب للأشخاص في وضعية إعاقة، وسيتم تنظيم المباراة هذه السنة و السنة القادمة.كما سيتم توزيعهم على مختلف القطاعات، في حين أن المقاربة المتعلقة ب 7 % من المناصب الخاصة بهم فهي غير واقعية.أما باقي المناصب منها 50 خاصة بالفوج الجديد للولوج للمدرسة الوطنية للإدارة ،مؤكدا أن هذه المناصب ليست موجهة لرئاسة الحكومة إنما للقطاعات التي تعرف خصاصا ،و كذا المناصب التي تتطلب التحكيم من طرف رئيس الحكومة ،موضحا أن في حالة الخصاص الحاد من طرف قطاع معين فإن القانون التنظيمي للمالية ينص على أن المناصب المالية لا تحدث إلا بموجب القانون المالي، و بالتالي فهذه المناصب تحدث فقط لدى رئيس الحكومة قصد التصرف فيها لسد الخصاص عند قطاع معين .

وفيما يخص الدعم المخصص للبرلمان، أفاد السيد الوزير أن ميزانية رئاسة الحكومة، لا تحتوي على أي دعم مخصص للبرلمان ،وإنما هناك اعتماد يقدم من طرف وزارة المالية مؤكدا أن رئيس الحكومة لا يقوم بأي تمييز بين المجلسين .

وأوضح السيد الوزير أنهم سيتم حث جميع القطاعات التابعة لرئاسة الحكومة بتقديم وتهيئ المعطيات الخاصة بميزانيتهم وأن يجب على جميع المؤسسات الامتثال للبرلمان .

أما فيما يتعلق بالدعم المخصص لجامعة الأخوين، فإنه يقدر سنويا ب 25.000.000 درهم ،و ذلك رغبة من المغفور له الحسن الثاني لتكريس المساوة بين جميع المواطنين وإعطاء منحة للطلبة المتفوقين قصد الولوج إليها وكذا تغطية نفقات بعض الأساتذة الذين ينتقلون من الرباط و الدار البيضاء إلى مدينة إفران .

وأشار السيد الوزير أن الدعم المخصص للنقابات ،يتم وفق ماهو منصوص عليه في المادة 24 من مدونة الشغل، وذلك حسب عدد الأجراء ،وكذا الدعم من

طرف وزارة الشغل في إطار الاتفاقيات الجماعية ،بين الشركات والنقابات ،وذلك للقيام بدور التأطير ،مطالبا بقانون جديد للنقابات كي يتم منح الدعم وفي نفس السياق تكريس المحاسبة .

كما أبرز أن الدعم المرصود للشركة الوطنية لدراسة المضيق عرف تراجعا وأن المبلغ المرصود مخصص للتسيير ،لكون الشركة لازالت قائمة في إطار الشراكة مع أسبانيا وفي ظل الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية بين المغرب و إسبانيا .

عرض السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

—

تدخل السيد المصطفى الرميد
وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان
والعلاقات مع البرلمان
لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة
برسم السنة المالية 2021
أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
بمجلس المستشارين

الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1442

الموافق لفاتح دجنبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يسعدني أن أحضر اجتماع لجنتكم الموقرة، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2021 .

وبداية، أود أن أبلغكم تحيات السيد رئيس الحكومة وأمانيه الطيبة في أن يلهمنا الله السداد والتوفيق في كافة أعمالنا وأعمالكم، وأن يوفقنا في تحقيق الآمال والتطلعات الطموحة لكل المواطنات والمواطنين، وأن نكون عند حسن ظنهم وظن قائدنا الملهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إنكم تدركون أن إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، يأتي في ظل ظروف وطنية ودولية استثنائية فرضها انتشار فيروس كورونا، وخلفت انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية على الصعيد العالمي؛ وبالتالي، فإن مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة، وعلى غرار مشروع القانون المالي برمته، قد خضع بدوره للإسقاطات الناتجة عن الظروف سالفة الذكر.

وفي هذا الإطار، فإن الاعتمادات التي تم رصدها لرئاسة الحكومة برسم السنة المقبلة 2021، بغض النظر عن التقليص الذي عرفته بمناسبة صدور القانون التعديلي للسنة الجارية 2020، قد سارت في المنحى العام للميزانيات الفرعية لمختلف القطاعات، إلا بالنسبة للاعتمادات المرصودة لبعض الهيئات.

./.

وباستحضار الأرقام، نجد أن مجموع الاعتمادات التي رصدت لصالح رئاسة الحكومة والهيئات والمؤسسات المسجلة بميزانيتها،قد بلغت ملياراً وثلاثمائة وستين مليوناً ومائة وخمسة آلاف درهم (1.360.105.000)، أي بزيادة بلغت نسبتها 6,46٪، وقيمة مطلقة تبلغ اثنين وثمانين مليوناً وخمسمائة وخمسة وأربعين ألف درهم (82,545,000).

وهكذا فإن الاعتماد المرصود في نطاق ميزانية التسيير يصل إلى سبعمائة وتسعة وسبعين مليوناً وستمائة وخمسة وستين ألف درهم (779.665.000) بزيادة تبلغ تسعة وثمانين مليوناً وأربعمائة وأربعة وخمسين ألف درهم (89.454.000) كقيمة مطلقة، ونسبة لا تتجاوز 12,96٪ .

ويتوزع هذا الاعتماد بين باب المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ ستمائة وثمانية وخمسين مليوناً وثمانمائة وستة آلاف درهم (658.806.000)، أي بزيادة مطلقة تبلغ أربعة وثمانين مليوناً وتسعمائة وألف درهم (84.901.000) ونسبة تصل إلى 14,79٪، في حين يحظى باب الموظفين بمبلغ مائة وعشرين مليوناً وثمانمائة وتسعة وخمسين ألف درهم (120.859.000)، بزيادة عن سنة 2020، تبلغ أربعة ملايين وخمسمائة وثلاثة وخمسين ألف درهم (4.553.000)، أي بنسبة 3,91٪؛ وهذه الزيادة الأخيرة تأتي لتلبية الترقيات العادية للأطر والموظفين من جهة، ولمواجهة إحداث خمسين (50) منصبا ماليا موجهة أساسا للفوج الجديد من الملتحقين بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة.

وكما جرت العادة، فإن ميزانية التسيير التي سبقت الإشارة إليها، لا تخص مصالح رئاسة الحكومة وحدها، بل إن مبلغها يتضمن الاعتمادات المخولة لبعض الهيئات الدستورية أو التابعة، والتي يمكن توضيحها فيما يلي :

1 - الهيئات الدستورية، ويتعلق الأمر ب :

- المحكمة الدستورية : 30.815.000 درهم؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي : 70.000.000 درهم؛
- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري : 65.000.000 درهم؛
- مجلس المنافسة : 73.000.000 درهم؛
- مجلس الجالية المغربية بالخارج : 49.000.000 درهم.

2 - الهيئات التابعة، ويتعلق الأمر ب :

- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : 30.000.000 درهم؛
- وحدة معالجة المعلومات المالية : 14.232.000 درهم؛
- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي : 11.498.500 درهم؛
- المرصد الوطني للتنمية البشرية : 27.000.000 درهم؛
- المدرسة الوطنية العليا للإدارة : 30.000.000 درهم؛
- الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي : 33.000.000 درهم.
- الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء : 14.000.000 درهم؛

3 - مؤسسات وهيئات أخرى، ويتعلق الأمر ب :

- أكاديمية المملكة المغربية : 78.000.000 درهم؛
- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات : 30.000.000 درهم؛
- الشركة الوطنية لدراسات المضيق : 5.000.000 درهم؛
- جامعة الأخوين : 25.000.000 درهم.

ويتضمن باب المعدات والنفقات المختلفة من جهة أخرى، بنداً خاصاً يتعلق بتأمين الموظفين والشخصيات المأذون لها في ركوب الطائرة بمناسبة مهام رسمية، وقد رصد له مبلغ مليون وستمائة ألف درهم (1.600.000)، وبنداً آخر بمبلغ مليون وخمسمائة ألف درهم (1.500.000)، يقدم كإعانة تسيير للاتحاد الوطني للنساء المغربيات، فيما أضيف في المشروع لأول مرة، بند خاص مبلغه ثلاثة عشر مليونا ومائة واثنان وستون ألفا وتسعمائة درهم (13.162.900) في نطاق البرنامج الثاني للتعاون القطري مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وأخيراً، هناك البند المتعلق بالإعانة التي ترصد سنوياً للمنظمات النقابية في حدود مبلغ خمسة عشر مليون درهم (15.000.000)، يتم توزيعه طبقاً للمعايير المحددة في المادة الأولى من المرسوم التطبيقي لمدونة الشغل؛ إذ تحدد هذه المادة العناصر التي تمنح على أساسها الإعانات التي تقدمها الدولة لاتحاد النقابات المهنية أو لأي تنظيم مماثل، وذلك حسب عدد مندوبي الأجراء المنتخبين في القطاعين العام والخاص خلال آخر انتخابات مهنية مجراة على الصعيد الوطني.

وبالنسبة لميزانية الاستثمار، فإن الاعتمادات التي رصدت لها برسم السنة المالية 2021، فقد عرفت تقلصاً بمبلغ ستة ملايين وستمائة وخمسة آلاف درهم (6.605.000)، كقيمة مطلقة، وبنسبة 1,12٪ ؛ وهي موزعة كما يلي :

- صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، ورصد له، على غرار السنة الجارية، مبلغ ثلاثمائة مليون درهم، (300.000.000).

- كما رصد مبلغ ثمانين مليون درهم (80.000.000) لكل واحدة من وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة على التوالي بشمال المملكة، والأقاليم الجنوبية، والجهة الشرقية.

./.

وتستفيد المدرسة الوطنية العليا للإدارة من مبلغ خمسة ملايين درهم (5.000.000)، والوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي من مبلغ سبعة ملايين درهم (7.000.000).

كما رصد لفائدة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي مبلغ سبعة ملايين وأربعمائة وأربعين ألف درهم (7.440.000) كاعتماد أداء، وسبعة ملايين درهم (7.000.000) كاعتماد التزام؛ فيما رصد مبلغ خمسة ملايين ومائة وأربعين ألف درهم (5.140.000) لفائدة وحدة معالجة المعلومات المالية، ومبلغ خمسة عشر مليون درهم (15.000.000) للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

فإذا ما خصمنا مجموع هذه الاعتمادات من ميزانية الاستثمار، فسنجد أن المبلغ الحقيقي المرصود لرئاسة الحكومة في مجال الاستثمار لن يتجاوز مبلغ ثمانمائة وستين ألف درهم (860.000).

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

هذه خلاصة ومعطيات وأرقام مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة برسم السنة المالية 2021؛ وهي كما تلاحظون، مجرد ميزانية تسيير وتدبير هذه المصالح، ولا يمكن بأي حال أن تعكس البرنامج الحكومي أو المشاريع والأوراش الكبرى المندرجة فيه، والتي يرجع تنفيذها وتتبعها لمختلف القطاعات الحكومية المعنية.

الشكر موصول لكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،على حسن تتبعكم، وإنني لعلى استعداد للإجابة عن مختلف التساؤلات التي قد ترون طرحها حول هذا المشروع، مع التأكيد في نفس الوقت، على أنني سأحرص بأمانة على إبلاغ كل آرائكم ومقترحاتكم إلى السيد رئيس الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس النواب

برسم السنة المالية 2021

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015-2021
السنة التشريعية 2020- 2021
دورة أكتوبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الخميس 26 نونبر 2020، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد التويزي أمين المجلس.

هذا، وتصل الاعتمادات المرصودة في مشروع ميزانية مجلس النواب برسم السنة المالية 2021 إلى مبلغ 488.547.000 درهم موزعة على الشكل التالي:

أ- ميزانية التسيير:

* باب النواب والموظفين: **399.347.000** درهم

* باب المعدات والنفقات المختلفة: **69.200.000** درهم

ب- ميزانية الإستثمار:

* اعتمادات الأداء: **20.000.000** درهم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2021

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015-2021
السنة التشريعية 2020- 2021
دورة أكتوبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير التي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الخميس 26نونبر 2020، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد التويزي أمين المجلس.

في البداية، قدم السيد أمين المجلس عرضا أشار فيه لأربعة محاور أساسية:

- السمات البارزة خلال السنة التشريعية 2019 – 2020؛
- المعطيات المرقمة الخاصة بمشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2021؛
- إكراهات وصعوبات تدبير ميزانية مجلس المستشارين؛
- الحلول التقنية المقترحة.

المحورالأول

في إطار التشريع والمراقبة والدبلوماسية البرلمانية، أفاد أن مجلس المستشارين افتتح دورة أبريل من السنة التشريعية2019 – 2020 في ظل ظروف استثنائية تولدت عن انتشار وباء فيروس كورونا، كوفيد 19.

وتجاوبا مع التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية وتنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، خاصة في مجال الوقاية من انتشار فيروس كورونا، عمل المجلس على تنزيل منهجية للإشتغال الآمن وملائمة نظام انعقاد وتسيير مختلف الأشغال مع ما يقتضيه تنزيل تلك التدابير داخل المجلس، والتجاوب مع إكراهات المرحلة، حيث عرفت دورة أبريل اعتماد مجلس المستشارين لأول مرة في تاريخ العمل البرلماني بالمغرب، لآلية التصويت الإلكتروني عن بعد، وفسح المجال أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس للمشاركة عن بعد في أشغال اللجان الدائمة، والنقل المباشر لإجتماعات مجموعة منها على الموقع الإلكتروني للمجلس وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

وأضاف أن حصيلة مجلس المستشارين بشأن مجال التشريع خلال السنة التشريعية 2019 -2020 عرفت زخما كميا ونوعيا، إذ تمت الصادقة على ما مجموعه 56 نصا خلال الدورتين، 36 منها خلال دورة أكتوبر و 20 نصا آخر في دورة أبريل، من بينها مقترحي قانونين مقدمين بمبادرة من أعضاء مجلس المستشارين.

كما اتسمت أشغال اللجان الدائمة بالمجلس خلال السنة التشريعية 2019 - 2020 بالالتزام الذي طبع أعمالها على المستوى التشريعي والرقابي، وبروح المسؤولية التي أبانت عليه من تفاعل إيجابي مع متطلبات تسريع إقرار القوانين المرتبطة بتدبير تداعيات فيروس كورونا بشكل مباشر، حيث أشار أنه لأول مرة تصادق اللجان خلال الفترة الفاصلة بين دورتي البرلمان على 6 مراسيم بقوانين.

هذا، وأفاد أن المجلس عقد خلال الدورتين العاديتين للسنة التشريعية 2019 - 2020 ما مجموعه 27 جلسة عامة للأسئلة الشفهية، و6 جلسات شهرية متعلقة بالسياسات العامة، وكذا جلسة عامة مشتركة خصصت لتقديم رئيس الحكومة لبيانات تتعلق ب " تطورات تدابير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي 2020 " أعقبتها لأول مرة جلسة عامة لمناقشة هذه البيانات من قبل ممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية بمجلس المستشارين، ثم جلسة عامة خصصت لتقديم عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة

2018، فضلا عن استماع اللجان الدائمة لعروض مجموعة من الوزراء حول قضايا آنية ومستعجلة، بشكل تكاملي لمختلف الآليات الرقابية المخولة لأعضاء المجلس.

وفيما يخص الدبلوماسية البرلمانية، وخلال فترة الحجر الصحي الذي فرضته جائحة كورونا، أشار أن مجلس المستشارين واصل عمله في إطار خارطة طريق تمت بلورتها من طرف مكتب المجلس لتدبير العمل الدبلوماسي في سياق حالة الطوارئ الصحية، بالإضافة إلى رقمنة عمله الدبلوماسي عبر إتخاذ تدابير مكملة للإجراءات القائمة للعمل عن بعد ووضع الإطار التقني المناسب للأنشطة الدبلوماسية، والذي أمن مشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الإتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة بتقنية التناظر المرئي.

المحور الثاني:

تطرق السيد أمين مجلس المستشارين إلى مشروع ميزانية المجلس للسنة المالية 2021، والتي أشار أنها لم تأخذ بعين الاعتبار حسابات المجلس المقدمة للحكومة بخصوص إعداد مشروع ميزانيته السنوية بالرغم من كونها تنبني على مرتكزات صلبة.

وفي نفس السياق، استعرض توزيع الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2021 والتي جاءت على النحو التالي:

- المستشارين والموظفين : 251727000 ,00 درهم
- المعدات والنفقات المختلفة: 45000000,00 درهم
- ميزانية الاستثمار: 12850000,00 درهم

المحور الثالث

اعتبر السيد أمين المجلس أن ميزانية المجلس للسنة المالية 2021 ميزانية للتدبير العادي للحاجيات ولا تستجيب للمشاريع والبرامج المسطرة من طرف مكتب

المجلس، ولا تواكب طموحات المجلس في مستويات هامة منها الدبلوماسية البرلمانية، حيث أنها تصطدم بالاكراهات الخاصة بملاءمة ظروف عمل السادة المستشارين مع نظرائهم بمجلس النواب وهو ما ينتج عنه خصاص في أسطر الميزانية، فضلا عن اللجوء إلى الاتزام بنفقات دون توفر اعتمادات.

المحورالرابع

من أجل تفادي الصعوبات التي يعاني منها مجلس المستشارين في تدبير ميزانيته، أشار أمين المجلس إلى ضرورة تصويب الاعتمادات المفتوحة بشكل يتناسب مع الاعتمادات المطلوبة من طرف المجلس عن طريق تخصيص اعتماد إضافي بداية السنة المالية 2021 ، على أن تلتزم الحكومة ابتداءا من السنة الموالية برصد الاعتمادات الكافية للمجلس ضمن قانون المالية دون اللجوء إلى مسطرة طلب اعتمادات إضافية في آخر السنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع الميزانية المذكورة فرصة طرح خلالها السادة المستشارون مجموعة من القضايا والصعوبات التي يعيشها مجلس المستشارين، إن على المستوى الدستوري أو على المستوى التدبيري والمالي، فضلا عن مختلف القضايا التي تهم السادة المستشارين أو الموظفين، بغية تحسين أداء عمل المجلس وتأهيل دوره على المستوى التشريعي والرقابي والدبلوماسي.

في البداية، أشار مجموعة من المتدخلين إلى غياب السيد رئيس المجلس لتقديم مشروع الميزانية الفرعية على غرار باقي القطاعات الوزارية خصوصا وأن الأمر يتعلق

بميزانية آخر سنة من الولاية التشريعية الحالية، فضلا عن التساؤل عن تقارير لجان فحص الميزانية وعن مستوى تنزيل التوصيات التي أعدتها هذه الأخيرة والتي تضمنت مقترحات بغية تحسين طريقة تدبير عمل المجلس.

وفي هذا السياق، أشار أحد المتدخلين إلى الصعوبات التي عرفتها ظروف اشتغال لجنة فحص الميزانية المشكلة هذه السنة، مما حال دون تقديم تقريرها إلى مكتب المجلس، وبالتالي إطلاع أعضاء المجلس عليه، مستحضرا أن أعضاء مكتب المجلس لم يتفاعلوا بايجابية مع الدعوات المتكررة لحضور إجتماعات هذه اللجنة لتقديم توضيحات حول بعض النقط المتعلقة بتدبير مالية المجلس، موضحا الجهاز الإداري لا يمكنه أن ينوب على مكتب المجلس بصفته الهيئة المسؤولة عن التدبير، وأن الاقتصار على تقديم الوثائق المالية لوحدها غير كاف.

وفي الجانب المالي، استغرب السادة المستشارون من استمرار طلب المجلس لإعتمادات إضافية كل سنة، فضلا عن طريقة تدبير الميزانية والمتمثلة في لجوءه المتكرر إلى مسطرة تحويل الاعتمادات وكذا إلى الالتزام بنفقات دون توفره على الإعتمادات، حيث تمت الإشارة أنه كان من الأجدر الإشارة في إطار مشروع الميزانية المعروضة إلى نسب تنفيذ الميزانية السابقة وتوضيح الإشكالات والعوائق التي حالت دون تنفيذ الأهداف المسطرة، حيث تمت الدعوة إلى حصر الحاجيات بطريقة مدققة ومفصلة حتى يتسنى للسادة المستشارين المرافعة والدفاع على الاعتمادات الضرورية لعمل المجلس والقيام بأدواره الدستورية خصوصا وأن هذه الفترة تتصادف مع دراسة قانون المالية، وبالتالي إمكانية تعديل الميزانية.

وفضلا عن ذلك، أكد السادة المستشارون في كل تدخلاتهم على ضرورة إيلاء العناية اللازمة بالموارد البشرية، وتحسين ظروف عملهم ومنحهم تحفيزات على أساس المردودية بما يضمن الرقي بالعمل التشريعي والرقابي والدبلوماسي الذي يضطلع به مجلسنا الموقر، ودعم التكوين المستمر باعتباره الآلية الكفيلة بتطوير القدرات والكفاءات داخل المجلس.

وفي هذا السياق، تمت الدعوة إلى الانفتاح على برلمانات دول متقدمة لتبادل الخبرات بين الموظفين ونظرائهم في الخارج، فضلا عن التساؤل عن مآل الاتفاقية التي أبرمها المجلس مع الجامعة الدولية للرباط بخصوص الموظفين، حيث تمت المطالبة باستحضار الموضوعية والتخصص في إطار المعايير المعتمدة بشأن الاستفادة من التكوينات خارج أرض الوطن، واعتماد الكفاءة والاستحقاق كمعايير أساسية للترقية في مناصب المسؤولية والقضاء على ظاهرة الموظفين الأشباح التي تشوه صورة المؤسسة لدى الرأي العام.

وبخصوص الدبلوماسية البرلمانية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع في التعريف بالقضايا الكبرى لبلادنا في المحافل الدولية وخصوصا قضية وحدتنا الترابية، استغرب بعض السادة المستشارون عدم تأدية المجلس لمساهماته في بعض المنظمات البرلمانية، فضلا عن عدم الإشارة إلى التمثيلية النسوية في العرض المقدم،

وفيما يتعلق بالشؤون التنظيمية لعمل المجلس، تمت الإشارة إلى غياب وسائل الوقاية والتعقيم في بعض أماكن البناية خصوصا في ظل الظرفية الصعبة التي تعرفها بلادنا والمتميزة بارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا، Covid19.

وفي هذا السياق، تم التساؤل عن الأسباب وراء عدم قيام الإدارة بإجراء تحليلات للموظفين قبل الشروع في دراسة مشروع قانون المالية لهذه السنة، فضلا عن المطالبة بضرورة تحفيز أطر وموظفي اللجان والفرق البرلمانية للمجهود الاستثنائي الذي يبذلونه خلال هذه الفترة، كما تم التساؤل إن كان مكتب المجلس ينوي اقتناء بناية جديدة بدل الاستمرار في اكتراء العمارة التي تتواجد بها الملحقة الإدارية.

هذا، وأثير موضوع تصفية نظام معاشات السادة المستشارين، حيث تم استحضار مسلسل النقاشات التي عرفها هذا الموضوع. وفي هذا السياق، تمت الإشارة أن هذا الأمر أصبح يشكل قناعة سياسية، كما أنه كان محل شبه إجماع خلال اجتماع ندوة الرؤساء، حيث تمت مطالبة مكتب المجلس بالعمل على إيجاد

حل جذري وفي أقرب الآجال، إذ أن أي تأخير سيؤدي إلى نفاذ إحتياطات الصندوق، وبالتالي إفلاسه على غرار ما عرفه نظام معاشات السادة النواب.

كما تمت الإشارة إلى الإشكالية التي تعرفها علاقة المجلس بالحكومة من خلال تدخل هذه الأخيرة في الاختصاصات الرقابية للمؤسسة التشريعية عبر التحكم في برمجة أسئلة الجلسات الأسبوعية وحضور الوزراء، حيث تمت المطالبة بضرورة معالجة هذا الأمر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابه على أسئلة السادة المستشارين، نوه السيد أمين مجلس المستشارين بمختلف التدخلات، مشيرا أن لجنة فحص الميزانية الأخيرة لم تحترم الأجال القانونية المخصصة لها في النظام الداخلي لمجلس المستشارين، حيث أن مكتب المجلس لم يتوصل بالتقرير في هذه الأجال مما حال دون توزيعه على الفرق والمجموعة البرلمانية، موضحا أنه لا يمكن تحويل هذه اللجنة إلى لجنة قضائية، وبالتالي إلزام حضور أعضاء المكتب إلى إجتماعاتها.

كما أبرز أن إشكالية الموظفين الأشباح داخل المجلس تعرف تشعبات وامتدادات داخل مختلف الأطياف السياسية المكونة للمجلس، مستحضرا في هذا الصدد بعض الإجراءات التي اتخذتها الادارة في حق الموظفين الذين يتغيبون بشكل مستمر وبدون مبرر.

وفيما يتعلق باقتناء بناية من طرف المجلس، أشار أن الحكومة لم تأخذ بعين الاعتبار هذا المطلب، وبالتالي لم تخصص له الإعتمادات اللازمة.

هذا، وأوضح أن مكتب المجلس غير مسؤول على برمجة جدول أعمال الجلسات الشفوية، مشيرا إلى وجود إختلالات على مستوى الأنظمة المؤطرة لعمل المؤسسة التشريعية مع الحكومة.

عرض السيد الخليفة الأول
لرئيس مجلس المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقديم مشروع ميزانية مجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2021

- مقدمة -

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

يشرفني بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية لسنة **2021**، أن أقدم لحضراتكم مشروع ميزانية المجلس برسم السنة المالية **2021**.

نستعرض في محور أول حصيلة السنة التشريعية **2019–2020** في بابي التشريع والعلاقات الخارجية.

ونستعرض بعد ذلك في محور ثان المعطيات المرقمة الخاصة بمشروع ميزانية المجلس للسنة المالية **2021**، لنخصص المحور الثالث من هذا العرض لبعض الإكراهات والصعوبات المرتبطة بالميزانية الفرعية لمجلس المستشارين، ثم نختم هذا العرض باقتراح بعض الحلول التقنية.

مقدمة:

المحور الأول: السمات البارزة.

1. في باب التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العامة.
2. في باب الدبلوماسية البرلمانية والتعاون.

المحور الثاني: المعطيات المرقمة لميزانية مجلس المستشارين.

1. مسطرة تحديد أغلفة ميزانية مجلس المستشارين.
2. الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنوات 2009 إلى 2020.
3. ظروف تنفيذ ميزانية 2020.
4. الاعتمادات المطلوبة برسم السنة المالية 2021.
5. الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2021 مقارنة بالاعتمادات المطلوبة.
6. توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2021 على أسطر الميزانية.

المحور الثالث: صعوبات وإكراهات تدبير ميزانية مجلس المستشارين.

1. صعوبات مالية.
2. إكراهات تنظيمية.

خلاصة عامة:

المحور الرابع: الحلول التقنية المقترحة.

المحور الأول

السمات البارزة

1- في باب التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العامة:

- **مـــدخل:**

- واصل مجلس المستشارين، خلال السنة التشريعية **2019-2020**، مضافرة جهوده في تكامل مع باقي المؤسسات الدستورية، من أجل الإسهام بكل ما استطاع في بناء المغرب الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب افتتاح السنة التشريعية المذكورة "**بناء مغرب التقدم والتنمية، والتجاوب مع انشغالات وتطلعات المواطنين**"؛

- اهتدى مجلس المستشارين، خلال السنة التشريعية **2019-2020**، بمضامين الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح هذه السنة التشريعية، والذي حث فيه جلالة الملك محمد السادس نصره الله أعضاء البرلمان بمجلسيه على التجاوب مع انشغالات المواطنات والمواطنين، مؤكدا جلالته على ما يلي: "**فأنتم حضرات البرلمانيين، مسؤولون على جودة القوانين، التي تؤطر تنفيذ المشاريع والقرارات، على أرض الواقع، وجعلها تعكس نبض المجتمع، وتلبي تطلعات وانشغالات المواطنين.**"

المحور الأول
السمات البارزة

- افتتح مجلس المستشارين دورة أبريل من السنة التشريعية **2019-2020** طبقا للفصل **65** من الدستور، في ظل ظروف استثنائية تولدت عن انتشار وباء فيروس كورونا، **كوفيد 19**، وكان على المجلس إثر ذلك، وتجاوبا مع التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، خاصة في مجال الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا، تنزيل منهجية للاشتغال الآمن وملاءمة نظام انعقاد وتسيير مختلف الأشغال مع ما يقتضيه تنزيل تلك التدابير داخل المجلس، والتجاوب مع إكراهات المرحلة؛

- في هذا الإطار، وضع مجلس المستشارين بتنسيق مع مجلس النواب، بشكل خاص، نظاما استثنائيا مؤقتا للجلسات العمومية للأسئلة الشفوية الأسبوعية والشهرية والجلسات التشريعية، يتضمن تنزيل عدد من التدابير الوقائية، والتي تم تكييفها بحسب تطور الوضعية الوبائية وفق مقاربة تشاركية لمختلف مكونات المجلس، مما مكن من ضمان سلاسة انعقاد أشغال الجلسات العمومية واللجان الدائمة منذ الدورة المنصرمة، وكذا السعي إلى تحقيق السلامة الصحية لأعضاء المجلس وأطره والمتعاملين معه؛

- ومن أهم سمات دورة أبريل للسنة التشريعية **2019/2020** اعتماد مجلس المستشارين لأول مرة في تاريخ العمل البرلماني بالمغرب، لآلية التصويت الإلكتروني عن بعد، وفسح المجال أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس للمشاركة عن بعد في أشغال اللجان الدائمة، والنقل المباشر لاجتماعات مجموعة منها على الموقع الالكتروني للمجلس وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

▪ النشاط التشريعي لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2019-2020 :

عرفت حصيلة مجلس المستشارين بشأن مجال التشريع خلال السنة التشريعية **2019-2020** زخما كميا ونوعيا، إذ صادق المجلس على ما مجموعه ستة وخمسون نصا خلال الدورتين، ست وثلاثون منها خلال دورة أكتوبر وعشرين نصا آخر في دورة أبريل، من بينها مقترحي قانونين مقدمين بمبادرة من أعضاء مجلس المستشارين، وقد توزعت على المجالات التالية:

- **المجال الاقتصادي والمالي والبيئي:** صادق المجلس على أربعة عشر نصا، كان أبرزها القانون المالي السنوي للسنة المالية **2020**،

وكذا قانون المالية المُعدِّل لقانون المالية السنوي لسنة **2020**، والذي اعتبر الأول من نوعه في ظل القانون التنظيمي الحالي لقانون المالية، وجاء في ظروف وطنية ودولية أثرت إلى حد كبير في التوقعات التي وضع على أساسها قانون المالية السنوي، كما جاء استجابة للتوجيهات الملكية السامية المرتبطة بمواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا.

هذا، إلى جانب المصادقة على مشاريع قوانين أخرى ذات أهمية كبرى، على غرار مشروع قانون يرمي إلى المصادقة على المرسوم بقانون المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، ومشروع القانون بتغيير وتتميم القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، لملاءمته مع مقتضيات مشروع القانون القاضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة، المندرج في إطار تعاون كل من الحكومة والبرلمان على تنزيل التوجيهات الملكية السامية بشأن دعم المقاولات وحاملي المشاريع ومحاولة امتصاص الآثار السلبية لجائحة كورونا على الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

- **المجال الاجتماعي:** تمت المصادقة على نصوص قانونية تندرج في إطار التعبئة للتصدي للتداعيات الاجتماعية لتفشي جائحة فيروس كورونا، ويتعلق بمشروع القانون رقم **25.20** بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا.

- **المجال الإداري والحقوقي والديني:** صادق المجلس على ست نصوص في هذا المجال، كان من بينها نص أساسي يتعلق بمشروع القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والذي يأتي خاصة في إطار تنزيل التوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله التي حملها خاصة خطابي العرش لسنتي **2017** و **2018** اللذان حث فيهما جلالته على ضرورة تغيير العقليات الإدارية ووضع حد للتصرفات التي تعيق التنمية والاستثمار، والرفع من نجاعة الإجراءات الإدارية وتيسيرها في وجه المرتفقين، إضافة إلى نصوص أخرى ذات أهمية جوهرية كمشروع القانون المتعلق بممارسة مهام الطب الشرعي، ومشروع القانون بتغيير وتتميم القانون رقم **62.99** المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

- **مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية:** تمت في هذا المجال المصادقة على سبعة نصوص، كان أبرزها مشروع القانون رقم **72.18** المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، الذي يأتي في إطار تواصل تنزيل التوجيهات الملكية السامية لتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، تدريجيا وعلى المدى القريب والمتوسط ...

- **مجال الدفاع والشؤون الخارجية:** شهدت هذه السنة المصادقة على سبعة وعشرين نصا، تضمنت اتفاقيات للتعاون في مجالات مختلفة: جمركية، ثقافية، قضائية، تجارية، وغيرها، جمعت المملكة المغربية بشركاء أساسيين في أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية خاصة، كما صادق المجلس على نصوص ذات أهمية استراتيجية وأمنية، نذكر منها مشروع القانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعينة بموجبه حدود المياه الإقليمية للمملكة المغربية، ومشروع القانون بتغيير وتتميم القانون المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة **200** ميل بحري عرض الشواطئ المغربية، إلى جانب نصوص تتعلق بالأمن السيبراني، ومشروع قانون يتعلق بالعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، ومشروع قانون يتعلق بالجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.

- في إطار **الجهود الرامية إلى تنزيل باقي أحكام دستور 2011**، والمتعلقة أساسا بوجوب صدور قوانين تنظيمية لتأطير وتفسير بعض المكتسبات الهامة التي جاء بها في إطار الحقوق والحريات، وافق مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية **2019-2020** على مشروعي قانونين تنظيميين، يتعلق أولهما بتكريس واقع التعدد الثقافي واللغوي الذي تزخر به بلادنا، والذي توج باكتساب اللغة الأمازيغية مكانتها كلغة رسمية، بحيث صادق المجلس على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية، الذي سيضطلع بمهمة اقتراح التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال السياسة اللغوية والثقافية، وحماية اللغتين الرسميتين الأمازيغية والعربية ومختلف التعبيرات الثقافية واللغوية المغربية .ويتعلق مشروع القانون التنظيمي الثاني بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين **49 و92** من الدستور.

- على **مستوى تنظيم الحياة الداخلية للمؤسسة**، وبعد موافقة المحكمة الدستورية على المراجعة الشاملة للنظام الداخلي في **02** مارس **2020** بعد صدور قرارها رقم **102/20**، فإن قصور بعض المقتضيات عن تقديم أجوبة لقضايا عرضت في الممارسة العملية، لا سيما مع الوضع الذي فرضه انتشار جائحة كورونا، والذي أدى إلى التوافق على أنظمة مؤقتة واستثنائية للوقاية من الوباء دون المساس باستمرار أداء المؤسسة لوظائفها كاملة، غير أنه حذا بالتفكير بشكل استباقي في ضرورة التنصيص على مقتضيات تجيب عن الاشكالات التي تفرضها الوضعيات الاستثنائية المماثلة .

- وافقت اللجان الدائمة بمجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل **81** من الدستور، خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أبريل **2020** وأكتوبر **2020**، على مجموعة من مراسيم القوانين، بغاية الحل الاستعجالي لعدد من القضايا، في انتظار عرضها على البرلمان في هذه الدورة العادية، قصد المصادقة عليها، ويتعلق الأمر ب:

  - مشروع مرسوم بقانون رقم **2.20.503** يتعلق بتتميم المرسوم بقانون رقم **2.20.292** الصادر في **28** رجب **1441** (**23** مارس **2020**) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها؛
  - مشروع مرسوم بقانون رقم **2.20.605** بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا **كوفيد 19** ؛
  - مشروع مرسوم بقانون رقم **2.20.665** يتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء؛
  - مشروع مرسوم بقانون رقم **2.20.690** بسن أحكام استثنائية تتعلق بالغرامات المالية الواجب أداؤها لاسترجاع إمكانية إصدار الشيكات.

- **المبادرة التشريعية للفرق والمجموعة البرلمانية بالمجلس:**

- تقدمت الفرق والمجموعة بالمجلس عن طريق أعضائها بخمسة عشر (15) مقترح قانون جديد خلال السنة التشريعية **2019-2020**، انصبت على قضايا مختلفة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية؛

- عمل أعضاء المجلس خلال مناقشة كافة النصوص التي تمت المصادقة عليها خلال هذه السنة التشريعية، سواء في شكل مشاريع أو مقترحات قوانين، على إغناء مضمونها باقتراح **ستمائة وثمانية وخمسين (658) تعديلا**، تمت الموافقة على مائتين واثني وثلاثين (232) منها، مع سحب ثلاثمائة واثنين (302) ورفض مائة وأربعة وعشرين تعديلا (124) بالتصويت، مما يبين المنحى التوافقي الذي يعكس عمل المجلس، من حيث تغليب منطق الحوار والمناقشة الهادئة حول القضايا المعروضة عليه، وحسم المواضيع الخلافية بالتصويت بعد مسلسل مسطري طويل من النقاش وإبداء جميع مكونات المجلس والحكومة للدفوعات المؤيدة لمواقف كل منها، وهو ما يتضح جليا في النسبة المئوية للنصوص المصادق عليها بالإجماع بما يقارب ثمانين في المائة؛

- **العمل التشريعي والرقابي للجان الدائمة:**

- اتسمت أشغال اللجان الدائمة بالمجلس خلال السنة التشريعية **2019-2020** بالالتزام الذي طبع أعمالها على المستوى التشريعي والرقابي، وبروح المسؤولية التي أبانت عليه من تفاعل ايجابي مع متطلبات تسريع إقرار القوانين المرتبطة بتدبير تداعيات فيروس كورونا بشكل مباشر، فلأول مرة تصادق اللجان خلال الفترة الفاصلة بين دورتي البرلمان على ستة (**06**) مراسيم بقوانين، مرسومين بقانونين خلال الفترة الفاصلة الأولى، وأربعة مراسيم بقوانين خلال الفترة الفاصلة الثانية؛

- عقدت اللجان الدائمة خلال السنة التشريعية، **102** اجتماعا لدراسة ومناقشة النصوص القانونية المودعة لديها، بمعدل زمني قارب **285** ساعة؛

- بلغ عدد طلبات الاستماع إلى أعضاء الحكومة ومسؤولي المؤسسات والمقاولات العمومية المودعة لدى مكاتب اللجان الدائمة **43** طلبا، ارتبط جزء مهم منها بمراقبة وتتبع التدابير الحكومية المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا **كوفيد- 19**، غير أنه لم يعقد منها سوى **8** اجتماعات.

- فيما يلي جدول توضيحي لحصيلة عمل اللجان الدائمة خلال السنة التشريعية **2019-2020**:

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	05	16 اجتماع	27 ساعة و50 دقيقة
لجنة القطاعات الإنتاجية	07	14 اجتماع	36 ساعة و30 دقيقة
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	03	19 اجتماع	57 ساعة و45 دقيقة
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	27	7 اجتماعات	18 ساعة و20 دقيقة
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	10	27 اجتماع	89 ساعة و30 دقيقة
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	09	15 اجتماع	42 ساعة و20 دقيقة
لجنة النظام الداخلي (لجنة مؤقتة)	01	4 اجتماعات	13 ساعة

- **الحصيلة الرقابية لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2019-2020:**

عقد مجلس المستشارين خلال الدورتين العاديتين للسنة التشريعية **2019-2020** ما مجموعه **27** جلسة عامة للأسئلة الشفهية، **15** منها في الدورة الأولى و**12** جلسة عامة خلال الدورة الثانية، و**ستة** جلسات شهرية متعلقة بالسياسة العامة موزعة بالتساوي على الدورتين، وكذا جلسة عامة مشتركة خصصت لتقديم رئيس الحكومة لبيانات تتعلق ب "تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد **20** ماي **2020**" أعقبتها لأول مرة جلسة عامة لمناقشة هذه البيانات من قبل ممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية بمجلس المستشارين، ثم جلسة عامة خصصت لتقديم عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة **2018**، فضلا عن استماع اللجان الدائمة لعروض مجموعة من الوزراء حول قضايا آنية ومستعجلة، بشكل تكاملي لمختلف الآليات الرقابية المخولة لأعضاء المجلس.

1. **جلسات الأسئلة الشفهية:**

- خضعت جميع القطاعات الحكومية، باستثناء قطاع واحد، للمراقبة خلال جلسات الأسئلة الشفهية الخمسة عشر (**15**) التي عقدها المجلس في دورة أكتوبر **2019**، والتي تناولت القضايا المجتمعية الطارئة خلال تلك الدورة، والتي طغت عليها المواضيع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، ومن أهمها :دعم تنافسية الإنتاج الوطني، تدبير الموارد المائية وإشكالية ندرة المياه، تقييم أداء استراتيجية أليوتيس وأثرها المباشر على الاقتصاد الوطني، الاستعدادات المتخذة لانطلاق الموسم الفلاحي، معايير احتساب تسعيرات فواتير الماء والكهرباء، الاكتظاظ في السجون وبلورة برامج للتأهيل وإعادة الإدماج، الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد....

في حين تناول السيدات والسادة المستشارون خلال جلسات الأسئلة الشفهية الإثنى عشر (**12**) التي عقدها المجلس في دورة أبريل **2020**، التدابير والإجراءات التي اتخذتها القطاعات الحكومية المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بتدبير آثار جائحة كورونا، إن على المستوى الصحي أو الاقتصادي والاجتماعي، بغية التخفيف من انعكاساتها ووقعها السلبي على الاقتصاد الوطني وعلى مختلف الشرائح المجتمعية المتضررة، وقد حظيت هذه الجلسات التي عالجت قضايا محورية بمتابعة مهمة من قبل الرأي العام ووسائل الإعلام، لدرجة أصبحت منبرا مهما للحصول على المعلومة من المصدر.

2. الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة:

عقد المجلس خلال السنة التشريعية المنصرمة ست (06) جلسات شهرية، توزعت وفق الشكل التالي:

- عقد المجلس خلال دورة أكتوبر 2019 ثلاث جلسات شهرية، تناولت المواضيع التالية:
  - **الجلسة الأولى:** تناولت محوري السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، والسياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.
  - **الجلسة الثانية:** تناولت موضوعي السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان التحديات والآفاق، وسياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية .
  - **الجلسة الثالثة:** تناولت الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، والسياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة .
- تناولت الجلسات الشهرية الثلاثة المنعقدة في دورة أبريل 2020 ، المواضيع التالية:
  - **الجلسة الأولى:** واقع وآفاق مواجهة تداعيات أزمة كورونا؛
  - **الجلسة الثانية:** سياسة الحكومة لما بعد رفع الحجر الصحي :**أية خطة إقلاع اقتصادي لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة ؟**
  - **الجلسة الثالثة:** السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا.

3. رصد التزامات وتعهدات الحكومة:

- خلال دورة أكتوبر 2019 تم رصد وتوثيق عدد من التزامات وتعهدات للسيد رئيس الحكومة وللسيدات والسادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، لغت 20 التزاما، تعهدت بموجبها القطاعات الحكومية المعنية بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الحضري والقروي، بما يسمح بتحسين ظروف عيش الساكنة وتسهيل الولوج للخدمات والتغلب على الخصاص المسجل على عدة مستويات.
- خلال دورة أبريل 2020 تم حصر 20 التزاما، تعلقت بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا، من قبيل: توفير الكمامات الواقية وأجهزة التنفس الصناعي في السوق الوطنية، وإعداد خطة لضمان انطلاقة جيدة للقطاعات الاقتصادية وتعزيز مقومات الحماية الاجتماعية، وتعزيز منظومة التعلم عن بعد والتقاضي عن بعد، ثم إرجاع المغاربة العالقين خارج أرض الوطن، وإعداد مخطط لإعادة إقلاع القطاع السياحي يرمي الحفاظ على مناصب الشغل وإنعاش السياحة الداخلية.

4. الأسئلة الشفهية والكتابية:

- بلغ عدد الأسئلة الشفهية المقدمة من لدن أعضاء المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر **2019** ما مجموعه **566** سؤالا شفهيا، أجابت الحكومة على **253** منها خلال **15** جلسة عامة، من ضمنها **24** سؤالا آنيا و **229** سؤالا عاديا، مقابل **246** سؤالا شفهيا تم التوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل **2020**، أجابت الحكومة على **163** منها خلال **12** جلسة عامة، تتوزع على **124** سؤالا محوريا و **17** سؤالا آنيا و**22** سؤالا عاديا.
- بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال الدورة الأولى ما مجموعه **536** سؤالا، أجابت الحكومة على **206** سؤالا منها بمعدل **(39%)**، وبلغ عدد هذه الأسئلة **808** سؤالا خلال الدورة الثانية، أجابت الحكومة على **320** سؤالا منها بمعدّل **(39%)** كذلك.
- ركزت أسئلة السيدات والسادة المستشارين بالتوالي خلال الدورتين معا على القطاع الاجتماعي، فيليه القطاع الاقتصادي، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية، فالمجال الحقوقي والإداري والديني، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية.

2. في باب الدبلوماسية البرلمانية والتعاون:

- على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، واصل مجلس المستشارين جهوده لتقوية أداءه الدبلوماسي البرلماني وترسيخ الأدوار الموكولة له للدفاع والترافع عن القضايا الإستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية وثوابتها الراسخة، وعلى رأسها الوحدة الترابية للمملكة المغربية، **وفقا للتوجيهات الملكية السامية ومواكبة لمبادرات وتوجهات جلالته الاستراتيجية**، وفي مسعى منه لتحقيق الاستلهام البرلماني للرؤية الدبلوماسية الشاملة التي يقودها **جلالته**، على مستوى إفريقيا، ودعم التعاون جنوب – جنوب، وتقوية التموقع على مستوى فضاءات جيوسياسية جديدة في منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، وتعزيز مكانة المملكة المغربية، باعتبارها عضوا فاعلا ومسؤولا داخل المجتمع الدولي، وتحقيق نظام متعدد الأطراف تضامني، دامج وبراغماتي، إلى جانب مواصلة تمتين مسار العلاقات القائمة مع الدول الصديقة والشركاء الأورو متوسطيين والمجالس والمنظمات العربية والإسلامية في إطار التوجه التضامني للمملكة المغربية، **تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، مع كل القضايا العادلة بالعالمين العربي والإسلامي، وعلى رأسها تجديد الموقف الثابت والداعم للقضية الفلسطينية.
- وخلال فترة الحجر الصحي الذي فرضته جائحة كورونا، واصل مجلس المستشارين عمله في إطار خارطة طريق تمت بلورتها من طرف مكتب المجلس لتدبير العمل الدبلوماسي في سياق حالة الطوارئ الصحية، بالإضافة إلى رقمنة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين عبر اتخاذ تدابير مكملة للإجراءات القائمة للعمل عن بعد ووضع الإطار التقني المناسب للأنشطة الدبلوماسية، والذي أمن مشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة بتقنية التناظر المرئي.

كما عملت مكونات مجلس المستشارين على مواصلة حشد الدعم لقضية وحدتنا الترابية، وتحقيق التضامن الإفريقي ودعم مبادرة **جلالة الملك محمد السادس نصرة الله وأيده** من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، والتعاون جنوب - جنوب، والانخراط في الجهود العالمية الرامية للتصدي لوباء فيروس كورونا المستجد، وذلك عبر تطوير التعاون وتبادل التجارب والممارسات الفضلى مع برلمانات دول العالم في مجال التعاطي مع فيروس كورونا ومعالجة انعكاسات الوباء على المستويات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

وفي ما يلي جرد للأنشطة الدبلوماسية لمجلس المستشارين خلال سنة 2020:

المحور الأول
السمات البارزة

- **تمثيل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في حفل تنصيب رؤساء الدول:**

- شرف تمثيل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في مراسيم تنصيب فخامة الرئيس المنتخب الجديد بجمهورية الأوروغواي، السيد لويس لاكاي بو، يوم فاتح مارس 2020 بالعاصمة مونتيفيديو.

- **الزيارات والاستقبالات الرسمية وتنظيم واحتضان التظاهرات الجهوية والقارية والدولية:**

1. **زيارات العمل والاستقبالات الرسمية:**

- **12 - 15 يناير 2020:** زيارة عمل وفد عن مجلس المستشارين لجمهورية الشيلي، يضم كل من السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين، والسيد أحمد الخريف، أمين مجلس المستشارين، وممثله الدائم لدى برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب؛

- **13 - 16 يناير 2020:** زيارة عمل رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المكسيكية - المغربية، السيدة ماريا ديل كارمن باوتيستابيلايز، للمملكة المغربية (**الاستقبال الرسمي**: من طرف السيد أحمد التويزي، أمين مجلس المستشارين، والسيد محمد الحمامي، عضو فريق الأصالة والمعاصرة، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية ـ المكسيكية بمجلس المستشارين)؛

- **27 يناير - فاتح فبراير2020:** زيارة عمل رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، السيد خايمي كينتانا، للمملكة المغربية (**الاستقبال الرسمي:** من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، بحضور السيد أحمد الخريف، أمين مجلس المستشارين، والسيد عبد الحميد فاتيحي، عضو الفريق الاشتراكي، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية - الشيلية بمجلس المستشارين)؛

- **05 - 07 فبراير 2020:** زيارة عمل نائبة رئيس لجنة التنمية بالبرلمان الأوروبي، السيدة كريسولا زكاروبولو، للمملكة المغربية (**الاستقبال الرسمي:** من طرف السيد عبد الصمد مريم، عضو فريق العدالة والتنمية، عضو اللجنة البرلمانية المغربية الأوروبية المشتركة)؛
- **05 - 09 فبراير 2020:** زيارة عمل رئيس مجموعة الصداقة الشيلية - المغربية بمجلس النواب الشيلي، السيد غونزالو فوينزاليدا، للمملكة المغربية (**الاستقبال الرسمي:** من طرف السيد عبد الحميد فاتيحي، عضو الفريق الاشتراكي، رئيس مجموعة الصداقة المغربية - الشيلية بمجلس المستشارين)؛
- **17 - 20 فبراير 2020:** زيارة عمل رئيس مجلس النواب الشيلي، السيد إيفان فلوريس غارسيا، للمملكة المغربية (**الاستقبال الرسمي:** من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش)؛
- **17 - 22 فبراير 2020:** زيارة عمل ضمن وفد رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي لجمهورية كوبا (عضوية السيد مبارك يحفظه، عضو الفريق الحركي، عضو البرلمان الإفريقي)؛
- **24 - 27 فبراير 2020:** زيارة عمل وفد برلماني هولندي، برئاسة السيد هايكي فيلدمان، للمملكة المغربية (**الاستقبال الرسمي:** من طرف الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحميد الصويري)؛
- **24 - 28 فبراير 2020:** زيارة عمل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، للولايات المتحدة المكسيكية، على رأس وفد يضم السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين؛

- **يوم 02 مارس 2020:** استقبال الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الصمد قيوح، لرئيس المجلس الوطني للأقاليم بجمهورية جنوب إفريقيا، السيد أموس ماسوندو، على هامش الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي الذي احتضنه البرلمان المغربي في الفترة الممتدة من 02 إلى 07 مارس 2020 (بحضور السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، والسيد عبد اللطيف أبدوح، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، عضو البرلمان الإفريقي، والسيد يحفظه بنمبارك، عضو الفريق الحركي، عضو البرلمان الإفريقي)؛

- **يوم 02 مارس 2020:** استقبال الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين لمفوض الاتحاد الافريقي للتجارة والصناعة، للسيد ألبيرت موتشانغا، على هامش الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي الذي احتضنه البرلمان المغربي في الفترة الممتدة من 02 إلى 07 مارس 2020 (بحضور السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، والسيد عبد اللطيف أبدوح، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، عضو البرلمان الإفريقي، والسيد يحفظه بنمبارك، عضو الفريق الحركي، عضو البرلمان الإفريقي)؛

- **12 -13 مارس 2020:** زيارة عمل رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري، للمملكة المغربية (**الاستقبال الرسمي:** من طرف الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الإله الحلوطي، والسيد عز الدين الزكري، محاسب مجلس المستشارين)؛

- **26 - 28 يوليوز 2020:** زيارة عمل رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري على رأس وفد رفيع المستوى، للمملكة المغربية (**الاستقبال الرسمي:** من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش)؛

- **21 - 22 أكتوبر 2020:** زيارة عمل رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري على رأس وفد رفيع المستوى، للمملكة المغربية (**الاستقبال الرسمي:** من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش)؛

- **08 - 09 نونبر 2020:** زيارة عمل للمملكة المغربية للسيد كريستيان كامبون، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية - المغربية ورئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي، والسيد مجيد لكراب، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية، وممثل الفرنسيين بالمنطقة المغاربية وغرب إفريقيا (**الاستقبال الرسمي:** من طرف السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين ورئيس مجموعة الصداقة المغربية - الفرنسية بمجلس المستشارين).

2. التعاون الدولي وتنظيم واحتضان التظاهرات الجهوية والقارية والدولية:

- **يوم 12 فبراير 2020:** لقاء مشترك بمقر مجلس المستشارين لكل من السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، السيد خورخي بيزارو سوطو، حول تفعيل المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب؛

- **02 - 07 مارس 2020:** احتضان البرلمان المغربي للاجتماع المشترك للجنتين الدائمتين المعنيتين بالتجارة والنقل التابعتين للبرلمان الإفريقي والندوتين حول موضوع: **"التجارة البين - إفريقية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF"** وموضوع: **"حماية المعطيات الشخصية والاقتصاد الرقمي في إفريقيا"** بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

- **يوم فاتح يونيو 2020:** لقاء السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، مع رئيسات ورؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايبب عبر تقنية التناظر المرئي، بمشاركة السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين؛

- **مواقف الإشادة والتنويه التي أصدرتها الاتحادات الجهوية والقارية والدولية حول الاستراتيجية المتفردة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد؛**

- **يوم 17 يونيو 2020:** اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لتدارس موضوع: **"تأثير جائحة كوفيد19 على الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية"**، وذلك بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة **(الفاو)** عبر تقنية التناظر المرئي؛
- **بلورة مشروع توأمة مؤسساتية بين مجلس المستشارين والاتحاد الأوروبي؛**
- **30 أكتوبر – 03 نونبر 2020:** المشاركة ضمن وفد الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا لمراقبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية (عضوية السيد عبد الكريم الهمس، عضو فريق الأصالة والمعاصرة)؛
- **30 أكتوبر 2020:** مشاركة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، وممثل المجلس لدى البرلمان الأنديني، السيد أحمد الخريف أمين المجلس، في ندوة تحت عنوان: **"تأهيل النشاط الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة"** في إطار فعاليات الذكرى 41 لتأسيس البرلمان الأنديني بحضور رئيسات ورؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية في أمريكا اللاتينية والكرايبب، الأعضاء في المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب.

- **مشاركات وفود مجلس المستشارين في التظاهرات الجهوية والقارية والدولية**

✓ **على مستوى قطب الشؤون الإفريقية والعربية والإسلامية**

- اجتماعات اللجن الدائمة والجلسة العامة للبرلمان العربي؛
- اجتماع هيئة مكتب البرلمان العربي؛
- الدورة 75 للجنة التنفيذية والمؤتمر 42 لرؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي؛
- المؤتمر 15 لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- المؤتمر 3 ل **"رابطة برلمانيون لأجل القدس"**؛
- زيارة صداقة وعمل لجمهورية كوبا في إطار وفد رسمي رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي؛
- الاجتماع المشترك للجنة الهجرة والجمارك ولجنة النقل والتكنولوجيات التابعتين للبرلمان الإفريقي.

✓ **على مستوى قطب الشؤون الأمريكية والآسيوية والاتحاد البرلماني الدولي**

- المؤتمر الدولي المنظم من طرف البنك الدولي حول موضوع: **"اجتماع برلماني افتراضي حول استراتيجية البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف"**؛
- الاجتماع البرلماني حول موضوع: **"مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار وباء كوفيد19"**؛
- الاجتماع البرلماني الدولي حول موضوع: **"تأمين مستقبلنا المشترك: مشروع دليل للعمل البرلماني بشأن نزع السلاح من أجل الأمن والتنمية المستدامة"**؛
- اجتماع مجموعة البحر المتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي حول موضوعي: **"التنمية والأمن في منطقة الساحل"** و**"وباء كوفيد19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"**؛
- الندوة الدولية حول موضوع: **"إعادة البناء بشكل أفضل: الدروس المستفادة من وباء كوفيد19 لتعزيز دور البرلمانات في الحد من مخاطر الكوارث"**؛
- الندوة الدولية حول موضوع: **"الاستجابة لكوفيد19 وأهداف التنمية المستدامة"** المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة؛
- الجلسة الثامنة والثلاثين لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب **"فوبريل"**؛
- الدورة الخامسة للمنتدى العالمي **"حوار رايسينا"** المنظم من قبل مؤسسة الدراسات والأبحاث بجمهورية الهند؛
- جلسة الاستماع البرلمانية المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة حول موضوع: **"التعليم كمفتاح للسلام والتنمية المستدامة: نحو تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة"**؛
- المنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة.

✓ **على مستوى قطب الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية**

- اجتماعات اللجان الدائمة الخاصة بالشؤون القانونية وحقوق الإنسان والقضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- الاجتماع التنسيقي للجنة البرلمانية الخاصة بمحاربة الإرهاب التابعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط؛
- المرحلة الأولى من الدورة 2020 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- الندوة البرلمانية حول موضوع: **"القيادة المستقبلية من أجل اندماج سياسي بمنطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"**؛
- مهمتين إلى البرلمان الأوروبي في إطار اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية؛
- الدورة الرابعة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط؛
- اجتماع لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- جلسة الاستماع المنظمة من قبل لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: **"حقوق الإنسان وجوانب سيادة القانون لأزمة فيروس كورونا"**؛
- اجتماع اللجنة الفرعية للشرق الأدنى والأوسط التابعة للجنة القضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- اجتماع لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

المحور الثاني

المعطيات المرقمة لميزانية مجلس المستشارين

المحور الثاني
المعطيات المرقمة لميزانية مجلس المستشارين

1. مسطرة تحديد الأغلفة :

تخضع مسطرة تحديد الأغلفة المالية السنوية لقرار حكومي يتجسد في رسالة توجيهية تتضمن الخطوط العريضة للسياسة العامة برسم السنة، وترفق بوثيقة تحدد الأغلفة المالية التي ترى الحكومة تخصيصها لميزانية المجلس.

لا تأخذ هذه الأغلفة المالية بعين الاعتبار حسابات المجلس المقدمة للحكومة بخصوص إعداد مشروع ميزانيته السنوية والتي تنبني على مرتكزات صلبة:

- مستوى الاعتمادات النهائية خلال السنوات الأخيرة؛
- الالتزامات الدائمة المحكومة بصفقات أو عقود أو اتفاقيات أو قرارات مكتب المجلس(كما هو الحال بالنسبة لتوفير ظروف عمل أعضاء المجلس أثناء مزاولتهم لمهامهم الانتدابية....) أو التزامات مؤسساتية كمساهمات أو انخراطات المجلس في هيئات برلمانية جهوية أو دولية؛
- البرامج السنوية المسطرة من لدن مكتب المجلس سيما في باب الأنشطة المؤسساتية والدبلوماسية البرلمانية وانفتاح المجلس على محيطه؛
- حسابات تهم النفقات المختلفة المرتبطة بالتسيير الاعتيادي لشؤون المجلس.

2. الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنوات 2009 إلى 2020:

أ- اعتمادات التسيير والاستثمار الخاصة بمجلس المستشارين ونسبتها من اعتمادات الميزانية العامة الخاصة بالتسيير والاستثمار برسم السنوات من سنة 2009 إلى 2020.

تحديد / السنة	نفقات التسيير	النسبة المئوية من نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة	نفقات الاستثمار	النسبة المئوية من نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة
2009	206 779 000	0,14%	0	0,00%
2010	223 699 000	0,16%	0	0,00%
2011	235 065 000	0,15%	0	0,00%
2012	252 026 000	0,13%	0	0,00%
2013	260 069 000	0,13%	0	0,00%
2014	304 480 000	0,15%	0	0,00%
2015	312 543 000	0,16%	0	0,00%
2016	242 058 000	0,13%	2 850 000	0,00%
2017	251 058 000	0,13%	12 850 000	0.02%
2018	271 293 000	0,14%	12 850 000	0,02%
2019	278 293 000	0,13%	12 850 000	0,02%
2020	294 040 000	0,13%	12 850 000	0,02%

ب- مقارنة الاعتمادات المفتوحة لكل من مجلس المستشارين ومجلس النواب بميزانية التسيير فصل" المعدات والنفقات المختلفة "و كذلك ميزانية الاستثمار برسم السنوات 2009 إلى سنة 2020:

السنة	المعدات والنفقات المختلفة				الاستثمار			
	مجلس المستشارين	مجلس النواب	الفرق		مجلس المستشارين	مجلس النواب	الفرق	
			بالقيمة المطلقة	بالقيمة النسبية			بالقيمة المطلقة	بالقيمة النسبية
2009	26 379 000	42 451 000	-16 072 000	-38%	0	40 000 000	-40 000 000	-100%
2010	30 835 000	46 251 000	-15 416 000	-33%	0	40 000 000	-40 000 000	-100%
2011	28 500 000	41 000 000	-12 500 000	-30%	0	0	0	
2012	37 800 000	39 800 000	-2 000 000	-5%	0	33 000 000	-33 000 000	-100%
2013	37 640 000	69 400 000	-31 760 000	-46%	0	42 400 000	-42 400 000	-100%
2014	47 850 000	73 900 000	-26 050 000	-35%	0	20 000 000	-20 000 000	-100%
2015	47 850 000	73 900 000	-26 050 000	-35%	0	20 000 000	-20 000 000	-100%
2016	45 000 000	73 900 000	-28 900 000	-39%	2 850 000	20 000 000	-17 150 000	-86%
2017	45 000 000	69 200 000	-24 200 000	-35%	12 850 000	24 700 000	-11 850 000	-48%
2018	45 000 000	69 200 000	-24 200 000	-35%	12 850 000	20 000 000	-7 150 000	-36%
2019	45 000 000	69 200 000	-24 200 000	-35%	12 850 000	20 000 000	-7 150 000	-36%
2020	45 000 000	69 200 000	-24 200 000	-35%	12 850 000	20 000 000	-7 150 000	-36%

رسم بياني للاعتمادات المرصودة لفصل المعدات والنفقات المختلفة من ميزانية التسيير لمجلسي النواب والمستشارين برسم السنوات من 2009 إلى 2020.

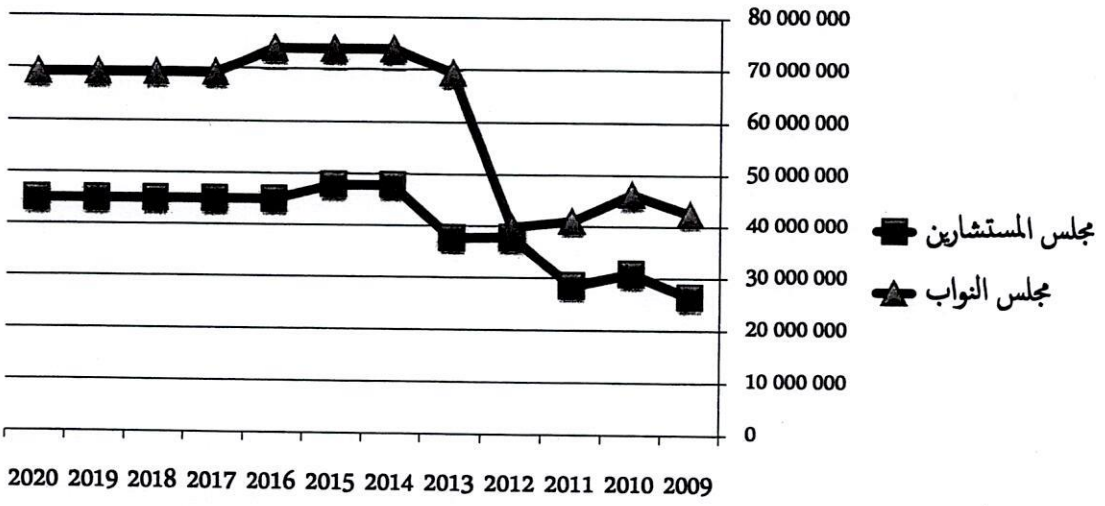

رسم بياني للاعتمادات المرصودة لميزانية الاستثمار لمجلسي النواب ومجلس المستشارين برسم السنوات من 2009 إلى 2020.

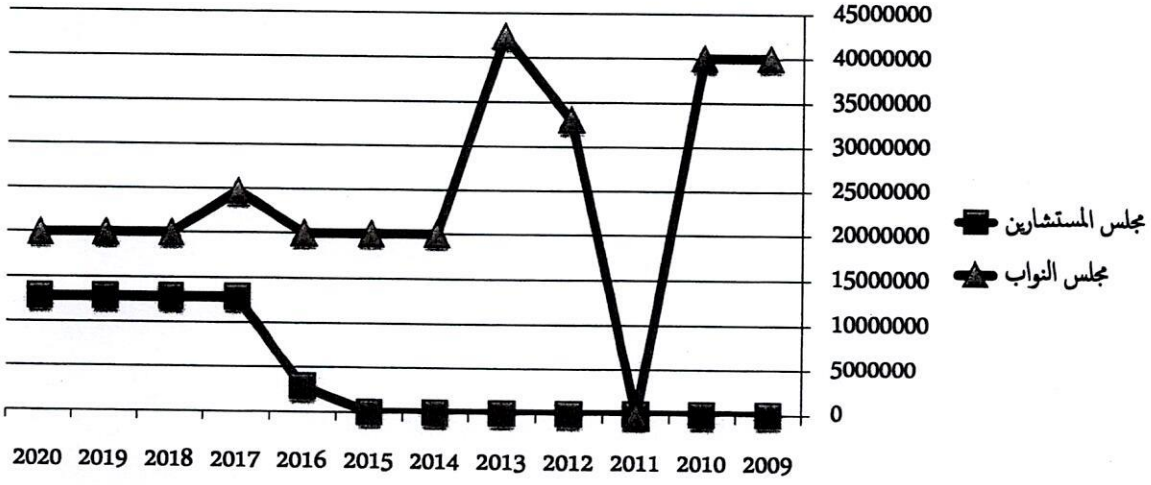

3. ظروف تنفيذ ميزانية 2020 :

كما هو الحال بالنسبة للسنوات الماضية، فإن مجلس المستشارين واجه برسم السنة الجارية عدة صعوبات في تدبير ميزانيته بسبب محدودية الاعتمادات المرصودة له والتي لا تمثل سوى **50 %** من الاعتمادات المطلوبة، الشيء الذي لم يسمح بتغطية نفقات قارة ومنها صفقات جارية، ابتداء من منتصف السنة، كما تم تجميد نفقات تسيير ضرورية للسير العادي للمجلس اعتبارا للخصاص المسجل بأسطر الميزانية المعنية.

وقد زاد من حدة هذه الصعوبات، الظرفية الحالية التي يعيشها المغرب بسبب تداعيات جائحة كورونا «**كوفيد 19**» على الاقتصاد الوطني، حيث تعذر على المجلس الالتزام بنفقات طارئة مرتبطة بتفعيل البرامج المسطرة في خطة عمل المكتب تهم تكييف أنشطة المجلس مع الإكراهات الناتجة عن هذه الأزمة.

لكن المجلس، وعلى الرغم من الصعوبات السالفة الذكر، فقد قام بالمساهمة بمبلغ **10 ملايين درهم** من ميزانيته، أي ما يقارب **43%** من الرصيد المتاح للفترة المتبقية من السنة، وذلك تعبيرا منه على رغبته الأكيدة في الإسهام بشكل فعال، من موقعه كسلطة تشريعية، في المجهودات المبذولة للحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على المالية العامة للدولة.

المحور الثاني
المعطيات المرفقة لميزانية مجلس المستشارين

إلا أنه في الأخير كان من الضروري اللجوء إلى مسطرة طلب اعتمادات إضافية برسم السنة الجارية، حيث تم حصر مبلغ **25 مليون درهم**، أي ما يمثل فقط **50 %** من الاعتمادات الإضافية التي كانت ترصد له في السنوات الماضية، كحد أدنى للاعتمادات الضرورية من أجل أداء النفقات المتراكمة إلى حدود اليوم وكذلك تدبير النفقات الأخرى المرتبطة بالسير العادي للمجلس لما تبقى من السنة.

وللإشارة، فقد تم الإتصال شخصيا بالسيد رئيس الحكومة المحترم بشأن طلب الإعتمادات الإضافية السالف الذكر، إلا أن المجلس لم يتوصل، إلى حد اليوم، بأي جواب في الموضوع.

4. الاعتمادات المطلوبة برسم السنة المالية 2021:

أ- ميزانية التسيير:

- **فصل المستشارين والموظفين :**

يتم تقدير مبلغ الاعتمادات المطلوبة بالنسبة لفصل المستشارين والموظفين طبقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل فيما يخص تعويضات وأجور السادة المستشارين وموظفي وأعوان إدارة مجلس المستشارين، إضافة إلى النصوص القانونية الأخرى المرتبطة بمساهمة الدولة في أنظمة التقاعد والتعاضد.

- **فصل المعدات والنفقات المختلفة :**

يتم تحديد الاعتمادات المطلوبة بناء على حاجيات المجلس المرتبطة بتسيير شؤونه ولمواجهة العجز البنيوي المسجل في الميزانية، والذي تعتمد مصالح المجلس في حسابه على حصيلة تنفيذ ميزانيتي التسيير والاستثمار للخمس سنوات المنصرمة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع البرامج المسطرة في خطة عمل مكتب المجلس وفيما يلي توزيع هذه الاعتمادات :

تحديد	مجموع الاعتمادات المطلوبة
فصل المستشارين والموظفين	256 303 000,00
فصل المعدات والنفقات المختلفة	98 350 000,00

المحور الثاني
المعطيات المرفقة لميزانية مجلس المستشارين

ب- ميزانية الاستثمار:

كما هو الحال بالنسبة لفصل المعدات والنفقات المختلفة من ميزانية التسيير، فإن الاعتمادات المطلوبة بميزانية الاستثمار تأخذ بعين الاعتبار البرامج المسطرة في خطة عمل المجلس وقد تم تحديدها كالتالي:

تحديد	مجموع الاعتمادات المطلوبة
ميزانية الاستثمار	42 500 000

5. الأغلفة المالية المرصودة لميزانية المجلس برسم السنة المالية 2021 مقارنة بالأغلفة المالية المطلوبة :

أ- ميزانية التسيير:

1. فصل المستشارين والموظفين:

تحديد	مجموع الاعتمادات		الفرق	
	المطلوبة	المفتوحة*	بالقيمة النسبية	بالقيمة المطلقة
فصل المستشارين والموظفين	256 303 620,00	251 727 000,00	-4 576 620,00	-1,79%

* تجدر الإشارة هنا إلى أن مبلغ الاعتمادات النهائية لمشروع قانون المالية للسنة **2021**، المرتبط بهذا الفصل، لا يتناسب مع مبلغ الاعتمادات الذى تم الاتفاق حوله مع اللجنة السنوية لإعداد الميزانية، علاوة على أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الاعتمادات الضرورية لإحداث **20** منصبا ماليا لفائدة المجلس برسم السنة المالية **2021**، الشيء الذي دفع المجلس إلى مراسلة السيد وزير الإقتصاد والمالية من أجل تصويب الاعتمادات السالفة الذكر، غير أنه لم يتم التوصل، إلى حدود اليوم، بأي جواب في الموضوع.

2. فصل المعدات والنفقات المختلفة:

تحديد	مجموع الاعتمادات		الفرق	
	المطلوبة	المفتوحة*	بالقيمة النسبية	بالقيمة المطلقة
فصل المعدات والنفقات المختلفة	98 350 000,00	45 000 000,00	-53 350 000,00	-54,25%

* كما هو الحال بالنسبة للسنوات الماضية، كان مجلس المستشارين ينتظر من الحكومة، برسم السنة المالية **2021**، الرفع من مبلغ **45 مليون درهم** الذي يفتح بفصل المعدات والنفقات المختلفة منذ السنة المالية **2016**، وذلك عن طريق إدماج مبلغ الاعتمادات الإضافية الذي يخصص له سنويا، إلا أنه عكس ذلك تم الاحتفاظ بنفس المبلغ السالف الذكر، الشيء الذي من شأنه تكريس حجم الاكراهات التي يعاني منها المجلس في تدبير ميزانيته.

ب- ميزانية الإستثمار:

تحديد	مجموع الاعتمادات المطلوبة	مجموع الاعتمادات المفتوحة*	الفرق	
			بالقيمة النسبية	بالقيمة المطلقة
ميزانية الاستثمار	42 500 000	12 850 000,00	-15 700 000,00	-122,18%

* الاعتماد المخصص لميزانية الاستثمار برسم السنة المالية **2021** هو ذات المبلغ الذي يفتح برسم هذه الميزانية منذ سنة 2016.

5- توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2021 على أسطر الميزانية:

أ- فصل الموظفين والمستشارين:

برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيانات المصاريف والنفقات / البنود	اعتمادات الأداء لسنة 2021
103				التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية بمجلس المستشارين	
	00			المصالح المشتركة	
		10		دعم المهام	
			10	المرتبات، الأجور والتعويضات ومساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد	
			11	رواتب وأجور وتعويضات دائمة للموظفين الرسميين ومثلاثهم	101 588 000,00
			12	مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي	2 549 000,00
			13	مساهمات الدولة في إطار أنظمة التقاعد	14 825 000,00
			20	تعويضات ممثلة للمصاريف والامتيازات الممنوحة لأعضاء مجلس المستشارين	
			21	تعويضات ممثلة للمصاريف	54 000 000,00
			22	تقاعد أعضاء مجلس المستشارين (مساهمة الدولة)	4 176 000,00
			23	تعويض جزافي عن استعمال السيارة الشخصية لحاجات المصلحة	2 184 000,00
			40	معاونة مؤقتة	10 700 000,00
			50	تعويضات عن دورات المجلس	55 700 000,00
			61	منح مكافآت الولادة	5 000,00
			70	تعويضات عن الأخطار والأعباء	
			72	أموال الديوان	2 000 000,00
			80	مصاريف التأمين	4 000 000,00
				مجموع المشروع :10	251 727 000
				مجموع الجهة :00	251 727 000
				مجموع البرنامج :103	251 727 000
				مجموع الفصل 1.2.1.1.43.000	251 727 000

المحور الثاني
المعطيات المرفقة لميزانية مجلس المستشارين

ب- فصل المعدات والنفقات المختلفة:

برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيانات المصالح والنفقات البنود	اعتمادات الأداء المقترحة 2021
103				التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية بمجلس المستشارين	
	00			المصالح المشتركة	
		10		دعم المهام	
			10	تعويضات عطلية	
			11	ضرائب ورسوم وأتاوى	
			12	كراء البنايات الإدارية وتحملات تابعة	2 090 894
			13	مصاريف تأمين البنايات الإدارية	433 000
			14	صيانة وإصلاح المباني الإدارية	200 000
			15	شراء لوازم رصاصية صحية و أدوات وعتاقير	40 000
			16	مصاريف الأمن والحراسة وتنظيف المباني الإدارية	1 800 000
			17	صيانة وإصلاح المنشآت التقنية	2 600 000
			18	صيانة المساحات الخضراء	
			20	الرسوم والأتاوى	
			21	الرسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية	2 000 000
			22	تسديد مصاريف و مستحقات ورسوم المواصلات المتعلقة بالأجهزة الهاتفية المقامة بمنازل بعض الموظفين وأعوان الدولة	
			23	الرسوم البريدية ومصاريف المراسلات	50 000
			24	مستحقات الماء	250 000
			25	مستحقات الكهرباء	1 700 000
			30	حظيرة السيارات	
			31	مصاريف صيانة وإصلاح السيارات	1 000 000
			32	شراء الوقود والزيوت	1 200 000
			33	تأمين السيارات والسائقين	400 000
			34	الرسم السنوي الخاص بالعربات الآلية	74 000
			35	شراء تذاكر الطريق السيار	110 000
			40	الأثاث وعتاد ولوازم المكتب	
			41	شراء لوازم المكتب والأوراق والمطبوعات	1 000 000
			42	صيانة وإصلاح الأثاث وعتاد المكتب	
			43	كراء العتاد و الأثاث	
			44	مصاريف نقل الأثاث والعتاد	

المحور الثاني
المعطيات المرفقة لميزانية مجلس المستشارين

ب- فصل المعدات والنفقات المختلفة:

برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيانات المصالح والنفقات البنود	اعتمادات الأداء المقترحة 2021
			50	العتاد المعلوماتي والسمعي البصري والتقني	
			51	شراء لوازم معلوماتية	35 000
			52	شراء اللوازم السمعية -البصرية	50 000
			53	شراء لوازم التصوير ومصاريف السحب التصويري	
			54	تحميض وسحب الصور	10 000
			55	صيانة البرامج والمنظومات والحلول المعلوماتية	140 000
			56	صيانة وإصلاح العتاد المعلوماتي والبرامج والبرانيم المعلوماتية	210 000
			57	صيانة وإصلاح العتاد السمعي -البصري	1 520 000
			58	شراء لوازم العتاد التقني	
			59	مصاريف ايواء النظم المعلوماتية والتدبير المعلوماتي لها	200 000
			60	نقل وتنقل	
			61	نقل المستشارين والموظفين داخل المملكة	1 400 000
			62	تعويضات كيلومترية	
			63	تعويضات تنقل المستشارين وتغيير الإقامة داخل المملكة	
			64	تعويضات التنقل داخل المملكة	400 000
			70	نفقات مختلفة	
			71	شراء مواد فنية	
			72	لباس الأعوان	140 000
			73	شراء الأدوية ومواد الصيانة	
			74	مواد أخرى للتدفئة	
			80	مصاريف قضائية	
			81	المصاريف القضائية و أتعاب المحامين	182 000
			82	تسوية وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية	
			90	الدراسات	
			91	الدراسات العامة	
			92	الدراسات الموضوعاتية	
			93	الدراسات التقنية	543 000
مجموع المشروع 10					17 733 000

ب- فصل المعدات والنفقات المختلفة:

برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيانات المصاريف والنفقات البنود	الاعتمادات المقترحة لسنة 2021
		20		مساعدة لفائدة الأعمال الاجتماعية	
			10	مساعدة برسم الحج إلى الديار المقدسة	
			20	المساهمة في الأعمال الاجتماعية	3 540 000
			30	نفقات متعلقة بتدابير الوقاية والحماية من انتشار وباء فيروس كورونا	
			31	شراء مواد الصيدلة واللوازم الطبية	500 000
			32	شراء مواد النظافة	500 000
			33	مصاريف متعلقة بنظافة، تعقيم وتطهير البنايات	1 000 000
		مجموع المشروع 20			5 540 000,00
		30		تكوين وتداريب و تنمية و تطوير القدرات	
			10	مصاريف التكوين والتداريب	
		مجموع المشروع 30			0,00
		40		المهام المؤسساتية والديموقراطية التشاركية	
			10	دفع لفائدة الفرق النيابية	3 230 000
			20	مصاريف الدراسات والاستشارة	864 000
			30	دراسات الجدوى	
			40	مصاريف الإجتهادات و المساطر والإستشارات	
			50	أتعاب الخبراء	
			60	مصاريف الدراسات والبحوث	1 000 000
		مجموع المشروع 40			5 094 000,00

ب- فصل المعدات والنفقات المختلفة:

برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيانات المصاريف والنفقات البنود	الاعتمادات المقترحة لسنة 2021
		50		الحوار المجتمعي التصدي والتواصل والاعلام	
			10	مصاريف المشاركة أو تنظيم الندوات والمؤتمرات والتظاهرات	300 000
			20	مصاريف الترجمة والترجمة الفورية	500 000
			30	الإشتراكات في شبكة الأنترنيت	60 000
			40	مصاريف النشر والطبع والإعلان	850 000
			50	أقساط المساهمة في برامج الشراكة	1 010 000
			60	الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث حول العمل البرلماني والممارسات الديموقراطية	
			70	شراء المؤلفات و الدوريات	
			80	اشتراك وتوثيق	423 000
		مجموع المشروع 50			3 143,000
		60		الدبلوماسية البرلمانية	
			10	نقل المستشارين والموظفين إلى الخارج	3 400 000
			20	تعويضات المهمة بالخارج	2 000 000
			30	مصاريف نقل الشخصيات الأجنبية	500 000
			40	الندوة، الإيواء، الإطعام ومصاريف الاستقبال	2 000 000
			50	شراء الهدايا المقدمة للوفود البرلمانية الأجنبية	400 000
			60	مساهمات و اشتراكات في الهيئات البرلمانية الجهوية والدولية	2 300 000
			70	اكتراء السيارات	845 106
		مجموع المشروع 60			11 445 106
		مجموع الجهة 00			45 000 000
		مجموع البرنامج 103			45 000 000
		مجموع الفصل 1.2.1.2.43. 000			45 000 000

ج- ميزانية الاستثمار:

برنامج	جهة	مشروع	سطر	بيانات المصالح والنفقات البنود	اعتمادات الأداء لسنة 2021	عتمادات الالتزام لسنة 2022 وما يليها
103				التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية بمجلس المستشارين		
	00			المصالح المشتركة		
		10		دراسات وأشغال تهيئة وبناء وتجهيز مقر مجلس المستشارين		
			10	أشغال التهيئة للمباني والإقامة	2 250 000	10 000 000
			20	شراء عتاد وأثاث المكتب	800 000	
			30	شراء عتاد سمعي-بصري	9 000 000	
			40	شراء وتركيب العتاد المعلومياتي والبرامج	800 000	
			50	شراء عتاد التصوير		
			70	حظيرة السيارات		
			71	شراء السيارات السياحية		
			72	شراء السيارات النفعية		
				مجموع المشروع 10	12 850 000	10 000 000
				مجموع الجهة :00	12 850 000	10 000 000
				مجموع البرنامج : 103	12 850 000	10 000 000
				مجموع الفصل 1.2.2.0.43. 000	12 850 000	10 000 000

المحور الثالث

صعوبات وإكراهات
تدبير ميزانية مجلس المستشارين

1- صعوبات مالية:

- **دعم مهام أعضاء المجلس عن طريق ملاءمة شروط عملهم مع نظرائهم بمجلس النواب :**

الالتزامات في هذا الباب تعتبر قارة منذ سنة **2016**، ولا يتم تخصيص الاعتمادات الكافية لها، ويتعلق الأمر ب:

- إيواء أعضاء المجلس داخل فترات أشغال المجلس؛
- تأمين النقل الجوي لأعضاء المجلس المنتمين للجهات الجنوبية للمملكة؛
- صفقة التزود ببطائق الوقود الخاصة بأعضاء المجلس؛
- اتفاقية تخص استفادة أعضاء المجلس من بطائق سنوية للقطار الفائق السرعة (**البراق**).

- **دعم مهام الفرق والمجموعات النيابية:**

عدم تخصيص الاعتمادات المرتبطة ببرنامج المساعدة البرلمانية والتي منذ سنة **2017** أصبحت موضوع قرار لمكتب المجلس واتفاقية ثلاثية

المحور الثالث
صعوبات وإكراهات تدبير ميزانية مجلس المستشارين

تضم إلى جانب المجلس كلا من جامعة محمد الخامس ومؤسسة وستمنستر للديموقراطية، إضافة إلى الاعتمادات الضرورية للتعاقد مع خبراء وباحثين ووضعهم رهن إشارة مكونات المجلس.

- **تعزيز قدرات أعضاء المجلس وبرنامج التكوين الخاص بالموارد البشرية :**

يبقى هذا السطر، دون اعتمادات قارة تخصص له في ميزانية مجلس المستشارين.

- **المساهمات في المنظمات البرلمانية:**

عرفت المساهمات في المنظمات الدولية تطورا ملموسا على اعتبار الإنخرطات الجديدة (الانفتاح على دوائر جيو-سياسية هامة كأمريكا اللاتينية والوسطى نموذجا)، حيث ارتفع سقف الالتزامات المالية إلى **6.000.000** درهم دون تخصيص الاعتمادات الخاصة بذلك.

- **التظاهرات الإشعاعية :**

رغم الظرفية الحالية المرتبطة بجائحة كورونا «**كوفيد-19**» ، والتي أدت إلى انخفاض وتيرة أنشطته الإشعاعية، إلا أنه لا يمكن لأحد التنبؤ بتوقيت استئناف المجلس لتنظيم واحتضان التظاهرات الجهوية والقارية والدولية في إطارالانفتاح على محيطه الخارجي وما يشكل ذلك من رافعة أساسية لنقاشات وأوراش مجتمعية طلائعية كالمساعدة في إعداد المشروع التنموي الجديد بارتباط بالعدالة الاجتماعية والجهوية المتقدمة وغير ذلك من المنتديات الهامة.

ويجب الإشارة في هذا الباب أن المجلس يتوصل فقط بمبلغ سنوي قدره **300.000 درهم**، مما يهدد استمرارية منتديات سنوية هامة أصبحت لها مكانة وطنية ودولية.

المحور الثالث
صعوبات وإكراهات تدبير ميزانية مجلس المستشارين

- **التواصل المؤسساتي للمجلس :**

لا يتوفر المجلس على أي اعتمادات من أجل تقوية سياسة التواصل المؤسساتي للمجلس من خلال اللجوء إلى خبرة مؤسسات إعلامية متخصصة لبلوغ أهداف تحسين صورة المجلس وتثمين أعماله وتعزيز مكانته المؤسساتية.

- **الدبلوماسية البرلمانية (المهام أو استقبال الوفود):**

الاعتمادات المفتوحة في هذا الباب تعتبر جد محدودة ولا تواكب تطلعات المجلس فيما يخص:

- الرقي بالدبلوماسية البرلمانية إلى المستوى المطلوب للدفاع عن القضايا الإستراتيجية للمملكة المغربية وعلى رأسها القضية الوطنية؛
- تعزيز التموقع في المجتمعات الإقليمية والقارية والدولية؛
- الانفتاح على مختلف مناطق العالم للدفاع عن المصالح العليا المغربية.

- **المشاريع والبرامج المسطرة في خطة عمل المكتب:**

ميزانية المجلس لا تكفي إلا للسير العادي للمجلس، حيث تمثل فيه النفقات البنيوية ما يقارب **87 %** من مجموع ميزانية التسيير، **"فصل المعدات والنفقات المختلفة"** الشيء الذي يخلق صعوبات أمام تنفيذ المشاريع والبرامج الموضوعة من طرف مكتب المجلس.

طبيعة الالتزام	المبلغ السنوي
اشتراك في الجرائد	340 170,00
اشتراك في نشرات المركز المغربي للظرفية	8 400,00
اشتراك في الجريدة الرسمية	4 800,00
تمثيل المجلس بالمحاكم	180 000,00
كراء الملحقة	1 742 385,48
المساعدة التقنية	537 600,00
تأمين البناية	428 002,77
صيانة نظام النسخ	72 000,00
صيانة المنشآت التقنية	2 016 000,00
صيانة أشعة X	60 000,00
صيانة الأجهزة الهاتفية	117 360,00
صيانة العتاد المعلوماتي	198 420,00
أشغال النظافة وصيانة المباني الإدارية	1 339 200,00
بطائق الوقود للسادة المستشارين	3 000 000,00
بطائق البراق للسادة المستشارين	1 080 000,00
تكوين الأطر والسادة المستشارين	2 000 000,00
برنامج المساعدة البرلمانية	768 000,00
التغطية الإعلامية لأنشطة المجلس	1 000 000,00
صيانة البرامج المعلوماتية	138 600,00
جمعية الأعمال الاجتماعية	3 540 000,00
الماء والكهرباء	1 950 000,00
المواصلات اللاسلكية	2 000 000,00
دعم الفرق النيابية	4 730 000,00
مساهمات واشتراكات في الهيئات البرلمانية الجهوية والدولية	6 000 000,00
تعويضات المهمة بالخارج	4 500 000,00
نقل المستشارين والموظفين داخل المملكة	1 400 000,00
المجموع	39 150 938,25

2- إكراهات تنظيمية:

- إعتمادات تفتح سنويا في حدود **50 %** من الاعتمادات المطلوبة ما لا يسمح بتغطية نفقات قارة ومنها صفقات جارية؛
- صعوبة في تنفيذ البرنامج التوقعي السنوي؛
- الالتزام دون توفر الاعتمادات الشيء الذي تنتج عنه إشكالات في ضمان المساطر القانونية الضامنة للمنافسة؛
- تجميد نفقات تسيير ضرورية للسير العادي للمجلس، اعتبارا للخصاص المسجل بأسطر الميزانية المعنية ؛
- إكراهات تعيق فعالية الدبلوماسية البرلمانية؛
- انتظار فتح الإعتمادات التي تأتي متأخرة (**عادة في الربع الأخير من السنة**)؛
- اللجوء إلى مسطرة تحويل الاعتمادات؛
- التأخر في أداء نفقات المجلس مما ينتج عنه تحمل المجلس فوائد التأخير.

خلاصة عامة

إن استمرار الحكومة في رصد نفس مبالغ الإعتمادات منذ سنة **2016** يجعل من ميزانية مجلس المستشارين :

- لا تواكب طموحات المجلس في مستويات هامة منها الدبلوماسية البرلمانية؛
- ميزانية للتدبير العادي للحاجيات لا تستجيب للمشاريع والبرامج المسطرة من طرف مكتب المجلس؛
- تصطدم بالإكراهات الخاصة بملاءمة ظروف عمل السادة المستشارين مع نظرائهم بمجلس النواب وهو ما ينتج عنه خصاص في أسطر الميزانية؛
- تفرض اللجوء إلى الالتزام بنفقات دون توفر اعتمادات.

المحور الرابع

الحلول التقنية المقترحة

المحور الرابع
الحلول التقنية المقترحة

يجد مجلس المستشارين نفسه مضطرا إلى اللجوء، خلال السنة، لمسطرة طلب اعتمادات إضافية، تتجاوب معه الحكومة **غالبا في وقت متأخر من السنة**، لذلك ومن أجل تفادي الصعوبات التي يعاني منها المجلس في تدبير ميزانيته فإنه من الضروري تصويب الإعتمادات المفتوحة بشكل يتناسب مع الاعتمادات المطلوبة من طرف المجلس عن طريق تخصيص اعتماد إضافي في بداية السنة المالية **2021**، على أن يتم الالتزام من طرف الحكومة، ابتداء من السنة الموالية، على رصد الإعتمادات الكافية للمجلس ضمن قانون المالية دون اللجوء إلى طلب إعتمادات إضافية.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

برسم السنة المالية 2021

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

الولاية التشريعية 2015-2021
السنة التشريعية 2020- 2021
دورة أكتوبر 2020

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 نونبر 2020، برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

في البداية، قدم السيد الوزير التعزية على أثر وفاة مجموعة من موظفات وموظفي وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة الذين وافتهم المنية جراء إصابتهم بفيروس كوفيد19، وتمت قراءة الفاتحة ترحما على روح الاثنى عشر من الشهداء الأبرار رحمة الله عليهم جميعا ،وبعد ذالك قدم السيد الوزير عرضا مفصلا ومرقما ،أمام أنظار السيدات و السادة المستشارين استعرض فيه أهم الجوانب المتعلقة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ،و التي ارتكزت على محورين أساسيين :

1- حصيلة عمل الوزارة لسنة 2020

في هذا الإطار ،أكد السيد الوزير أن عدد الموظفين بالوزارة بلغ 19235 وأن نسبة 80 %منهم بالمصالح الخارجية، وتشكل النساء نسبة 40% .

أما بالنسبة للاعتماد المالي برسم القانون المالي المعدل لسنة المالية 2020 بلغ 3413 مليون درهم.

كما تطرق كذالك إلى نسبة الانجاز والتي كانت كالتالي :

- قطاع الاقتصاد والمالية

- نفقات الموظفين بلغت نسبة الالتزام 99% ونسبة الاداء75%
- نفقات التسيير نسبة الالتزام 97% ونسبة الأداء 65%
- نفقات الاستثمار بلغت نسبة الالتزام 95% ونسبة الأداء 38%

- قطاع إصلاح الإدارة

- نفقات الموظفين بلغت نسبة الالتزام 84% ونسبة الأداء.78%
- نفقات التسيير نسبة الالتزام75% ونسبة الأداء 66% .
- نفقات الاستثمار بلغت نسبة الالتزام 86% ونسبة الأداء78%

- قطاع الشؤون الحكامة

- نفقات الموظفين بلغت نسبة الالتزام 94%ونسبة الأداء79% .
- نفقات التسيير نسبة الالتزام76% ونسبة الأداء 50%
- نفقات الاستثمار بلغت نسبة الالتزام 100%ونسبة الأداء 0 %

بخصوص قطاع الاقتصاد والمالية، أفاد السيد الوزير ،أنه تم القيام بعدة مشاريع مهيكلة ،أبرزها إنشاء صندوق خاص لمواجهة تداعيات كورونا ،قيادة لجنة أليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات كورونا و تحديد الإجراءات المواكبة و تعبئة التمويلات الخارجية .

وفي نفس السياق أكد على مواصلة انجاز المخطط الاستراتجي للوزارة 2017-2021،حيث يهدف هذا المخطط إلى وضع عمل القطاع في إطار رؤية شاملة متوسطة الأمد ،مأسسة اتفاقية التخطيط الاستراتجي و العمل التشاركي ، الرفع من فعالية تدبير وتجويد ورقمنه الخدمات : حيث وصل عدد المشاريع إلى 270 :منها 133 خاصة بالقطاع و 37 خاصة بالرقمنة وتدبير النظم و 16 مشروع في مجال التشريعي و التنظيمي. وبلغت نسبة الانجاز 73%.

أما فيما يخص تنفيذ ميثاق للاتمركز الإداري،أفاد أنه تمت المصادقة على مشروع التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري 2019-2021و تم تحيينه في 2020.

وفي الشق المتعلق بالإصلاحات الكبرى لسنة 2020، أبرز السيد الوزير أنه تمت مواصلة الإصلاح الضريبي، مواصلة تنزيل المقتضيات الضريبية للمناظرة الثالثة للجبايات، حيث تم إدراج تدابير في قانون المالية 2021 و 2020،مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظمي للمالية 13.130 : حيث عرفت سنة 2020 دخول حيز التنفيد بعض المقتضيات في قانون المالية، إرفاق قانون التصفية المتعلق بتنفيد قانون المالية لسنة 2018 بتقارير جديدة خاصة، تقرير إفتحاص نجاعة الأداء والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء. كما تم بدء الأعمال التحضيرية للمصادقة على حسابات الدولة بتنسيق بين الخزينة العامة للمملكة و المجلس الأعلى للحسابات.و أيضا مواكبة القطاعات الوزارية و المؤسسات العمومية من أجل تكريس الالتزام بالنوع الاجتماعي .

أما فيما يخص الإصلاحات الأخرى، فتم اطلاق الاستراتجية الوطنية للشمول المالي،إرساء الأداء الإلكتروني على مستوى المقاولات و المؤسسات العممومية،دعم المقاولات وتشجيع الاستثمار بواسطة برنامج« انطلاقة » ، تعبئة 4400 هكتار خارج المخطط الأخضر لدعم المخططات القطاعية ،ودعم الحكامة الجيدة من خلال إجراء 240 عملية تفتيش من قبل المفتشية العامة للضرائب .

أما فيما يتعلق بالتدبير الداخلي للقطاع ,أكد السيد الوزير على مواكبة العنصر البشري ,تحسين ظروف العمل, ترسيخ مقاربة النوع ،تعزيز تمثلية النساء ،الرفع من جودة التكوين للموظفين ،متابعة تنزيل المخطط عمل المؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة .

أما في جانب التواصل, فتم اعتماد نسخة جديدة للموقع الأنترنيت، يضمن وصول المحتوى لكل الزائرين , انجاز النسخة التاسعة من ميزانية المواطن ،وإصدار 14 كبسولة للتعريف بالتدابير المتخدة من طرفا لجنة اليقظة الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بقطاع إصلاح الإدارة، أفاد السيد الوزير أن أهم الأوراش ،همت ورش اللاتمركز الإداري،حيث تمت المصادقة على تصاميم المديرية للاتمركز الإداري للقطاعات الوزارية ،إصدار منشور السيد رئيس الحكومة لتفعيل خارطة الطريق للاتمركز الإداري و إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية .

وفي إطار تبسيط المساطر،أوضح أنه تم حذف جميع المساطر التي ليس لها سند قانوني.

أما فيما يتعلق بمكافحة الفساد فتم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال إعداد صيغة محينة لحقيبة المشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وفي الشق المتعلق بتنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات فتم إطلاق االبوابة الإلكترونية للحصول علي المعلومة www.chafafiya.ma يوم 13 مارس 2020. وتم كذالك إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية بتعاون مع السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد الرقمي(في مسطرةالمصادقة.)

و أوضح أن الإدارة العمومية في ظل جائحة كوفيد 19, وضعت مخطط طوارئ حيث تم تحديد بمنشور 32 إجراءا نوعيا احترازيا وتحسيسيا, يهم الإدارات والموظفين . أما الإجراءات ما بعد الحجر الصحي, فهمت إصدار منشور وزير الاقتصاد والمالية المتعلق بالتدابير الاحترازية الواجب الالتزام بها من طرف المرافق العمومية وإعداد دليل عملي لمواكبة مرحلة ما بعد الحجر الصحي.

وفيما يخص قطاع الشؤون العامة و الحكامة، أبرز السيد الوزير أن المواد والخدمات الأساسية المقننة ,لم تشهد أسعارها أية زيادة خلال سنة 2020 باستثناء تحديد أو مراجعة أسعار 503 دواء و تخفيض أسعار 304 دواء، الزيادة في أسعار عدد منتجات التبغ ،إثر رفع تعريفة الرسوم الجمركية على الاستيراد، وتوفير الكمامات الواقية والمعقمات الكحولية بأثمنة مناسبة.

بالنسبة لنظام المقاصة، يضيف السيد الوزير أنه يتراوح الدعم الإجمالي المتوقع نهاية 2020 مابين حوالي 13,8 مليار درهم و14,1 مليارردرهم ،ارتباطا

بفرضيات تقلبات الأسعار الدولية لغاز البوطان ما بين 355 دولارللطن أو 400 دولار للطن شهريا.

وفي إطار تفعيل سياسة المنافسة ،أكد أنه تم تدارس مايفوق 38 عملية تركيز محالة من طرف المجلس منذ بداية 2020 وهمت قطاعات مختلفة أزيد من 80% تم الترخيص لها والباقي قيد الدراسة.

2-أهم تدابيرمشروع قانون 2021

- قطاع الاقتصاد والمالية

أكد السيد الوزير على إعطاءالأولوية لتنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله, أهمها الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية ،تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني عبر تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار ، ومواصلة دينامية القروض المضمونة من طرف الدولة .

كما أشار إلى مواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي ,مواصلة تنزيل مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع2017-2020 ،متابعة تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، استكمال إصلاح الصفقات العمومية والمنظومة ا لقانونية المؤطرة لمسطرة المحاسبة العمومية ,مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع المخطط المحاسباتي للجماعات الترابية، دعم المقاولة وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار، مواكبة الفاعلين الاقتصادي من خلال التخفيف من آثار جائحة كوفيد19 على لاقتصاد الوطني ,إعطاء دينامية جديدة لبرنامج انطلاقة ، استمرار مواكبة السياسات القطاعية، مواصلة تفعيل الإيداع الإلكتروني للفواتيرعلى مستوى المقاولات و المؤسسات العمومية ، مواكبة العنصرالبشري ،تحسين ظروف العمل.

- قطاع إصلاح الادارة

أكد السيد الوزير على متابعة أشغال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري، تتبع تنزيل مضامين ورش اللاتمركز الإداري و المصادقة على النصوص التشريعية والتنظيمية ،المتعلقة بورش تنزيل اللاتمركز الإداري.

أم فيما يخص ورش تبسيط المساطر الإدارية، فستتم مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ مضامين القانون رقم 55-19 المتعلق بتبسيط المساطرالإدارية إطلاق البوابة الإلكترونية لتبسيط المساطير الإدارية .

وأضاف أن ورش ميثاق المرافق العمومية، ستتم مواكبة مسطرة المصادقة وإصدارمشروع القانون رقم 19.54 للمرافق العمومية .

أما ورش الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، فتم إعداد مشروع يتعلق بالتصريح بالممتلكات، وأخر يتعلق بتنازع المصالح .

وبخصوص تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات، وأ شارإلى مواكبة الإدارات في تنزيل قانون الرقمنة ،إعداد بتنسيق مع وزارة الداخلية البوابة الوطنية لتبسيط المساطرالإدارية؛ المساهمة في رقمنة المساطر الإدارية،مواصلة تعميم البوابة الوطنية للشكايات.

- الشؤون العامة والحكامة

استحضر السيد الوزير, ضرورة إصلاح نظام المقاصة من خلال الإستمرارفي دعم المواد الأساسية عبر رصد 12,54مليار درهم في مشروع قانون المالية لسنة 2021 ،ترشيد كلفة الدعم عبر مراجعة بنيات الأسعار وكذالك التقنين والمصادقة على الأسعار عبر مواصلة تقنين أسعارا لمواد والخدمات المقننة وتحيين بعض النصوص القانونية المتعلقة بتقنين الأسعار .

أما في الشق المتعلق بتفعيل سياسة المنافسة، أكد على تتبع دراسة عملية التركيز الاقتصادي المعروضة على الحكومة.

وبخصوص نظام اليقظة حول الأسعار أقر بضرورة تحصين أداء النظام الحالي عبرإحداث مرصد وطني للأسعار .

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ،فرصة ثمن خلالها جل المتدخلين المجهودات التي قامت بها الوزارة خلال فترة الحجر الصحي، خاصة تقديم الدعم للمواطنين بواسطة صندوق كوفيد - 19 .كما أشادوا بالمجهودات التي قامت بها الوزارة فيما يخص مقاربة النوع الاجتماعي ,مطالبين بإعطاء المرأة المزيد من المكانة التي تستحقها.

في حين أكد أحد المستشارين على ضرورة العناية بالمصالح الخارجية للوزارة ،وملء المناصب الشاغرة ،وتحسين ظروف العمل بالخزينة العامة للمملكة .مطالبا بإخراج الهندسة الجديدة للوزارة.

كما أبرز أحد المتدخلين أهمية التكوين بالنسبة للموظفين، مشيرا إلى ضرورة تعميم الدورات التكوينية التي يستفيد منها أطر وزارة المالية، لفائدة أطر الجماعات الترابية المكلفين بالتحصيل والنفقات. منوها بإجراء الوزارة لمباريات التوظيف على المستوى الجهوي.

أما على مستوى التواصل ,أشاد أحد المتدخلين بالمجهودات التى قامت بها الوزارة لاسيما الوصلات الإشهارية بمختلف اللغات مشيدا بالمعلومات التي قدمتها لجنة اليقظة للمواطنين قصد الحصول على الدعم في ظل الجائحة. كما تمت الدعوة إلى تبسيط المساطر خاصة في ميدان الجبايات من أجل تسهيل التواصل مع المواطنين.

وفيما يخص ورش إصلاح الوظيفة العمومية ،أبرز عدة متدخلين تعدد الأنظمة الأساسية مطالبين بمراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية. فيما تساءل أحد السادة المستشارين عن مستقبل الوظيفة العمومية أمام ورش اللاتمركز الإداري.

كما تمت المطالبة بمراجعة المرسوم المنظم لانتخاب أعضاء اللجان المتساوية الأعضاء ،و بضرورة عقد المجلس الأعلى للوظيفة العمومية ،في نفس السياق طالب أحد المتدخلين بعدم تخفيض نسبة المقاعد المخصصة لممثلي المأجورين في القطاع الخاص على مستوى انتخاب أعضاء اللجان المتساوية الاعضاء .

وأكد العديد من المتدخلين على الأهمية الكبرى التي يكتسيها المرفق العمومي ،و الذي ظهر جليا في ظل جائحة كوفيد 19، مع الإشارة أن الإدارة العمومية تعاني من عدة مشاكل أبرزوها محدودية المساطر الإدارية، عدم التحكم في عدد الموظفين ، وفشل نظام الترقية ... فضلا على أن دستور 2011 كرس الحوكمة ، مشيرا في نفس الوقت إلى أهم إنجازات الإدارة العمومية والتي تتجلى في دعم الإدارة الإلكترونية والرقمنة مع التأكيد على أن إصلاح الإدارة يتطلب إرادة سياسية.

فيما تساءل أحد المتدخلين عن مصاريف التكاليف المشتركة، التي يتقاضى منها الوزراء معاشاتهم وعن أفق إصلاحها أو إلغائها،مطالبا بلائحة إسمية للوزراء المستفيدين .

أما في الجانب المتعلق بالضرائب ،تساءل أحد المتدخلين عن سبب عدم تنزيل توصيات المناظرة الوطنية للجابيات مطالبا بإعادة صياغة المدونة العامة للضرائب من أجل تسهيل مقرؤيتها ،متسائلا عن مآل قانون الإطار الخاص بالجبايات .

وفي الشق المرتبط، بدمج المؤسسات العمومية ، أوضح أحد المستشارين أن أي دمج يجب أن يتم عبر الحوار الاجتماعي مع ضرورة الحفاظ على مكتسبات العاملين و المستخدمين فيها .

وفيما يتعلق بالتصريح بالممتلكات ،أوضح أحد المتدخلين أنه سبق للفريق الذي ينتمي إليه أن تقديم بمقترح قانون في الموضوع و لازالوا ينتظرون التفاعل من طرف الحكومة .

و أردف أحد المستشارين أن تعبئة العقار يعتبر هدرا للمال العام من خلال اجتثاث الأشجار, حيث أن 4400 هكتار يجب أن تتوفر على المواصفات الضرورية ،مطالبا بمنح 1100 هكتار للسلالين وذوي الحقوق وليس للوبيات .

و أفاد عدد من المتدخلين التعجيل بإصلاح نطام التقاعد ،وذلك لتفادي أي إصلاح مقياسي مستقبلا ،مؤكدين على ضرورة دمج صناديق القطب العمومي في قطب واحد .

كما طالب أحد المتدخلين بإصلاح صندوق المقاصة ،موازاة مع ورش الحماية الاجتماعية، في جين دعا أحد المتدخلين فدعا إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين نظرا لارتفاع المعيشة وكذا الحفاظ على الطبقة الوسطى .

من جانب أخر، دعا أحد المستشارين إلى إصلاح مرسوم الطلبيات العمومية، متسائلا عن سبب خفض نسبة الرجوع إلى الدراسات لإنجاز المشاريع ب 50 %.

كما تمت إثارة إشكاليات صعوبة التموين لدى الشركات ،مطالبا بالحفاظ على الشركات القائمة، و التي تضررت من جائحة كورونا مع التأكيد على أن بعض الشركات لم تتوصل بالدعم من طرف صندوق كوفيد 19، فيما تم التساءل عن ترتيب المغرب من خلال مؤشر التمويل .

وفي الشق المتعلق،بالمنافسة أبرز أحد المستشارين أنها تعد الركيزة الأساسية من أجل خلق اقتصاد قوي ومتماسك, وهي من أبرز الإشكاليات المطروحة على الاقتصاد الوطني ، متسائلا عن الإجراءات المتخذة لضمان المنافسة.

أما فيما يتعلق بمكافحة الفساد ،أشار أحد المتدخلين إلى وجود الاستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد ,معتبرا أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لا تتوفر على الصلاحيات الكافية لمواجهة الفساد .

كما تمت الإشادة،بالمجهودات التي قامت بها الوزارة في مجال الحوار الاجتماعي القطاعي ،مع الإشارة إلى أن هناك غياب الإنفتاح على باقي الفرقاء الإجتماعين .

وأبرز أحد المتدخلين أن بعض الشركات المستفيدة من الدعم من صندوق كوفيد 19 قامت بتسريح العمال ولم تتمكن من الحفاظ على مناصب الشغل .

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين ثمن السيد الوزير جل المداخلات منوها في نفس الوقت بالمجهودات التي يقوم بها أطر الوزارة.

وأكد الوزير أن إشكالية النوع الاجتماعي، هي إشكالية مجتمعية ،وأن الدستور أقر المناصفة،كما أوضح في نفس الصدد ،أن الوزارة لم تبلغ المستوى المرجو،مؤكدا أنها في المنحى التصاعدي, وأبرز آن هناك إشكالية ثقافية ،ورغبة لدى النساء في ولوج إلى مناصب المسؤولية ،مضيفا أنه في سنة 2012 كانت نسبة 12 %من النساء في مناصب المسؤولية أما حاليا فالنسبة بلغت 17% .

وفيما يخص إصلاح الطلبيات العمومية ,أكد الوزير أنه سيقدم معطيات لمختلف التعديلات وسيتم توزيعها على السادة المستشارين ،كما أقر بضرورة إصلاح جذري لمرسوم الطلبيات العمومية .

وفي الشق المتعلق بالتواصل ،أوضح أنه يجب أن يكون المضمون في متناول الأشخاص المعنيين, حيث أنه خلال فترة تقديم الدعم ،تم إصدار كبسولات بمختلف اللغات مما ساعد في إيصال الرسالة للمواطنين ،مشيرا إلى أن الوزارة توصلت في يوم واحد ب 4 مليون تصريح قصد الحصول على الدعم .

وفي الجانب المتعلق بمعاشات الوزراء، أوضح الوزير أن هناك مرسوما خاص بالوزراء مما يسمح لهم بالحصول على المعاش ،إذا لم يتوفروا على مداخيل أو معاش تكميلي ، أما إذا توفروا على مداخيل لا تصل إلى قيمة المعاش الممنوح،فيشترط تقديم وتجديد الطلب سنويا.

أما فيما يخص هيكلة الوزارة، أشار أن الوزارة تتوفر على منظور مدرج في إطار مشروع مرسوم جديد ،و أن هناك بعض التعديلات التي سيتم إدخالها وأوضح أن خطاب صاحب الجلالة دعا إلى إحداث الوكالة الاستراتجية لتدبير مساهمة الدولة ، و التي سيتم إدراجها في الهيكلة الجديدة للوزارة .

و اعتبر السيد الوزير أن ورش اللاتمركز الإداري ورش معقد ,نظرا للهيكلة المختلفة للوزارة وتعدد الأنظمة ,مما يجعل تحويل الصلاحيات و التفويضات امرا يتطلب مواكبته بإجراءات موازية .

وأبرز أن إصلاح المقاصة ،موازاة مع تعميم ورش الحماية الاجتماعية ،هو ورش مقنن وله أجل محدد لتنزيليه ويضم أربع محاور،موضحا أن مشروع قانون المالية لسنة 2021 ،يهم فقط تعميم التغطية الصحية ،و أضاف أن ورش تعميم التعويضات العائلية سيتم في الإطار المعمول به حاليا في القطاع الخاص ،إلا أنه لايمكن منحه حاليا في ظل برنامج تيسير مما يستوجب جمع مختلف برامج الدعم المشتتة وفي نفس الوقت إصلاح نظام المقاصة.

وفي الشق المتعلق بتدبير الموارد البشرية ,أشار أن هناك أنظمة أساسية متعددة ،مما يستوجب إخراج نظام موحد، معتبرا أن هذا الورش كبير يحتاج وقتا لتنزيليه، ولكن يبقى الأهم عند تحديد الأولويات هو تنفيذها ،و أوضح أن خطاب صاحب الجلالة دعا إلى إعادة النظر في معايير التعيين في المناصب العليا ،مؤكدا على ضرورة تنفيد هذا الورش وذلك للرفع من مرد ودية الإدارة العمومية .

كما أشار إلى أهمية القطاع العمومي ،ولكن في المقابل طالب بعدم تبخيس دور القطاع الخاص ،موضحا أن كتلة الأجور في القطاع العام تساوي كتلة الأجور في القطاع الخاص .

و في جانب أخر، أكد أن مؤشر التمويل يعد مهما ،وأبرز أن إشكالية الشركات يتجلى في ضعف الرأسمال و الحكامة في التدبير مما يؤدي إلى صعوبة التمويل .

و فيما يخص دمج المؤسسات العمومية ،أكد أنه سيتم تنظيم يوم دراسي مع المعنيين مشيرا أن الوزارة تتوفر على منظور سيتم تقديمه للمعنيين ،كما أن الدمج سيتم بشكل تدريجي وذلك في أفق خمس سنوات ،وقبل ذلك سيتم إعداد مشروع قانون متعلق بالوكالة الاستراتجية لتدبير مساهمة الدولة مع تحديد مهامها وحكامتها .موضحا أن الدمج سيمكن من رفع أداء المؤسسات المدمجة مع الحفاظ على مكتسبات العاملين فيها .

وفي الختام، أوضح الوزير أنه تم إعادة صيغة المدونة العامة للضرائب وذلك بغية تسهيل مقرؤيتها ، موضحا أن دراستها تتطلب الوقت لذا وجب البحث مع البرلمان عن الطريقة المناسبة لدراستها . مبرزا أن قانون المالية لسنة 2020،ومشروع قانون المالية لسنة 2021 يتضمنون عدة توصيات جاءت في المناظرة الوطنية لإصلاح الجبايات، مستدلا بالمساهمة المهنية الموحدة .

عرض
السيد وزير الاقتصاد والمالية
وإصلاح الإدارة

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

مشروع ميزانية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
لسنة 2021

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
مجلس المستشارين

25 نونبر 2020

محاور العرض

01 الوزارة في أرقام

حصيلة سنة 2020

أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2021

الوزارة في أرقام

عدد موظفي الوزارة 19 235

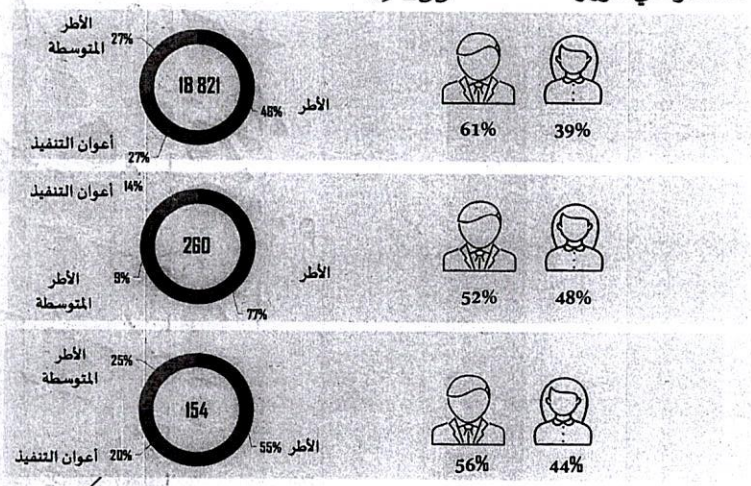

قطاع الاقتصاد والمالية

المصالح المركزية 21%
المصالح الخارجية 79 %

قطاع إصلاح الإدارة

الشؤون العامة والحكامة

حصيلة الوزارة لسنة 2020

نسبة إنجاز الاعتمادات برسم سنة 2020

بلغت الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم قانون المالية المعدل لسنة 2020 3413 مليون

	قطاع الاقتصاد و المالية	قطاع إصلاح الإدارة	الشؤون العامة و الحكامة
نفقات الموظفين	2 796م د	56 م د	30 م د
اعتمادات التسيير	392 م د	26 م د	20 م د
اعتمادات الاستثمار	81 م د	11 م د	1 م د

الإجراءات المتخذة للتخفيف من أثر أزمة جائحة كوفيد-19

- إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19 "في مارس 2020

للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية و دعم الاقتصاد الوطني و كذا الحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة.

- تعبئة التمويلات الخارجية

التركيز على آليات التمويل التي تسمح بسحب سريع للموارد المتاحة في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة سلفا مع الشركاء :

- خط الوقاية والسيولة المقدم من طرف صندوق النقد الدولي ؛
- قرض سياسة التنمية المرصود من طرف البنك الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية.

المفاوضة و الاتفاق مع الشركاء الماليين على :

- الرفع من الاعتمادات المالية المبرمجة برسم سنة 2020، و تسريع السحوبات المرتبطة بها ؛
- إعادة توزيع بعض الموارد المرصدة و تسخيرها لدعم برامج الإصلاح ومشاريع استثمارية ذات الأولوية (الصحة والحماية الاجتماعية) ؛

مواكبة المؤسسات العمومية عبر آلية الضمان من أجل تعبئة تمويلات خارجية مع الشركاء الماليين.

- قيادة لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات وباء كورونا فيروس المستجد وتحديد الاجراءات المواكبة. تم اتخاذ عدة تدابير لفائدة الأسر، والاجراء والمقاولات المتضررة من الجائحة.

الصمود	اعادة الانطلاق	الانعاش واعادة التأهيل
• اتخاذ إجراءات استعجالية منذ بداية الحجر الصحي إلى متم شهر يونيو، وذلك لتوفير الدعم المالي الفوري للأسر والمقاولات.	• تعبئة الموارد اللازمة لإعادة الانطلاق والعودة التدريجية لمختلف القطاعات لمزاولة نشاطها. • دعم للنسيج الاقتصادي المحلي بالدرجة الأولى.	• وضع حد لبطالة الانعاش الاقتصادي والتشغيل. • تدابير لفائدة القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة (توقيع عقود-برامج : السياحة، معمل الحفلات و التظاهرات ، قطاع الترفيه و الألعاب)

- إجراءات استثنائية لدعم المقاولات المتضررة من فيروس كورونا

جبائية	مالية	اجتماعية	ادارية	ذات بعد استراتيجي
*تأجيل و/ أو تعليق الاستحقاقات الضريبية (التصريحات والأداءات)	*إحداث آليات جديدة للتمويل(مثل ضمان أوكسجين وضمان إفلاس)، تأجيل سداد القروض البنكية لفائدة المقاولات وتلك المتعلقة بقروض الإيجار...	*دعم مالي للأجراء في القطاع المهيكل و للأسر التي تعمل في القطاع الغير مهيكل ، تأجيل آجال تسديد قروض الاستهلاك وقروض السكن...	*تبسيط بعض المساطر وطرق عقد الجمع الخاص وكذا مزاولة مهام تدقيق الحسابات، اعطاء الدعم اللازم للمقاولات الحاصلة على صفقات عمومية...	*إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي "صندوق محمد السادس للاستثمار " بتعليمات ملكية سامية

إحداث لجان جهوية لليقظة الاقتصادية من أجل تتبع انعكاسات الأزمة الصحية على الاقتصاد الجهوي، وتتبع تنفيذ التدابير التي اتخذتها اللجنة الوطنية لليقظة الاقتصادية

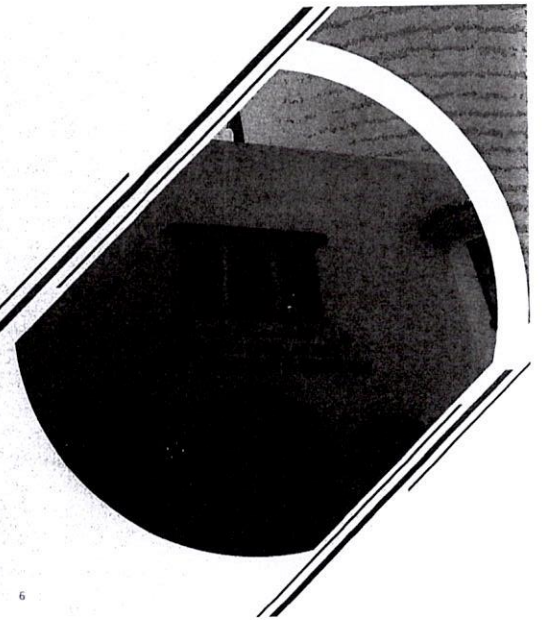

قطاع الاقتصاد والمالية

مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع

مواصلة انجاز مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع 2017-2021

الاهداف

- وضع عمل الوزارة في إطار رؤية شاملة متوسطة الأمد؛
- مأسسة ثقافة التخطيط الاستراتيجي والتقويم والعمل التشاركي في تدبير أنشطة الوزارة؛
- تعزيز قدرات الوزارة لتمكينها من لعب دورها كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- الرفع من الفعالية في التدبير مع تجويد الخدمات المقدمة وتعميم رقمنتها.

الإطار المرجعي

- الدستور؛
- القوانين التنظيمية؛
- الخطابات والتوجيهات الملكية السامية؛
- البرنامج الحكومي؛

المشاريع

207 مشروع

بلغت نسبة الإنجاز 73%

32 مشروع منجز بالكامل

133 مشروع يخص مهن الوزارة

37 مشروع بهم الرقمنة وتطوير نظم المعلومات

16 مشروع بهم المجال التشريعي والتنظيمي

الميثاق الوطني للاتمركز الاداري

- إعداد التصميم المديري المرجعي للاتمركز الاداري ومصادقة اللجنة الوزارية المعنية عليه (26 يوليو 2019)؛
- تم سنة 2020 تحيين النسخة الأولى من هذا التصميم استنادا لمقتضيات المرسوم الجاري به العمل

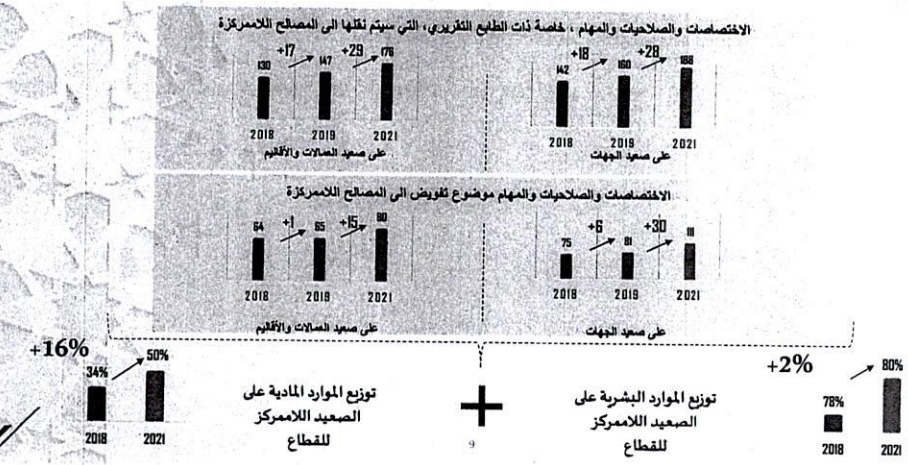

الاصلاحات الكبرى

إصلاحات أخرى

- انطلاق العمل بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي؛
- الانتقال النهائي لمسك المحاسبة العامة للدولة القائمة على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات؛
- استكمال مجموعة التعليمات المحاسبية (Instructions comptables) المتعلقة بكافة أصناف المحاسبين العموميين ؛
- مواصلة تفعيل كافة المكونات للإصلاح المحاسباتي للدولة ؛
- مواصلة استكمال إصلاح الطلبيات العمومية؛
- إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح القطاع العام والوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة؛
- الإرساء التدريجي للإيداع الإلكتروني للفواتير على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية.

الاصلاحات الكبرى

الإصلاح الضريبي

- تنزيل توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات بإدراج تدابير في قانون المالية لسنة 2020.

مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

- إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي و التقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين وفقًا لأحكام المادتين 15 و69 من القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- إرفاق مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018 بالتقارير الجديدة: تقرير افتحاص نجاعة الأداء والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء؛
- بدء الأعمال التحضيرية للمصادقة على حسابات الدولة بالتنسيق بين الخزينة العامة للمملكة والمجلس الاعلى للحسابات؛
- مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل تكريس التزاماتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى مشاريع نجاعة أدائها.

دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار

توفير موارد التمويل:

- انطلاق البرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية ؛
- العمل ببرنامج "انطلاقة" ؛
- دعم المؤسسات والمقاولات العمومية المتضررة من آثار كوفيد-19 بغرض تعزيز تمويلاتها الدائمة ؛
- تعزيز الاستقرار والإشراف على القطاع المالي؛
- نشر آجال الأداء المصرح بها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية على موقع مرصد آجال الأداء.

تعبئة العقار:

- تعبئة ما يناهز 4400 هكتارا (خارج مخطط المغرب الأخضر) لدعم المخططات القطاعية و البرامج الجهوية والاستثمار المنتج؛
- تعبئة ما يناهز 1100 هكتارا تخص 23 مشروعا عن طريق طلبات العروض في إطار الشراكة الفلاحية؛
- تخصيص 118هكتارا لفائدة الادارات العمومية على رأسها وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني والتعليم العالي.

دعم الحكامة الجيدة

- إنجاز 240 مهمة شملت على الخصوص افتحاص نجاعة الاداء برسم السنة المالية 2018 وإعداد 65 تقريرا من طرف المفتشية العامة للمالية؛
- إعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء المرافق لمشروع قانون التصفية برسم سنة 2018 وذلك تطبيقاً لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 ؛
- وضع آليات لتتبع اجرأة التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير الهيئة من طرف الإدارات والمؤسسات المفتحصة؛

مواكبة العنصر البشري وتحسين ظروف العمل

- مقاربة النوع :
  - ترسيخ مقاربة النوع على مستوى الموارد البشرية:
    - تعزيز تمثيلية النساء على مستوى الوزارة (39%) ؛
    - تحسين ولوج الموظفات للتكوين (45 %) ؛
    - دعم ولوج الموظفات لمناصب المسؤولية (23,8 %)
  - إجراء دراسة حول «التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمرأة الموظفة بالوزارة» تهدف لمساءلة وضعية النساء الموظفات بالوزارة من خلال مقاربة تعتمد على 5 دعامات رئيسية:
    - تطوير القدرات المهنية (تنمية مهارات الموظفات عبر التكوين و مواكبتهن للترشح لمناصب المسؤولية...)؛
    - تدبير الوقت والمتطلبات (إطلاق تجربة للعمل عن بعد لبعض الوظائف...)؛
    - تحسين جودة الحياة بالعمل (وضع ميثاق التوفيق بين الحياة الشخصية والمهنية...)؛
    - تقوية القدرات في تدبير العلاقات مع الشركاء والفاعلين (إحداث مراكز استماع ودعم للنساء...)؛
    - تنويع وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لمنخرطي مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة لاسيما تعميم الحضانات.
  - الشروع في تنزيل التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة.
- التكوين وتطوير الكفاءات:
  - إنجاز ما يفوق 74 ألف يوم فرد من التكوين ؛
  - مشاركة أكثر من 8 000 موظف في الدورات التدريبية المنظمة؛
  - استفادة ما يناهز 7700 موظف من الترقية (الدرجة و الرتبة)؛
  - تنظيم مباريات للتوظيف (مفتشي المالية، مهندسي الدولة ومتصرفين) على صعيد 13 مدينة؛
  - برمجة امتحانات الكفاءة المهنية لهم جميع الدرجات.
- العمل الاجتماعي:
  - متابعة تنزيل مخطط عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة (10470مستفيدا)؛
  - مواصلة رقمنة الولوج الى الخدمات الاجتماعية.
- مواصلة برنامج تهيئة وتأهيل المباني الإدارية

الرفع من المردودية وتبسيط المساطر

تحفيظ أملاك الدولة

تأسيس الرسوم العقارية لمساحة 29 ألف هكتارا و إيداع مطالب للتحفيظ بمساحة 58 ألف هكتارا.

تحسين مردودية الوكالة القضائية للمملكة

970 مليون درهم تم توفيرها كفرق بين المبالغ المطالب بها والمبالغ المحكوم بها خلال الأسدس الأول من سنة 2020.

مواصلة برنامج التحول الرقمي على صعيد جميع مديريات الوزارة

إبرام عدة اتفاقيات لتبادل المعلومات

مع الهيئات الحكومية والخاصة بطريقة مباشرة أو عبر نظام "بورتنيت".

المساطر الجمركية

وضع مسطرة جديدة لتدبير طلبات الفاعلين الاقتصاديين عن بعد (كفالة الأنظمة الاقتصادية بالجمرك، شهادة الفاعل الاقتصادي المعتمد، ...)

ما يناهز 26 ألف طلب عرض تم نشرها في بوابة الصفقات العمومية

تحسين التواصل

- إصدار 14 كبسولة تلفزيونية باللغة العربية و الامازيغية والفرنسية للتعريف بالتدابير المتخذة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية.
- اعتماد نسخة جديدة لموقع الانترنت يضمن وصول المحتوى لكل الزائرين بغض النظر عن الوسائل المستعملة.

50000 متتبع عبر تويتر

اطلاق حساب جديد للوزارة في ليكند ان

أزيد من 10 000 مشارك في تطبيق الوزارة MEF » «News عبر الهواتف الذكية

44 800 متتبع عبر فايسبوك

- إنجاز النسخة التاسعة من ميزانية المواطن التي تقدم بشكل واضح ومبسط مشروع قانون المالية لسنة 2020، وتروم تكريس التزام الوزارة بمبادئ الشفافية والتواصل مع المواطنين فيما يهم الميزانية؛
- تمكين ما يفوق المليون زائر من ولوج بوابة الانترنيت للوزارة بمعدل 4000 زيارة في اليوم؛
- إصدار عدة نسخ من مجلة المالية بالعربية والفرنسية بما في ذلك عدد خاص بهم قانون المالية المعدل لسنة 2020 (تم نشرها الكترونيا)

قطاع إصلاح الادارة

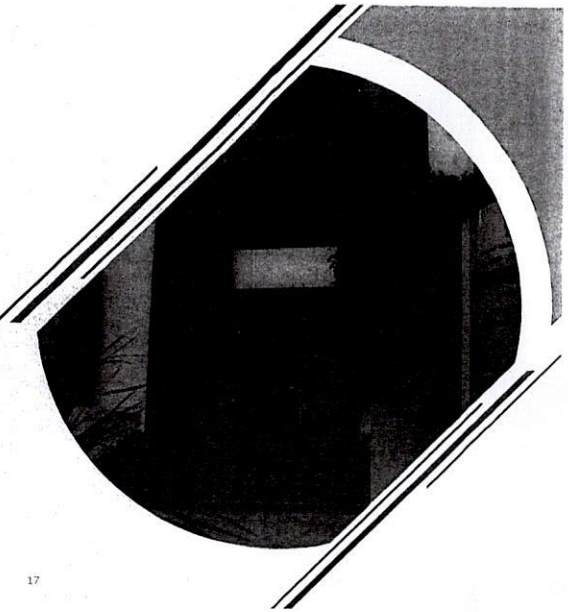

حصيلة المنجزات

❖ ورش اللاتمركز الإداري :

- المصادقة على التصاميم المديرية للاتمركز الإداري للقطاعات الوزارية ل 13 وزارة (23 قطاع حكومي) ؛
- المصادقة على خارطة طريق لمواكبة تنفيذ مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري؛
- إصدار منشور للسيد رئيس الحكومة لتفعيل خارطة طريق تأزيل ورش اللاتمركز الإداري؛
- إصدار تقرير إعمال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري.

❖ إعداد المخطط التوجيهي للإدارة الرقمية :

- إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية بتعاون مع السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد الرقمي (في مسطرة المصادقة)؛
- وضع مخطط توجيهي للتحول الرقمي من أجل رفع مستوى نضج الخدمات الرقمية ؛
- إعداد دليل معايير تصميم وتقديم الخدمات الرقمية ؛
- تعميم نظام تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم بالنسبة للجماعات الترابية.

❖ إصدار القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والمرسوم المتعلق بتطبيق بعض مقتضياته.

تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

توثيق وتدوين المساطر والإجراءات الإدارية داخل أجل ستة أشهر ابتداء من 28 شتنبر 2020 تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ.

عدد المساطر: 893

المغاربة بالخارج	المقاولات	المواطن
72	259	562

حصيلة المنجزات

1. حذف جميع المساطر والإجراءات الإدارية التي ليس لها سند قانوني؛
2. إلزام الإدارات بجرد وتصنيف وتدوين ونشر ورقمنة المساطر الإدارية بالبوابة الوطنية للمساطر الإدارية؛
3. عدم مطالبة المرتفق بتصحيح الإمضاء على الوثائق الإدارية المكونة لملف الطلب؛
4. عدم مطالبة المرتفق بأكثر من نسخة واحدة من الوثائق والمستندات المكونة لهذا الملف
5. عدم مطالبة المرتفق بالإدلاء بنسخ مطابقة لأصول الوثائق والمستندات المكونة لملف الطلب
6. عدم مطالبة المرتفق بالوثائق الإدارية التي يمكن الحصول عليها من إدارة أخرى
7. تطبيق مبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة
8. استبدال بعض الوثائق والمستندات والمعلومات المطلوبة بتصريح بالشرف يدلي به المرتفق المعني
9. تحديد آجال قصوى في 30 يوما لمعالجة ملفات الاستثمار و أقصاه 60 يوما بالنسبة لباقي القرارات الإدارية
10. حق المرتفق في الحصول على وصل إيداع طلب الخدمة الإدارية

حصيلة المنجزات

❖ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

- تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- إعداد صيغة محينة لحقيبة مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- إعداد برنامج العمل برسم سنة 2020-2021؛
- مصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والشروع في دراسته بمجلس النواب.

❖ تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات:

- إطلاق البوابة الإلكترونية للحصول على المعلومات www.chafafiya.ma يوم 13 مارس 2020؛
- تعيين 1148 شخصا مكلفا بالحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية وتنظيم لقاء تأطيري حول تدابير النشر الاستباقي.

❖ ورش الحكومة المنفتحة

- مواصلة إنجاز التزامات خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة للفترة ما بين يناير 2020 وغشت 2020 ؛
- الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية للفترة 2021-2022.

حصيلة المنجزات

الإدارة العمومية في ظل جائحة كوفيد-19: وضع مخطط طوارئ

❖ إعداد جملة من التدابير الاحترازية:

- تحديد بمنشور 32 إجراء نوعيا احترازيا وتحسيسيا بهم الإدارات والموظفين؛
- إصدار منشور رقم 2/2020 بتاريخ فاتح أبريل 2020 المتعلق بالخدمات الرقمية للمراسلات الإدارية والذي تم بموجبه دعوة القطاعات الوزارية إلى تبني مجموعة من الحلول الرقمية؛
- رقمنة المراسلات الإدارية؛
- وضع بوابة مكتب الضبط الرقمي التي تسمح للإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية بتبادل المراسلات الإدارية، وتمكن المرتفق من إيداع مراسلاته الإدارية إلكترونيا لدى الإدارات المنخرطة في هذا النظام : انخراط 833 قطاعا وزاريا ومؤسسات ومقاولات عمومية وجماعات ترابية
- الخدمة الالكترونية للمراسلات الإدارية.

❖ استمرارية الخدمة العمومية (العمل عن بعد) :

- منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 3 بتاريخ 15 أبريل2020 المتعلق بالعمل عن بعد بإدارات الدولة؛
- إعداد دليل منهجي للعمل عن بعد بالإدارات العمومية؛
- إعداد مشروع مرسوم للعمل عن بعد.

❖ إجراءات ما بعد الحجر الصحي:

- منشور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المتعلق بالتدابير الاحترازية الواجب الالتزام بها من طرف المرافق العمومية لتدبير مرحلة العودة من الحجر الصحي (منشور رقم 4 الصادر في 22 ماي2020)؛
- إعداد دليل عملي لمواكبة مرحلة ما بعد الحجر الصحي يحدد عددا من التدابير الوقائية الواجب الالتزام بها من طرف الإدارة والموظف والمرتفق؛
- تطوير نظام تتبع الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية المتخذة لتدبير مرحلة ما بعد رفع الحجر الصحي؛
- مناشير لتنظيم المباريات وامتحانات الكفاءة المهنية والترقية.

سياسة الأسعار و المنافسة و اصلاح المقاصة

1 سياسة الأسعار المقننة

- لم تشهد أسعار المواد و الخدمات الأساسية المقننة أية زيادة خلال سنة 2020 باستثناء : تحديد أو مراجعة أسعار503 دواء مع تخفيض أسعار 304 دواء، الزيادة في أسعار عدد من منتجات التبغ إذ رفع تعريفة الرسوم الجمركية على الاستيراد وتوفير الكمامات الواقية و المعقمات الكحولية بأثمنة مناسبة .
- مراجعة تركيبة سعر غاز البوطان عند الاستيراد من أجل
  - التوفر على بنية مختلطة (hybride) تأخذ بعين الاعتبار الواردات من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا وباقي الدول من أجل ملاءمتها مع الواقع؛
  - اللجوء الى التحوط (hedging) قصد التحكم في تقلبات أسعار غاز البوطان
  - تخفيض تكلفة الدعم الموجه لغاز البوطان.

2-نظام المقاصة:

الكلفة الاجمالية المرتقبة (مليون درهم)

قد يتراوح الدعم الاجمالي المتوقع نهاية 2020 ما بين حوالي 13,8 مليار درهم و14,1 مليار درهم ارتباطا بفرضيات تقلبات الأسعار الدولية لغاز البوطان ما بين 355 دولار للطن أو400 دولار للطن شهري

	الدعم المعلق بناير-أكتوبر2020
غاز البوطان	7600
السكر	2781
الدقيق الوطني	1080
دعم الواد الاستهلاكية في الأقاليم الجنوبية	80
المجموع	11541

تطور الغلاف المالي للدعم (مليون درهم)

من المرتقب ان تسجل كلفة دعم المواد الأساسية انخفاضا سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019 نتيجة تراجع الأسعار الدولية خاصة تلك المتعلقة بغاز البوطان

	2019	2020	نسبة التغير
الغلاف المحدد في قانون المالية	17.670	11.260	-36
الكلفة الحقيقية	15.294	13763	-9
البوطان	10.452	8.986 (دعزا بمرتبة 355 دولار للطن شهري لنونبر وديجنبر2020)	-14
السكر	3.407	3.361	-1,35
الدقيق الوطني	1.350	1320	-2,2
دعم أسعار المواد الأساسية بالأقاليم الجنوبية	85	96	+13

3-تفعيل سياسة المنافسة : الحصيلة

- تم تدارس ما يفوق 38 عملية تركيز محالة من طرف المجلس منذ بداية 2020 همت قطاعات مختلفة؛
  - الصناعات الكيماوية والبترولية، صناعة الادوية، الفندقة، الصحة، البناء، الاستشارة، السيارات، التعليم العالي، الصناعات الغذائية، التوزيع.....
  - ازيد من 80 % تم الترخيص لها والباقي قيد الدراسة.
- طلب استشارة المجلس فيما يتعلق بتقنين أسعار بعض منتجات الحماية من عدوى كوفيد 19 (الكمامات والمعقمات الكحولية) طبقا لقانون حرية الأسعار والمنافسة.

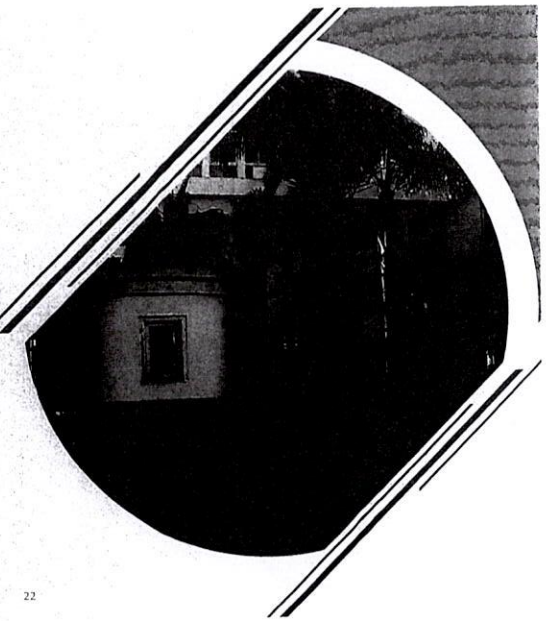

الشؤون العامة والحكامة

أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2021

قطاع الاقتصاد والمالية

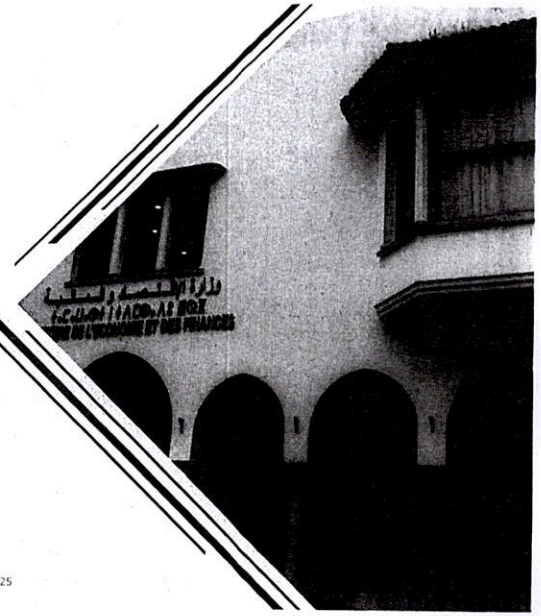

برنامج العمل برسم سنة2021

الاصلاحات الكبرى

1- إعطاء الأولوية لتنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله

- الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية؛
- تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني عبر تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، ومواصلة دينامية القروض المضمونة من طرف الدولة.
- إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تفعيل القانونين الخاصين بإصلاح هذه المؤسسات و إحداث والوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة.

2- مواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي

3- مواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات الأخرى

- متابعة تنزيل مخطط العمل الاستراتيجي للقطاع 2017-2021.
- متابعة تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري؛
- مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع تعديل المخطط المحاسبي للتأمين فيما يتعلق بمنتج التكافل؛
- مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع تحيين قواعد المحاسبة المطبقة على صندوق التوظيف الجماعي للتسنيد وإعداد قواعد المحاسبة الخاصة بشهادات الصكوك.

برنامج العمل برسم سنة2021

مواصلة الاصلاحات الكبرى

3- مواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات الأخرى

- نزع الصفة المادية عن الضمانات المادية المتعلقة بالصفقات العمومية(الضمان المؤقت، الضمان النهائي والإقطاع الضامن).
- استكمال إصلاح الصفقات العمومية والمنظومة القانونية المؤطرة للمحاسبة العمومية للدولة؛
- مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع المخطط المحاسبي للجماعات الترابية.
- العمل على تفعيل مقتضيات مدونة التأمينات المتعلقة بمخاطر الأوراش ؛
- تطوير الاطار التنظيمي والمحاسباتي المؤطر للتأمين التكافلي والرفع من ولوجيته؛
- متابعة تعبئة التمويلات الخارجية لمواكبة الجهود المبذولة في إطار حكامة ونجاعة القطاع العام والاستفادة من الخبرة الدولية في هذا المجال.

برنامج العمل برسم سنة2021

دعم المقاولة وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار

- مواكبة الفاعلين الاقتصاديين من أجل التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني ؛
- إعطاء دفعة جديدة للبرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية؛
- إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة" ؛
- الاستمرار في مواكبة السياسات القطاعية (السكن والصناعة ومخطط المغرب الأخضر ...) وبرامج التنمية الجهوية؛
- مواصلة تفعيل الإيداع الإلكتروني للفواتير على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية ؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تسريع تسديد مستحقات ممولي المؤسسات والمقاولات العمومية.

مواكبة العنصر البشري وتحسين ظروف العمل

- مقاربة النوع :
  - مواصلة تنزيل مخرجات الدراسة حول «التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمرأة الموظفة بالوزارة» ؛
  - مواصلة دعم الدور المحوري للمرأة على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

- التكوين وتطوير الكفاءات: اعتماد برنامج تكوين برسم سنة 2021 لتنمية قدرات ومؤهلات الموارد البشرية للوزارة بهدف الى :
  - إنجاز ما يفوق 85 ألف يوم فرد من التكوين بمعدل يناهز 5 أيام من التكوين لكل فرد ؛
  - تخصيص ما يناهز 90 % من أيام التكوين لمجالات تخصص الوزارة ؛

- العمل الاجتماعي: مواصلة تنزيل مخطط عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة؛

- مواصلة برنامج تهيئة وتأهيل المباني الإدارية

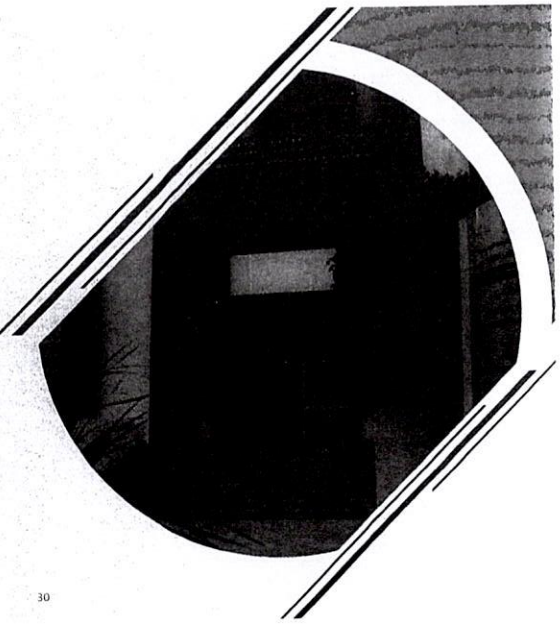

قطاع إصلاح الادارة

❖ ورش اللاتمركز الإداري :
- متابعة أشغال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري؛
- تتبع تنزيل مضامين ورش اللاتمركز الإداري؛
- المصادقة على النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلق بتنزيل ورش اللاتمركز الإداري؛

❖ تبسيط المساطر الإدارية:
- مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ مقتضيات القانون رقم 55.19 بشأن تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- مواكبة ودعم الإدارات في تدوين وتوثيق وتبسيط ونشر المساطر الإدارية.
- إطلاق البوابة الوطنية للمساطر الإدارية؛
- مخطط للتواصل وإدارة التغيير بهدف تحسيس الإدارات المعنية حول ضرورة تنزيل وتطبيق مقتضيات قانون تبسيط المساطر الإدارية.

❖ ميثاق المر افق العمومية:
- مواكبة مسطرة المصادقة وإصدار مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

❖ تحسين الاستقبال:
- توسيع المرحلة التجريبية لتحسين الاستقبال بالإدارات العمومية من خلال إنجاز مواقع نموذجية إضافية؛
- وضع إطار تنظيمي يؤطر لعملية تحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية.

❖ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:
- مواصلة تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- إعداد مشروع يتعلق بالتصريح بالممتلكات؛
- مشروع يتعلق بتنازع المصالح؛
- مشروع قانون يتعلق بحماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد بالإدارات العمومية؛
- المصادقة على مدونة أخلاقيات الموظف.

❖ تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات:
- مواكبة الإدارات في تنزيل القانون؛
- تطوير وإطلاق البوابة الموحدة الخاصة بالنشر الاستباقي للمعلومات؛
- إصدار التقرير السنوي حول تفعيل الحق في الحصول على المعلومات؛
- تصميم وحدات للتكوين عن بعد خاصة بالحق في الحصول على المعلومات.

❖ الرقمنة:
- إعداد بتنسيق مع وزارة الداخلية البوابة الوطنية لتبسيط المساطر الإدارية؛
- المساهمة في رقمنة المساطر الإدارية؛
- إعداد النصوص التطبيقية للقانون 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية التي تدخل ضمن اختصاصات قطاع إصلاح الإدارة؛
- إطلاق وتتبع المخطط التوجيهي للإدارة الرقمية؛
- مواصلة تعميم البوابة الوطنية للشكايات؛
- مواصلة إنجاز مشروع تطوير النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية؛
- إنجاز مشروع إعادة تطوير بوابة التشغيل العمومي وتطبيقها المحمول www.emploi-public.ma.

الشؤون العامة والحكامة

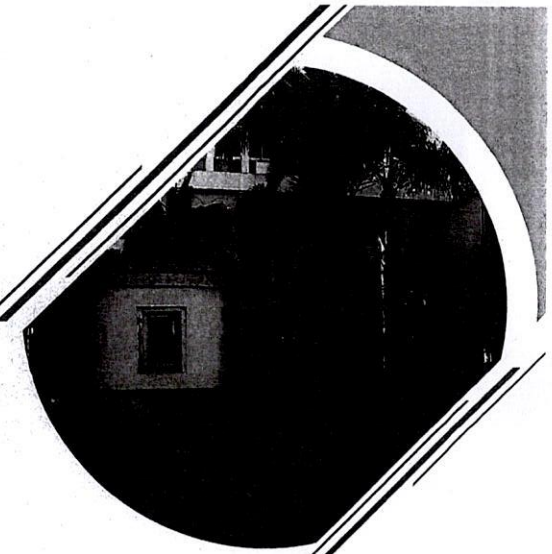

برنامج العمل برسم سنة2021

❖ اصلاح نظام المقاصة:

- الاستمرار في دعم المواد الأساسية عبر رصد 12,540 مليار درهم في مشروع القانون المالي لسنة 2021 ؛
- ترشيد كلفة الدعم عبر مراجعة بنيات أسعار المواد المدعمة ؛
- الشروع في الإصلاح التدريجي للدعم الموجه لبعض اصناف السكر ؛
- مراجعة حصيص الدقيق الوطني مع تحسين استهداف المستفيدين من هذه المادة ؛
- تكثيف عمليات المراقبة الميدانية من أجل رصد كل المخالفات في الأثمنة أو الجودة .

❖ التقنين والمصادقة على الأسعار

- مواصلة تقنين اسعار المواد و الخدمات المقننة؛
- تحيين بعض النصوص القانونية القطاعية المتعلقة بتقنين الأسعار(الأدوية والتبغ..)

❖ تفعيل سياسة المنافسة

- تتبع دراسة عمليات التركيز الاقتصادي المعروضة على الحكومة؛
- اجراء أبحاث ميدانية حول الممارسات المنافية للمنافسة على الصعيد المحلي.

❖ نظام اليقظة حول الأسعار

تحسين أداء النظام الحالي عبر احداث مرصد وطني للأسعار يمكن من :

- اعداد تقارير دورية حول وضعية الأسواق؛
- اعداد لوحات قيادة دورية حول الأسعار من اجل اقتراح إجراءات استباقية لضبط الأسعار وضمان التموين العادي للأسواق.

معطيات مرقمة برسم سنة 2021

الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم سنة 2021 تقدرب 3591 مليون درهم

	قطاع الاقتصاد والمالية		قطاع إصلاح الإدارة		الشؤون العامة و الحكامة		مقارنة عامة مع سنة 2020
	إعتمادات2021	مقارنة مع سنة 2020	اعتمادات 2021	مقارنة مع سنة 2020	اعتمادات 2021	مقارنة مع سنة 2020	
نفقات الموظفين(*)	2 984	▲ +6%	56	0%	31	▲ +3%	▲ +6%
اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة	373(**)	▼ -4%	23	▼ -11%	19	▼ -5%	▼ -5%
اعتمادات الاستثمار	93	▲ +14%	11	0%	1	0%	▲ 12%

(*) ستخصص هذه النفقات أساسا لتغطية الأجوروالترقية في الدرجة برسم سنة 2019 والتوظيف برسم سنة 2020

(**)من بينها تصفية الأحكام القضائية تماشيا مع توجيهات رئيس الحكومة الواردة في الدورية رقم 02/2020.

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل التسيير

تطور اعتمادات التكاليف المشتركة بين سنتي 2020 و 2021 (مليار درهم)

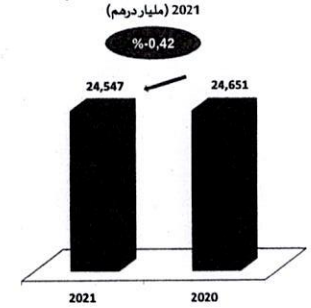

ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تحملات المقاصة: 13,54 مليار درهم مقابل 14,56 مليار درهم سنة 2020؛
- تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية والآثار المالية الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاش وتحمل التعويضات العائلية لفائدة متقاعدي أنظمة التقاعد المدبرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد وكذا نفقات الأنظمة غير المساهمة: 5,35 مليار درهم؛
- إيرادات وتعويضات وإعانات مختلفة: 615 مليون درهم؛
- مساهمات في أنظمة الاحتياط الاجتماعي: 580 مليون درهم.

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل الاستثمار

يضم هذا الفصل أساسا المكونات التالية:

تحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة التالية:

- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات: 4,74مليار درهم؛
- صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 2,25 مليار درهم؛
- صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي: 1 مليار درهم؛
- صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية: 1 مليار درهم؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن: 1 مليار درهم؛
- حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة: 860 مليون درهم؛
- صندوق النهوض بتشغيل الشباب: 660 مليون درهم؛
- صندوق التضامن بين الجهات: 526,88 مليون درهم.

مساهمات ومساعدات مختلفة: 5,52 مليار درهم، من بينها:

- مساهمة الدولة في رأسمال الخطوط الملكية المغربية: 1.170 مليون درهم ؛
- تسديدات لفائدة وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشمال والجنوب والجهة الشرقية: 500 مليون درهم.

تطور اعتمادات التكاليف المشتركة بين سنتي 2020 و2021 (مليار درهم)

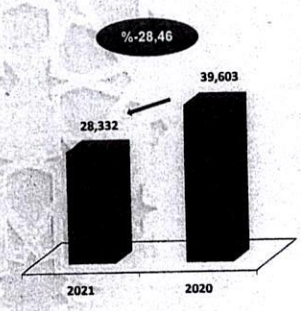

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

بلغت اعتمادات النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية المقترح رصدها 4,15 مليار درهم ستخصص لتغطية النفقات الطارئة على مستوى المعدات والنفقات المختلفة لميزانيات تسيير القطاعات الحكومية وكذا تحمل النفقات الخاصة بالانتخابات.

شكرا على انتباهكم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للمندوبية السامية للتخطيط

برسم السنة المالية 2021

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

الولاية التشريعية 2015-2021
السنة التشريعية 2020- 2021
دورة أكتوبر 2020

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع الذي عقدته بتاريخ 30 نونبر 2020، برئاسة السيد رحال مكاوي رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني.

في البداية، نقل السيد الوزير في تقديمه لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2021، للجنة إعراب السيد المندوب السامي للتخطيط عن سروره واعتزازه بالتفاعل مع السادة المستشارين المحترمين. وعبر عن أمل المندوبية في أن يتواصل دعم مجلس المستشارين لعملها لما تقوم به من بحوث ودراسات تشكل أداة مرجعية لتنوير صناع القرار في تحديد واختيار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أشار السيد الوزير إلى كون سنة 2020 تميزت بانتشار جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا وفي كل بقاع العالم، مما زاد من الطلب وبشكل مستعجل على المعلومة الإحصائية وخلاصات الدراسات والتحاليل، بما يساعد بلادنا على تدبير أمثل للأزمة الناتجة عن هذه الجائحة، وبلورة أجوبة فعالة للحد من انعكاساتها.

وأضاف أن المندوبية السامية للتخطيط كثفت من جهودها وسخرت كل الوسائل المتاحة لها لمواصلة عملها من أجل ضمان إنجاز بحوثها ودراساتها الدائمة، وتوسيع أنشطتها إلى بحوث إحصائية ودراسات جديدة متعلقة بتقييم آثار جائحة كوفيد-19 على النمو الاقتصادي ونشاط المقاولات وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر المغربية وعلى اللاجئين ببلادنا، مع إتاحة نتائجها لجميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين.

كما واصلت المندوبية السامية الاضطلاع بمهمة تتبع إنجاز الخطة العالمية 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

وقد قدم السيد الوزير الأنشطة التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط في شكل برامج كما هو معمول به في مشروع نجاعة الأداء وهي:

- ✓ البرنامج الأول ويشمل الأعمال المتعلقة بإنتاج المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية؛
- ✓ البرنامج الثاني ويتعلق بمختلف الدراسات والأبحاث السوسيو-اقتصادية والديمغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات المستقبلية؛

✓ البرنامج الثالث خاص بتكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات؛

✓ البرنامج الرابع والأخير يهم القيادة والدعم.

وقد توقف السيد الوزير عند أبرز الأنشطة التي باشرت المندوبية السامية للتخطيط تنفيذها خلال سنة 2020، والتي سيمتد تنفيذها على مدى السنوات المقبلة، ويتعلق الأمر ب:

1- إنجازات المندوبية السامية للتخطيط في سياق وباء كوفيد-19:

- **تكييف البحوث الدائمة ومواصلة نشر الإحصائيات وفقا للجدول الزمني الذي التزمت به المندوبية السامية بموجب المعيار الخاص لنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي:**

فقد اتخذت المندوبية السامية للتخطيط منذ البداية مجموعة من التدابير لتكييف البحوث الإحصائية التي تنجزها مع الوضع الجديد، من أجل تأمين استمرار أنشطتها الإحصائية وفقا للمعايير الدولية، وبشكل يتوافق مع التعليمات الصادرة عن السلطات لمكافحة الجائحة كوفيد-19.

وتماشيا مع سياستها المتعلقة بتعزيز ثقة المواطنين في الإحصائيات الرسمية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإبلاغ جميع المتعاملين ومستخدمي النظام الإحصائي الوطني وعموم المواطنات والمواطنين بإجراءات التكيف المستجدة، سواء كانت ذات طبيعة منهجية أو تقنية أو تنظيمية.

- **إنجاز بحوث خاصة لإضاءة صناعة القرار في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد-19:**

من أجل فهم تداعيات جائحة كوفيد-19 على كل من السكان والاقتصاد الوطني، أجرت المندوبية السامية للتخطيط منذ بداية هذه الأزمة الصحية، خمس عمليات إحصائية يذكر منها خاصة:

- ✓ بحث تتبعي لعينة من الأسر أجري في جولتين، لفهم تطور تأثير وباء كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر المغربية؛
- ✓ بحث لدى المقاولات خلال الجائحة لتقدير عدد المقاولات التي توقف نشاطها أثناء الحجر الصحي، وقد أجريت الجولة الثانية للبحث بعد الحجر الصحي لإبراز العوائق المطروحة بعد استئناف النشاط الاقتصادي ورصد تدابير اكيف المقاولات مع السياق الجديد؛
- ✓ بحث حول تأثير وباء كوفيد-19 على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للاجئين الأجانب في المغرب.

- **إنجاز تحاليل ودراسات حول تطور انتشار وباء كوفيد-19 في بلادنا و آثارها على النمو الاقتصادي الوطني:**

موازاة مع العمل على تكييف البحوث الدائمة وإجراء بحوث خاصة جديدة، أنجزت المندوبية السامية للتخطيط عدة دراسات حول آثار الجائحة على النمو الاقتصادي وسيناريوهات تطور هذا الوباء ببلادنا. ويتعلق الامر خاصة ب:

- ✓ دراسة حول تقييم آثار الجائحة على وتيرة النمو الاقتصادي الوطني؛
- ✓ دراسة تتبع الظرفية الاقتصادية والمالية، الوطنية والدولية، وخاصة في ظل تداعيات الأزمة الصحية العالمية وتأثيرها على معظم الأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في إضاءة صناعة القرار لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين؛

- ✓ إعداد الميزانية الاقتصادية، في شقها التوقعي والاستشرافي، ومحاكاة سيناريوهات تطور الإطار الماكرو-اقتصادي على المدى المتوسط، ومحاكاة أثر السياسات العمومية؛
- ✓ دراسة سيناريوهات تطور انتشار وباء كوفيد-19 في بلادنا بناء على نمذجة سلوك السكان المغاربة في سياق الحجر الصحي ودرجة احترام الإجراءات التي تتخذها السلطات لمكافحة انتشار الوباء؛
- ✓ دراسة مقارنة لرصد وضع وباء كوفيد-19 في المغرب مقارنة بالدول الأخرى؛
- ✓ مقاربة جيو-ديمغرافية لتحليل عوامل الخطر المرتبطة بانتشار العوامل المساعدة على تفشي وباء كوفيد-19؛
- ✓ دراسة استراتيجية بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة في المغرب والبنك الدولي والتي مكنت من تعميق فهم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لوباء كوفيد-19 في المغرب وصياغة توصيات استراتيجية على أساس متين.

- **منصة الاتصالات الهاتفية الموحدة الخاصة بالبحوث الإحصائية:**

تبعا للوضعية الصحية لوباء فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، أصبح اللجوء إلى نمط العمل عن بعد مكون أساسي لخطة استمرارية العمل بالمندوبية. وفي تفاعل مع هذه المتغيرات قامت المندوبية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونسيف" باقتناء منصة معلوماتية موحدة لإدارة الاتصالات الهاتفية والعمل عن

بعد، وتم إيواؤها بمقرات المندوبية، وذلك من أجل ضمان استمرارية إنجاز البحوث الإحصائية لدى الأسر والمقاولات.

2- مشروع التحول الرقمي:

بيَّن العرض الذي ألقاه السيد الوزير أن المندوبية السامية للتخطيط انخرطت في ورش واسع للتحول الرقمي يتميز بإعادة هندسة عمليات الإنتاج والنشر الإحصائي وفق منظور أفقي، مع التركيز على الأساليب الأوتوماتيكية في تجميع وتبادل المعطيات مع باقي الإدارات المنتجة لها.

وكثفت المندوبية السامية من مجهوداتها لتنزيل إستراتيجيتها في هذا المجال، في إطار التعاون الثنائي والدولي، حيث تم انجاز الأشطر الأولى من عمليات إنشاء منصة التدبير التعاوني للعمل ورقمنة تجميع البيانات وإنشاء مركز إدارة البيانات وتوحيد الأدوات الإحصائية وإعادة تصميم الموقع الإلكتروني ووسائط عرض المنتوج الإحصائي وإنشاء نظام للتمرن على استغلال البيانات الضخمة لأغراض إحصائية.

3- البيانات المفتوحة:

فيما يتعلق بالبيانات المفتوحة، أفاد السيد الوزير أنه وبفضل مجهود المندوبية السامية للتخطيط، تم تصنيف المغرب سنة 2019/2018 في المرتبة 42 من أصل 178 بلد على الصعيد العالمي، بناء على مؤشر البيانات المعتمد من طرف مرصد البيانات المفتوحة، محتلا بذلك الصف الأول في منطقة شمال إفريقيا والثاني في المنطقة العربية والثالث على الصعيد الإفريقي. وبغية تحسين هذا الترتيب في 2021/2020، تم بذل مجهود أكبر خلال هذه السنة في تجميع المعطيات اللازمة لهذا التقييم وتحسين الجوانب المتعلقة بسهولة الولوج للبيانات والبيانات الوصفية.

وفي نفس الإطار، أطلقت المندوبية السامية للتخطيط المنصة المخصصة لنشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وواصلت ورش ولوج جميع المستعملين لقواعد المعطيات الفردية بعد حجب هوية الأفراد المعنيين بها، من خلال نشر المعطيات الفردية التي يوفرها البحث الوطني حول استعمال الزمن كما هو الحال سابقا بالنسبة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، والبحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر.

4- أهداف التنمية المستدامة:

منذ تبني أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة سنة 2015، ودخولها حيز التنفيذ، بادرت المندوبية السامية للتخطيط إلى إنجاز عدد من الأنشطة مرتبطة بتنفيذ هذه الأهداف سواء من حيث التحليل والتنزيل في السياق الوطني أو من حيث إنتاج المؤشرات وآليات التتبع والتقييم على الصعيدين الوطني والجهوي.

وقد عرفت سنة 2020 بدورها أنشطة وازنه تتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة إعداد تقرير وطني حول التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف، وذلك بتعاون مع جميع القطاعات الحكومية في إطار أشغال اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

5- مواكبة الجهوية المتقدمة وتنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري:

أوضح السيد الوزير أن طبيعة مهام المندوبية السامية تفرض عدم إمكانية تفويض أو نقل بعض مراحل إنجاز البحوث الإحصائية الوطنية إلى المصالح اللاممركزة، وذلك لضمان تجانسها وقابلية النتائج للمقارنة فيما بين الجهات، أما فيما يخص البحوث الإحصائية ذات الطابع الجهوي التي تهم جهة معينة دون باقي

الجهات، قيمكن نقل جميع مراحل الإعداد والإنجاز والاستغلال إليها مع مواكبتها تقنيا إذا تطلب الأمر ذلك.

وفي إطار تفعيل تصميمها المديري للاتمركز الإداري 2020-2022 كما صادقت عليها اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري في أكتوبر 2019، والذي التزمت من خلاله المندوبية بنقل 54 اختصاصا إلى مصالحها اللاممركزة، وعملا بهذا الالتزام، قامت المندوبية السامية للتخطيط بموافاة مديرياتها الجهوية بتصاميمها المديرية قصد العمل على تفعيل مقتضياتها على صعيد نفوذها الترابي.

6- تخليد اليوم العالمي للإحصاء من 20 إلى 22 أكتوبر 2020:

تحتفل هيئة الأمم المتحدة، منذ سنة 2010، باليوم العالمي للإحصاء في 20 أكتوبر كل خمس سنوات. وكانت النسخة الثالثة لليوم العالمي للإحصاء التي تم الاحتفال بها هذه السنة تحت عنوان "ربط العالم بالبيانات التي يمكننا الوثوق بها"، مناسبة من أجل إبراز جهود الأنظمة الإحصائية الوطنية من أجل وضع معطيات إحصائية موثوقة رهن إشارة العموم مع التأكيد على أهمية ثقة المواطنين ومختلف المستعملين في المعلومات الإحصائية وخاصة في سياق الأزمات.

كما أشار إلى انخفاض في مجموع الإعتمادات المخصصة للمندوبية السامية ب 2,8%- مقارنة مع سنة 2020. ويعزى ذلك لتراجع الغلاف المالي برسم ميزانية الاستثمار ب 51%. واستقرار الغلاف المالي المخصص لميزانية التسيير في شقيه (الموظفون والمعدات والنفقات المختلفة) مقارنة مع ميزانية 2020.

كما سجل أيضا عدم تخصيص أي منصب مالي للمندوبية السامية للتخطيط برسم مشروع ميزانية 2021.

أما فيما يهم توزيع مشروع ميزانية 2021، فقد بين العرض المذكور أن الاعتمادات المرصودة في مشروع القانون المالي لتمويل برامج المندوبية السامية للتخطيط بلغت 502 مليون درهم. وتم توزيعها على النحو التالي:

339 مليون درهم (67,5%) لنفقات الموظفين؛

148,3 مليون درهم (29,5%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة؛

14,7 مليون درهم (3%) لميزانية الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد شكلت دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط فرصة سانحة لطرح السادة المستشارين لعدد من التساؤلات وإثارة عدد من القضايا التي تهم مهام المندوبية السامية للتخطيط، التي تعتبر من أبرز المؤسسات تحظى بأهمية خاصة في مناقشة ميزانيتها بالنظر لمحورية الأدوار التي تؤديها، واعتمادهم الواسع على البيانات الإحصائية التي تقدمها المندوبية.

وقد أكد أحد المتدخلين على أهمية الدور الذي تؤديه المندوبية السامية للتخطيط، وكذلك أطرها في كافة الظروف، معتبرا أنه مجهود لا يمكن التغطية عليه. مشيرا في نفس الوقت إلى بعض الملاحظات التي تتعلق خاصة بتدبير الموارد البشرية وبممارسة الحريات النقابية بالمندوبية السامية، مستفسرا عن سبب عدم

تفاعل المندوبية بشكل إيجابي مع المطالب النقابية الرامية إلى ممارسة موظفيها لكامل حقوقهم وحرياتهم النقابية، وعدم تجاوبها مع مطلب الحوار المقدم من قبل الهيئات النقابية.

كما تمت الدعوة إلى ضرورة تجويد تدبير الموارد البشرية وإرساء آليات عادلة فيما يتعلق بالحقوق المالية للموظفين، خاصة المرتبطة بالتعويضات التي يتلقونها عن المهام التي يقومون بها وتنقلاتهم في ظروف صعبة في كثير من الأحيان لإنجاز البحوث والدراسات الإحصائية.

وقد تواصل التأكيد على أهمية الأدوار المفتاحية التي تضطلع بها المندوبية من قبل بعض المتدخلين، وكذا تعدد استخدامات البيانات الإحصائية التي تصدرها وخاصة تلك التي يستخدمونها لأغراض مراقبة العمل الحكومي.

وقد تساءل أحد السادة المستشارين عما إذا كانت المندوبية السامية للتخطيط قد شرعت في الإعداد لإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2024، وعما إذا كانت هناك معطيات رسمية حول التغير الديموغرافي بالمغرب في الفترات الفاصلة بين الإحصاء والآخر، وعن تأثير جائحة كوفيد - 19 عن إنجاز المندوبية السامية للتخطيط لمهامها.

وفي الشق المتعلق بالمصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط، تم التساؤل عن نوعية وأهمية البيانات الإحصائية التي تصدرها المصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط وعن مآلاتها.

كما تم التساؤل عن وضعية التكوين بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي التابع للمندوبية السامية للتخطيط بالنظر للصعوبات التي يعرفها في

الآونة الأخيرة، وعن الظروف التي تم فيها استئناف التكوين في ظل تفشي جائحة كورونا.

وقد أكد احد السادة المستشارين على إلزامية الاهتمام بالشق التواصلي بالمندوبية خاصة مع المؤسسات الدستورية وتزويدها بالتقارير الأساسية فور صدورها. وكذا الاهتمام الفعلي بالحقوق والحريات النقابية للموظفين بالمندوبية والحرص على احترامها.

وفضلا عن ذلك، تم التطرق إلى أدوار مؤسسات التكوين التابعة للمندوبية السامية للتخطيط، مع الإشارة إلى أن عدد كبير من حاملي شواهد الباكالوريا بالمغرب، بما فيهم ذوي المعدلات الجيدة، يواجهون صعوبات كبيرة في ولوج المعاهد ومؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود. علما أن المندوبية السامية للتخطيط تشرف على واحدة من المؤسسات ذات الأهمية الكبرى وهي المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، وفي هذا السياق، تم التساؤل عما إذا كان للمندوبية خطة لتوسيع عرضها التعليمي بإنشاء معاهد جديدة لأجل الرفع من فرص التكوين.

كما تم الاستفسار عن وضعية الموارد البشرية بالمندوبية في ظل ارتفاع عدد المتقاعدين من المؤسسات والهيئات العمومية، مع الإشارة أن المندوبية السامية مثلها مثل المؤسسات والهيئات معرضة لفقدان كفاءات مهمة في السنوات القادمة، وفي هذا الإطار، تم التأكيد على تعزيز ديمومة إحداث مناصب بالمندوبية من بين الكفاءات التي تتخرج من مؤسسات التكوين التابعة لها بشكل خاص. كما تم التساؤل عن مدى تقدم المغرب في إنجاز أهداف التنمية المستدامة حسب المعطيات المتوفرة لدى المندوبية السامية، وكذا عن المعايير المعتمدة في إنجاز الإحصائيات المرتبطة بالبطالة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في جوابه، أشار السيد الوزير إلى أن المندوبية تعمل ما أمكن على فتح قنوات الحوار من أجل تدبير القضايا التي تهم موظفيها، موضحا أن هناك تفكير دائم وعمل على حل القضايا التي تهم الموظفين والتي ما تزال تعرف بعض الصعوبات، مؤكدا على أن الموارد البشرية للمندوبية السامية للتخطيط تحظى بمعاملة وفقا لمعايير محددة فيما يتعلق بالتعويضات المرصودة للمحققين عن المهام التي يقومون بها في عين المكان.

كما بين السيد الوزير أن الإعداد للإحصاء العام للسكان والسكنى يتم عادة في وقت مبكر قبل سنتين أو ثلاث سنوات من إجراء الإحصاء العام، مبرزا أنه يجرى التفكير منذ وقت مبكر في سبل تجويد نظام الإحصاء بالمغرب وتغيير النظام المعتمد على مر الإحصاءات العامة السابقة، نظرا إلى تكلفته وبطئه بشكل خاص، مما حذا بالمندوبية السامية للانفتاح على تجارب المؤسسات المماثلة في عدد من الدول، خاصة إيطاليا والدنمارك، من أجل تقاسم التجارب والخبرات وتكوين رؤى حول سبل تحسين نظام الإحصاء العام للسكان والسكنى.

وأفاد كذلك أن المندوبية السامية للتخطيط تعمل في إطار سياستها التواصلية، على تحقيق أكبر قد من الانفتاح على المواطنين والمؤسسات والهيئات والمقاولات،

وكل المهتمين بالمنتوج الإحصائي بالمغرب، لذلك فإن جميع الدراسات والبحوث الإحصائية التي تجريها المندوبية يتم نشرها بالموقع الإلكتروني الرسمي للمندوبية، فضلا على أن المندوبية قد عززت حضورها على مستوى وسائل التواصل وتعمل على تقريب حضورها من المهتمين بنشاطها عبر كل الوسائل.

وقد أشار السيد الوزير أن سنة 2020 لم تؤثر سلبا على أداء المندوبية السامية للتخطيط لمهامها الإحصائية، موضحا أنه والى جانب البحوث والدراسات التي تنجزها المندوبية بشكل سنوي، تم إنجاز عدد مهم من الدراسات الاستثنائية هذه السنة المرتبطة خاصة بتفشي جائحة وباء كورونا (كوفيد-19) وقد تم التطرق إليها في العرض سابقا.

وفيما يخص الأدوار المنوطة بالمصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط، والمنتوج الإحصائي لهذه المصالح، فقد أشار السيد الوزير للدور الأساسي الذي تلعبه هذه المصالح ، مبرزا الإحصائيات والدراسات ذات البعد الجهوي التي تقوم بها.

وفيما يخص الموارد البشرية للمندوبية السامية للتخطيط، أشار السيد الوزير، إلى أن المندوبية تعمل فعلا على تحقيق الاستمرارية في نقل الخبرات بين أطرها، وكذا تطوير مواردها البشرية وتكوينها، إلا أن ظروف الجائحة فرضت عدم تخصيص أية مناصب للمندوبية في مشروع القانون المالي لسنة 2021.

كما بين السيد الوزير أن المندوبية السامية للتخطيط حريصة على الرفع من قدرتها على تكوين الطلبة في المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، وأن عدد الطلبة المسجلين بالمعهد بلغ خلال سنة 2019-2020، 267 طالبا، وبلغ مجموع عدد الطلبة في طور التكوين بمختلف المستويات 737 طالبا، ما يعتبر رقما مهما. وأن

المعهد كباقي مؤسسات التعليم العالي بالمغرب يواصل برنامج تكوينه في ظل ظروف انتشار جائحة وباء كورونا، وفقا لتدابير خاصة تضمن أمن وسلامة الجميع.

أما فيما يتعلق بالمعايير المعتمدة في الإحصائيات المرتبطة بالبطالة، أشار السيد الوزير أن المندوبية السامية للتخطيط تعتمد المعايير الدولية لمنظمة العمل الدولية، وأنه وفقا لهذه المعايير ينصب الإحصاء على فئة الساكنة النشيطة، أي فئة الساكنة في السن القانونية للشغل والتي تبحث أو يجب أن تنخرط في سوق الشغل، المقدرة بما يتجاوز 11 مليون ناشط، وأن الإحصائيات التي تجريها المندوبية على هذا المستوى تبين بعض التحولات العميقة في تركيبة المجتمع المغربي، وهي تفرز في السنوات الأخيرة بعض الزيادات في نسب البطالة بالمغرب، ذلك أن فئة الساكنة النشيطة عرفت تحولات مهمة، وصارت تضم عدد كبير من حاملي الشواهد، الذين يتخرجون من مؤسسات التكوين بتكوينات مختلفة دون أن تتوفر فعليا فرص للتوظيف أو التشغيل في القطاعين العام والخاص تتلاءم مع نوعية التكوينات والمهارات التي يتمتع بها هؤلاء، علما أن هذه الفئة لا تلجأ إلا نادرا إلى الأنشطة التي كانت تمثل إلى عهد قريب ملجأ مهما خاصة لمن لا يتوفرون على تكوينات أو شواهد، كالقطاع الفلاحي الذي ظل إلى عهد قريب مشغل أساسي بالمغرب، فكانت أعداد كبيرة من الناشطين تزاول أنشطة فلاحية وإن غير مستمرة فتُخرج بذلك من فئة العاطلين، وهذه الفئة تقلصت اليوم كثيرا، مما يستدعي دعم حقيقي للتشغيل في صفوف حاملي الشواهد خاصة.

وعلاوة على ذلك، قد أكد السيد الوزير على ضرورة تعزيز التواصل مع المؤسسات الدستورية خاصة، وأشار إلى أنه لا يحبذ إعمال نفس آليات التواصل مع المواطنات والمواطنين والمقاولات والمؤسسات مع المؤسسات الدستورية، إذ يفضل

مدها بنسخ من التقارير الأساسية التي تعدها المندوبية السامية للتخطيط، في إطار نوع من التواصل المؤسسي.

أما فيما يخص الإحصائيات المرتبطة بالبطالة، فقد ذكر بأن المغرب يعرف اليوم تزايد في عدد العاطلين عن العمل اليائسين من إيجاد شغل يتلاءم مع إمكانياتهم ومهاراتهم، سواء كانوا فئة من حاملي الشواهد أو غير حاملين لها، وأن هذه الفئة رغم كونها قليلة، إلا أن أعدادها تظل مهمة، وفي تزايد، وأنها منها من ينخرط بسهولة أكبر في الإجرام أو في الهجرة غير الشرعية أو غيرها من أنواع الأنشطة غير القانونية، وأنه يجب الاهتمام بحصر هذه الفئة ومد يد العون لها.

عرض
السيد المندوب السامي للتخطيط

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

عـــــرض

السيد أحمد لحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط

أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بمجلس المستشارين

بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2021

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن سروري واعتزازي بلقائكم في إطار أشغال لجنتكم الموقرة بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2021. ولا أخفي عليكم أننا بالمندوبية السامية للتخطيط نتطلع دائما لهذا الموعد السنوي، أولا، لتجديد اللقاء بكم لنتقاسم معكم أشغالنا من خلال بسط أمامكم ما أنجزناه خلال السنة الحالية، وما نعتزم إنجازه خلال السنة المقبلة، وثانيا، لأننا نعتبر هذا اللقاء مناسبة للإصغاء لملاحظاتكم واقتراحاتكم. وإننا بالمندوبية السامية للتخطيط نعتبر هذه الملاحظات والاقتراحات حافزا وموجها لنا للعمل على تنويع وتجويد أشغالنا، وذلك لما فيه خير لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ويحذوني الأمل، بهذه المناسبة، وكما عهدناه دوما منكم، أن يتواصل دعمكم لما تقوم به المندوبية السامية للتخطيط من بحوث ودراسات لتشكل أداة مرجعية في تنوير صناع القرار في تحديد واختيار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمستهدفين منها من فئات اجتماعية ومناطق جغرافية، وتنفيذها، وتقييم آثارها، كما جاء في الخطاب السامي لصاحب الجلالة نصره الله الذي ألقاه يوم الجمعة 11 أكتوبر 2019 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة.

وكما تعلمون، تميزت هذه السنة بجائحة كورونا التي ألقت بظلالها على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا وفي كل بقاع العالم، مما زاد من الطلب وبشكل مستعجل على المعلومة الإحصائية وخلاصات الدراسات والتحاليل بما يساعد بلادنا على تدبير أمثل للأزمة الناتجة عن هذه الجائحة وبلورة أجوبة فعالة للحد من انعكاساتها السلبية على مختلف الفاعلين الاقتصاديين وعموم المواطنين.

وفي هذا الإطار، كثفت المندوبية السامية للتخطيط من جهودها وسخرت كل الوسائل المتاحة لها لمواصلة عملها من أجل ضمان إنجاز بحوثها ودراساتها الدائمة وتوسيع أنشطتها إلى بحوث إحصائية ودراسات جديدة خاصة بتقييم آثار جائحة كوفيد-19 على النمو الاقتصادي ونشاط المقاولات وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر المغربية وعلى اللاجئين ببلادنا، مع إتاحة نتائجها لجميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين.

كما واصلت المندوبية السامية الاضطلاع بمهمة تتبع إنجاز الخطة العالمية 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

وأغتنم هذه المناسبة لأؤكد لكم أن المندوبية على استعداد دائم لوضع رهن إشارتكم نتائج البحوث التي تقوم بها والدراسات الاقتصادية والسوسيو ديموغرافية التي تنجزها، والتي من شأنها أن تساهم في تيسير أعمالكم وأداء مهامكم على أكمل وجه.

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

لغاية هذا العرض، فقد صنفنا الأنشطة التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط في شكل برامج كما هو معمول به في مشروع نجاعة الأداء وهي:

- ✓ البرنامج الأول ويشمل الأعمال المتعلقة بإنتاج المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية؛
- ✓ البرنامج الثاني ويتعلق بمختلف الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية؛
- ✓ البرنامج الثالث خاص بتكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات؛
- ✓ البرنامج الرابع والأخير ويهم القيادة والدعم.

ونظرا لامتداد الأشغال والأنشطة التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط على عدة سنوات، فإنه يصعب علينا تقسيمها حسب حيز زمني سنوي. لذلك فإن عرضنا سيتطرق للأشغال التي تم إنجازها أو مواصلتها من طرف المندوبية خلال السنة المالية التي تكاد تنتهي وامتداداتها في السنة المالية الموالية.

لكن، قبل الخوض في تفاصيل هذه البرامج، أود التوقف مع حضراتكم على أبرز الأنشطة التي باشرت المندوبية تنفيذها خلال السنة التي تكاد تنتهي، والتي سيمتد تنفيذها على مدى سنوات مقبلة. ويتعلق الأمر باستراتيجية التحول الرقمي للمندوبية، مع ما يتطلبه ذلك من عصرنة لطرق اشتغالها وتطوير أساليب عملها، خصوصا في مجال البيانات المفتوحة ونشر

المعلومات الإحصائية عن طريق إعداد قواعد معطيات وطنية وجهوية وجعل الولوج إليها عن بعد متاحا لعموم المستعملين، وما تبذله المندوبية من مجهودات حثيثة لتوفير معطيات جديدة من خلال البحوث الإحصائية والدراسات من أجل تدبير تداعيات الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 ودعم ورش الجهوية المتقدمة والحوار الوطني حول النموذج التنموي الجديد، ثم بمواكبة المندوبية لعملية تفعيل وتنفيذ وتقييم أجندة التنمية المستدامة لسنة 2030 وأهدافها 17، وأخيرا بالجهوية المتقدمة مع تذكير بأهم الإجراءات التي قامت بها، أو التي ستقوم بها، لدعم دور مصالحها اللاممركزة من نقل أو تفويض للاختصاصات لفائدتها.

موجز حول الأنشطة التي أنجزتها المندوبية خلال سنة 2020:

1. إنجازات المندوبية السامية للتخطيط في سياق وباء كوفيد-19:

- **تكييف البحوث الدائمة ومواصلة نشر الإحصائيات وفقا للجدول الزمني الذي التزمت به بموجب المعيار الخاص بنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي:**

اتخذت المندوبية السامية للتخطيط منذ البداية مجموعة من التدابير لتكييف البحوث الإحصائية التي تنجزها مع الوضع الجديد من أجل تأمين استمرار أنشطتها الإحصائية وفقًا للمعايير الدولية وبشكل يتوافق مع التعليمات الصادرة عن السلطات لمكافحة جائحة كوفيد -19.

وتماشيا مع سياستها المتعلقة بتعزيز ثقة المواطنين في الإحصائيات الرسمية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإبلاغ جميع المتعاملين ومستخدمي النظام الإحصائي الوطني وعموم المواطنات والمواطنين بإجراءات التكيف المستجدة، سواء كانت ذات طبيعة منهجية أو تقنية أو تنظيمية. وهكذا، شرعت المندوبية السامية للتخطيط خلال هذه الأزمة في تعميم تجميع معطيات البحوث الإحصائية عن طريق الاتصال عن بعد عوض الاستجواب المباشر وجهًا لوجه. ولهذه الغاية، قامت بتبني حل موحد لإجراء البحوث لدى الأسر والمقاولات عن طريق الاتصال عبر الهاتف.

وفي ما يتعلق بالبحوث حول الأسعار عند المستهلك، فقد تم الاحتفاظ بطريقة تسجيل الأسعار في مختلف نقاط البيع. وبالنسبة لأماكن البيع التي اضطرت إلى الإغلاق أثناء الحجر الصحي، تم تقدير حساب المعطيات المفقودة.

ورغم كون الأسلوب الجديد لتجميع المعطيات عن بعد عن طريق الهاتف يعد أقل تكلفة ويتلاءم مع قيود الحجر الصحي، فإنه يطرح إكراهات خاصة استدعت إعادة النظر في الملفات المنهجية لليحوث الدائمة.

فعلى سبيل المثال، تم إدراج تعديلات في البحث الوطني حول التشغيل بعد إجراء بحث تجريبي بجهة طنجة، واتضحت ضرورة تبسيط الاستمارة بهدف تقليص مدة الاستجواب عبر الهاتف إلى أقل من 30 دقيقة، مع إضافة متغيرات تفسيرية تتعلق بالوضعية الصحية. كما كان لزاما تقليص حجم العينة لتقتصر على الأسر التي تم بحثها في الزيارات السابقة والتي نتوفر بشأنها على المعلومات الشخصية كأرقام الهواتف. وأخيرًا، كان من الضروري تكوين الباحثين عن بُعد حول كيفية العمل بالأسلوب الجديد المعتمد في تجميع المعطيات.

وبهذه المناسبة، تجدر الإشادة بأطر المندوبية السامية للتخطيط ولا سيما الباحثين الذين بذلوا جهودًا استثنائية لمواصلة أداء واجبهم الوطني في ظروف الأزمة. ونحن مدينون أيضًا للأسر والمقاولات التي تفضلت بالاستجابة لاستقراءاتنا، علما أن المعطيات التي يتم تجميعها من قبل المندوبية السامية للتخطيط تخضع للسر الإحصائي والالتزامات القانونية الناتجة عنه.

وبفضل هذه الجهود واصلت المندوبية السامية للتخطيط نشر الإحصائيات الرسمية وفقًا للجدول الزمني الذي التزمت به بموجب المعيار الخاص بنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي، حيث عملت على ضمان نشر المؤشرات الفصلية المتعلقة بسوق الشغل والمؤشرات الفصلية لتتبع الوضعية الاقتصادية للأسر والمقاولات وواصلت، شهريا، إصدار مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ومؤشر الأسعار عند الإنتاج ونشر المؤشر الفصلي للإنتاج الصناعي، إضافة إلى نشر الحسابات الوطنية، الفصلية والسنوية.

- **إنجاز بحوث خاصة لإضاءة صناعة القرار في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19:**

من أجل فهم تداعيات جائحة كوفيد -19 على كل من السكان والاقتصاد الوطني، أجرت المندوبية السامية للتخطيط منذ بداية هذه الأزمة الصحية، خمس عمليات إحصائية نذكر خاصة منها:

- ✓ بحث تتبعي لعينة من الأسر أجري في جولتين، لفهم تطور تأثير وباء كوفيد -19 على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر المغربية؛
- ✓ بحث لدى المقاولات خلال الجائحة لتقدير عدد المقاولات التي توقف نشاطها أثناء الحجر الصحي، وقد أجريت الجولة الثانية للبحث بعد الحجر الصحي لإبراز العوائق المطروحة بعد استئناف النشاط الاقتصادي ورصد تدابير تكيف المقاولات مع السياق الجديد؛
- ✓ بحث حول تأثير وباء كوفيد-19 على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للاجئين الأجانب في المغرب.

- **إنجاز تحاليل ودراسات حول تطور انتشار وباء كوفيد -19 في بلادنا وآثارها على النمو الاقتصادي الوطني:**

موازاة مع العمل على تكييف البحوث الدائمة وإجراء بحوث خاصة جديدة، أنجزت المندوبية السامية للتخطيط عدة دراسات حول آثار الجائحة على النمو الاقتصادي وسيناريوهات تطور هذا الوباء في بلدنا. يتعلق الأمر خصوصا ب:

- ✓ دراسة حول تقييم آثار الجائحة على وتيرة نمو الاقتصاد الوطني؛
- ✓ دراسة تتبع الظرفية الاقتصادية و المالية، الوطنية والدولية، وخاصة في ظل تداعيات الازمة الصحية العالمية وتأثيرها على معظم الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في إضاءة صناعة القرار لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين؛
- ✓ إعداد الميزانية الاقتصادية، في شقيها التوقعي والاستشرافي، ومحاكاة سيناريوهات تطور الإطار الماكرو اقتصادي على المدى المتوسط، ومحاكاة أثر السياسات العمومية؛
- ✓ دراسة حول سيناريوهات تطور انتشار وباء كوفيد-19 في بلادنا بناء على نمذجة سلوك السكان المغاربة في سياق الحجر الصحي ودرجة احترام الإجراءات التي تتخذها السلطات لمكافحة انتشار الوباء؛

- ✓ دراسة مقارنة لرصد وضع وباء كوفيد-19 في المغرب مقارنة بالدول الأخرى؛
- ✓ مقاربة جيو- ديموغرافية لتحليل عوامل الخطر المرتبطة بانتشار العوامل المساعدة على انتشار وباء كوفيد-19؛
- ✓ دراسة استراتيجية بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة في المغرب والبنك الدولي والتي مكنت من تعميق فهم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لوباء كوفيد-19 في المغرب وصياغة توصيات استراتيجية على أساس متين.

إن المندوبية السامية للتخطيط وعيا منها بضرورة الالتزام بالامتثال للتوجيهات التي أصدرتها السلطات في ظل الظرفية الحالية، فإنها مدعوة لالتماس تفهم المقاولات والأسر المستهدفة من خلال البحوث المختلفة التي تنجزها وستواصل الاعتماد على تعاونهم التقليدي لتمكينها من الاستمرار في تقديم المعطيات الإحصائية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي خدمة للسياسة العمومية ومختلف العاملين في الحياة الوطنية.

- **منصة الاتصالات الهاتفية الموحدة الخاصة بالبحوث الإحصائية:**

تبعا للوضعية الصحية لوباء فيروس كورونا المستجد- كوفيد 19، أصبح اللجوء إلى نمط العمل عن بعد مكون أساسي لخطة استمرارية العمل بالمندوبية. وفي تفاعل مع هذه المتغيرات قامت المندوبية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونسيف" باقتناء منصة معلوماتية موحدة لإدارة الاتصالات الهاتفية والعمل عن بُعد، تم إيواؤها بمقرات المندوبية، وذلك من أجل ضمان استمرارية إنجاز البحوث الإحصائية لدى الأسر والمقاولات.

ومن مميزات هذه التقنية أنها، إضافة إلى كونها آمنة وجد متاحة، فإنها تتيح إمكانية ربط اللوحات الالكترونية للباحثين بالمنصة بواسطة الانترنيت عبر شبكة افتراضية خاصة . (Virtual Private Network)

كما أنها توفر مجموعة من الخدمات أهمها:

- توحيد رقم الاتصال بالنسبة لجميع المستعملين؛

- إجراء المكالمات انطلاقا من اللوحات الالكترونية؛

- التوزيع التلقائي للمكالمات؛

- تسجيل وفوترة المكالمات؛

- التوفر على قاعدة بيانات وإحصائيات متنوعة لتتبع إنجاز الأشغال .

حاليا، تمكن هذه المنصة من إدارة 300 باحث إحصائي، وتبقى قابلة للتمديد لتلبية الحاجيات المستقبلية.

2- مشروع التحول الرقمي:

تجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط قد انخرطت في ورش واسع للتحول الرقمي يتميز بإعادة هندسة عمليات الإنتاج والنشر الإحصائي وفق منظور أفقي، مع التركيز على الأساليب الأوتوماتيكية في تجميع وتبادل المعطيات مع باقي الإدارات المنتجة لها.

فبعد إنجاز تشخيص مفصل لجميع العمليات الإحصائية ووضع خارطة طريق لتحديد مختلف المشاريع اللازمة، واصلت المندوبية السامية للتخطيط مجهوداتها برسم سنة 2020 ، من خلال تنزيل تدريجي لاستراتيجيتها في هذا المجال، وذلك في إطار التعاون الثنائي والدولي، حيث تم إنجاز الأشطر الأولى من عمليات إنشاء منصة التدبير التعاوني للعمل ورقمنة تجميع البيانات وإنشاء مركز إدارة البيانات وتوحيد الأدوات الإحصائية وإعادة تصميم الموقع الإلكتروني ووسائط عرض المنتوج الإحصائي و إنشاء نظام للتمرن على استغلال البيانات الضخمة لأغراض إحصائية.

كما عملت المندوبية السامية للتخطيط على تطوير منصاتها وإغنائها بمعطيات جديدة ومحينة نابعة من بحوثها ودراساتها أو مجمعة من الشركاء المؤسساتيين المنتجين للمعلومات الإحصائية القطاعية. ويتعلق الأمر أساسا بقاعدة المعطيات الإحصائية ومنصة نشر أهداف التنمية المستدامة .

3- البيانات المفتوحة:

في ما يتعلق بالبيانات المفتوحة، فبفضل مجهود المندوبية السامية للتخطيط، تم تصنيف المغرب سنة 2019/2018 في المرتبة 42 من أصل 178 بلد على الصعيد العالمي، بناء على مؤشر البيانات المعتمد من طرف مرصد البيانات المفتوحة، محتلا بذلك الصف الأول

في منطقة شمال إفريقيا والثاني في المنطقة العربية والثالث على الصعيد الإفريقي. وبغية تحسين هذا الترتيب في 2021/2020، تم بذل مجهود أكبر خلال هذه السنة في تجميع المعطيات اللازمة لهذا التقييم وتحسين الجوانب المتعلقة بسهولة الولوج للبيانات والبيانات الوصفية (Métadonnées) مع إضافة نافذة موحدة خاصة بهذه البيانات بالموقع الإليكتروني للمندوبية السامية.

- **إطلاق المنصة المخصصة لنشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:**

في نفس الإطار، أطلقت المندوبية السامية للتخطيط منصة مخصصة لنشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل ضمان ولوج أوسع لمختلف المستعملين لهذه المؤشرات. وتغطي هذه المنصة، التي يمكن الولوج إليها عبر الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط (www.hcp.ma)، من جهة، القائمة الرسمية للمؤشرات المعتمدة في الإطار العالمي لقياس أهداف التنمية المستدامة مصحوبة بمعطياتها الوصفية ومن جهة أخرى، مؤشرات وطنية تكميلية، من إعداد المندوبية السامية.

ويمكن عبر هذه المنصة معاينة المعطيات على شكل جداول أو رسوم بيانية تفاعلية مما يتيح لكل مستعمل إمكانية تحديد طلبه الخاص والقيام بتحميل نتائج البحث، في أية لحظة ووفق عدة أشكال، من أجل إعادة استخدامها لاحقًا. كما يمكن معاينة المؤشرات بطريقة مجمعة حسب أبعاد التفصيل الممكنة ومدى توفر المعطيات بشأنها (الوسط والجهة والجنس والفئات العمرية وما إلى ذلك).

- **نشر المعطيات الفردية:**

في إطار انخراطها في مسلسل نشر المعطيات الفردية، واصلت المندوبية السامية للتخطيط ورش ولوج جميع المستعملين لقواعد المعطيات الفردية (micro-données)، بعد حجب هوية الأفراد المعنيين بها(Anonymisation) من خلال نشر المعطيات الفردية التي يوفرها البحث الوطني حول استعمال الزمن كما هو الحال سابقا بالنسبة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 والبحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر.

وتتيح هذه المعطيات للمستعملين والمشتغلين في مجال البحث والعلوم التطبيقية والسياسات العمومية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، فرصة إجراء مختلف التوليفات بين المتغيرات بشكل يسمح بالإجابة عن الاحتياجات الخاصة بمجال اهتماماتهم.

4- أهداف التنمية المستدامة:

منذ تبني أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة سنة 2015، ودخولها حيز التنفيذ، بادرت المندوبية السامية للتخطيط إلى إنجاز عدد من الأنشطة مرتبطة بتنفيذ هذه الأهداف سواء من حيث التحليل والتنزيل في السياق الوطني أو من حيث إنتاج المؤشرات وآليات التتبع والتقييم على الصعيدين الوطني والجهوي.

وقد عرفت سنة 2020 بدورها أنشطة وازنة تتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة إعداد تقرير وطني حول التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف، وذلك بتعاون مع جميع القطاعات الحكومية في إطار أشغال اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، وقد تم تقديم هذا التقرير بمعية فيلم مؤسساتي حول التنمية المستدامة بالمغرب، في أشغال المنتدى الأممي السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي نظم عن بعد في شهر يوليوز من هذه السنة، تطبيقا لالتزام بلادنا أمام الأمم المتحدة لعرض استعراضها الطوعي الثاني في مجال تتبع تنفيذ الأجندة 2030.

وفي السياق نفسه، تحرص المندوبية السامية للتخطيط على المشاركة وتقديم التجربة المغربية في اللقاءات الدولية والجهوية الخاصة بهذه الأهداف، من خلال حضورها في أشغال لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة والمنتديات السياسية رفيعة المستوى والمنتديات الإفريقية للتنمية المستدامة.

5- مواكبة الجهوية المتقدمة وتنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري:

بداية أود التذكير بما أثرته من قبل، خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2020، فبحسب طبيعة مهام المندوبية، فإن بعض مراحل إنجاز البحوث الإحصائية الوطنية لا يمكن تفويضها أو نقلها للمصالح اللاممركزة، وذلك لضمان تجانس الإنجاز وقابلية النتائج للمقارنة فيما بين الجهات (إعداد الملف المنهجي، تكوين المشرفين، استغلال المعطيات لأجل استخراج الجداول الإحصائية)، أما فيما يخص البحوث

الإحصائية ذات الطابع الجهوي التي تهم جهة معينة دون باقي الجهات، فيمكن نقل جميع مراحل الإعداد والإنجاز والاستغلال إليها مع مواكبتها تقنيا إذا تطلب الأمر ذلك.

وفيما يخص نشر المعلومة الإحصائية وتلبية طلبات المستعملين محليا، فيمكن تفويتها إلى المصالح اللاممركزة، من خلال مدها بملفات البحوث.

نفس الشيء يسري على الدراسات التي تقوم بها المندوبية، حيث ستحتفظ المصالح المركزية بما له طابع وطني (الميزانية الاقتصادية، إلخ)، في حين سيتم تفويت الدراسات ذات الطابع الجهوي التي تهم جهة دون غيرها إلى الجهة المعنية.

وفي إطار تفعيلها لتصميمها المديري للاتمركز الإداري 2020 – 2022 كما صودق عليه من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري في أكتوبر 2019، والذي التزمت من خلاله بنقل 54 اختصاصا إلى مصالحها اللاممركزة، قامت المندوبية السامية للتخطيط بموافاة مديرياتها الجهوية بتصاميمها المديرية قصد العمل على تفعيل مقتضياتها على صعيد نفوذها الترابي. وفيما يلي جرد للاختصاصات التي تم نقلها أو تفويضها إلى المصالح اللاممركزة برسم 2020 حسب المجالات:

في مجال الاحصاء:

- تجميع إحصائيات رخص البناء، (بالنسبة لكافة المديريات الجهوية):
- تنقية الجذاذات الخاصة برخص البناء؛
- نشر النتائج المتعلقة بمعطيات رخص البناء؛
- تجميع المعطيات الإحصائية الإدارية ومعالجتها؛
- الشروع في وضع قواعد المعطيات الإحصائية الإدارية، باستهداف 5 جهات خلال هذه السنة (فاس ومراكش والرباط وأكادير والدار البيضاء).

في مجال تدبير الموارد البشرية، (بالنسبة لكافة المديريات الجهوية):

- الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات والتدبير التوقعي للموارد البشرية؛
- تنظيم دورات تكوينية تهم اللغات؛
- الانتقال، باستثناء الانتقالات التي لها تأثير على الأجرة.

وبالإضافة إلى الإجراءات المواكبة التي نصت عليها المذكرة التقديمية للتصميم المديري للاتمركز الإداري للمندوبية، ستسعى المندوبية إلى الرفع التدريجي لفائدة مصالحها اللاممركزة من نسبة مواردها البشرية لتصل، في أفق سنة 2022، إلى 46%، بدل 37% حاليا، عبر التوظيفات الجديدة التي ستكون موجهة بالأساس لهذه المصالح وكذا عبر إعادة انتشار موظفيها، وإلى الزيادة في نسبة الموارد المالية المرصودة لها موازاة مع نقل الاختصاصات.

6 - تخليد اليوم العالمي للإحصاء من 20 إلى 22 أكتوبر 2020:

تحتفل هيئة الأمم المتحدة، منذ سنة 2010، باليوم العالمي للإحصاء في 20 أكتوبر كل خمس سنوات. وكانت النسخة الثالثة لليوم العالمي للإحصاء التي تم الاحتفال بها هذه السنة تحت عنوان "ربط العالم بالبيانات التي يمكننا الوثوق بها"، مناسبة من أجل إبراز جهود الأنظمة الإحصائية الوطنية من أجل وضع معطيات إحصائية موثوقة رهن إشارة العموم مع التأكيد على أهمية ثقة المواطنين ومختلف المستعملين في المعلومات الإحصائية وخاصة في سياق الأزمات.

وفي هذا الإطار، نظمت المندوبية السامية للتخطيط، يوم 20 أكتوبر 2020، ندوة افتراضية عبر الإنترنت تحت عنوان "دور الإحصائيات الرسمية في سياق وباء كوفيد-19" شاركت فيها شخصيات بارزة تنتمي لهيئة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والعام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وكانت هذه الندوة فرصة من أجل إغناء النقاش حول دور الإحصائيات الرسمية وتبادل الممارسات الفضلى للأنظمة الإحصائية في سياق هذه الأزمة الصحية.

كما قامت المندوبية السامية للتخطيط، بالموازاة مع ذلك، بتقديم عروض موضوعاتية يومي 21 و22 أكتوبر 2020 لإطلاع الرأي العام على البحوث الإحصائية والدراسات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي قامت بإنجازها، لا سيما تلك المتعلقة بقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لهذه الجائحة على الأسر والمقاولات وتقييم آثارها على النمو الاقتصادي ببلادنا.

كما حرصت المندوبية على نقل أشغال الأيام الثلاثة مباشرة على صفحتها الرسمية على الفايسبوك وعبر قناتها على اليوتيوب وذلك لفتح المجال أمام شريحة واسعة من المهتمين بالشأن الإحصائي من أجل تتبعها وإغنائها.

وفي نفس السياق، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنشاء موقع إلكتروني (JMS2020.hcp.ma) خاص بهذا اليوم العالمي يحتوي على 35 بطاقة باللغتين العربية والفرنسية وأشرطة فيديو تشمل البحوث الإحصائية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي أنجزتها المندوبية .

تلكم، السيد الرئيس، هي أهم القضايا التي كانت تحدوني الرغبة في تقاسمها معكم والتي اعتمدتها كتوطئة قبل الخوض في تفاصيل محاور عرضي حول ما أنجزته المندوبية السامية للتخطيط خلال السنة التي سنودعها قريبا، وما نعتزم القيام به خلال السنة المقبلة بحول الله وقوته، وتفاصيل الغلاف المالي المخصص للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2021.

البرنامج الأول: إنتاج المعلومة الإحصائية وإعداد الحساب الوطنية

1-إنتاج المعلومة الإحصائية

1.1-الإنجازات خلال سنة 2020 في مجال إنتاج المعلومة الإحصائية:

1.1.1- البحوث الإحصائية:

تميزت إنجازات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2020 في مجال إنتاج ونشر المعلومات الإحصائية بمواصلة إنجاز البحوث الدائمة واستغلال ونشر نتائجها، وإنجاز بحوث جديدة، إما لأول مرة أو لتحيين نتائج تلك التي سبق للمندوبية إنجازها خلال السنوات المنصرمة، بالإضافة إلى مواصلة تجميع الإحصائيات الإدارية ومعالجتها ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين على شكل منشورات عامة وقواعد معطيات.

1.1.1- البحوث الإحصائية الدائمة:

أ- البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات:

تنجز المندوبية السامية للتخطيط بحوثا فصلية قطاعية تشمل عينة من المقاولات العاملة في قطاعات الصناعة الاستخراجية والتحويلية والطاقية والبيئية والبناء وتجارة الجملة والخدمات التجارية غير المالية. ويهدف هذا البحث إلى استقاء آراء أرباب المقاولات حول تطور النشاط الاقتصادي والإنتاج والأسعار والتشغيل والاستثمار خلال الفصل المعني بالبحث وحول توقعاتهم الخاصة بالفصل الموالي.

ب- البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر:

يعتبر البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر من البحوث الدائمة الرئيسية للمندوبية السامية للتخطيط والذي دأبت على إنجازه منذ سنة 2007. ويهدف هذا البحث الفصلي، الذي أصبح يعتمد في تجميع معطياته بالميدان على الحاسوب ابتداء من سنة 2017، إلى رصد تصور أرباب الأسر للوضعية الاقتصادية العامة ببلادنا، ولوضعيتهم المالية الخاصة، بالإضافة إلى نواياهم بخصوص الادخار والاستثمار واقتناء التجهيزات. وتستعمل هذه المعطيات من أجل صقل آليات تتبع وتحليل الظرفية والرفع من دقة الحسابات الوطنية الفصلية وتحسين التوقعات على المدى القصير. كما تستعمل لحساب مؤشر الثقة لدى الأسر المغربية الذي يعتبر كمقياس (بارومتر) لمزاج الأسر.

ج- البحوث حول الأسعار والإنتاج و التجارة الخارجية:

- **الأثمان عند الاستهلاك:**

تقوم المندوبية السامية للتخطيط شهريا بإنجاز البحث الوطني حول الأثمان عند الاستهلاك طبقا للمرسوم رقم 2.19.1083 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6880 في 13 رمضان 1441 الموافق ل 7 ماي 2020، والمتعلق بتحديد العناصر المعتمدة في حساب الرقم الاستدلالي الجديد للأثمان عند الاستهلاك الذي يعتمد 2017 كسنة أساس بدل 2006.

ويشكل إصلاح 2017 الجيل الخامس من الإصلاحات التي أدخلت على هذا المؤشر منذ الاستقلال، و قد شمل هذا الإصلاح عدة أبعاد. منها على الخصوص توسيع مجال التغطية الجغرافي ليشمل 18 مدينة تمثل جميع جهات المملكة بدلا من 17 مدينة سابقا، حيث تمت إضافة مدينة الرشيدية من اجل تمثيلية شاملة لكافة الجهات حسب التقسيم الجهوي الجديد لسنة 2015. وفيما يتعلق بالسلة المرجعية، فقد تم تحديثها وتوسيعها لتشمل 546 مادة و1391 صنف بدلا من 478 مادة و1067 صنف في سلة الرقم الاستدلالي الحالي. كما تم تحيين ترجيحات المواد استنادا إلى المعطيات الجديدة حول بنية استهلاك الأسر الحضرية.

وعلى أساس المعطيات التي يوفرها هذا البحث، تقوم المندوبية السامية للتخطيط، شهريا، بحساب ونشر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (سنة الأساس 2017) وكذا معدل التضخم.

- **الأسعار عند الإنتاج:**

واصلت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2020، إنجاز البحوث الميدانية حول الأسعار عند الإنتاج في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن، الذي يمكن من قياس تغير الأسعار عند مرحلة الإنتاج، وحساب الأرقام الاستدلالية المتعلقة بها باعتماد سنة الأساس 2010.

- **البحوث حول الإنتاج:**

واصلت المندوبية السامية للتخطيط انجاز البحوث الميدانية حول الإنتاج في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن وحساب الأرقام الاستدلالية المتعلقة بها مع إدخال إصلاحات منهجية عليها باعتماد سنة 2015 كسنة أساس جديدة، عوض 2010، وكذا اعتماد المصنفة المغربية للأنشطة الاقتصادية لسنة 2010.

- **الأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية:**

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بحساب ونشر الأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية للقيم المتوسطة للصادرات والواردات (سنة الأساس 2012).

د- البحث الوطني حول التشغيل:

يعتبر البحث الوطني حول التشغيل من البحوث الدائمة الرئيسية التي دأبت المندوبية السامية للتخطيط على إنجازها منذ سنة 1976. ويشكل هذا البحث، الذي يتم نشر نتائجه فصليا وسنويا، المصدر الرئيسي للمعلومات حول سوق الشغل ببلادنا.

وفي إطار الأزمة الصحية التي تواجهها البلاد بسبب انتشار جائحة COVID-19، قامت المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، كما هو الشأن بالنسبة للبحوث الميدانية الأخرى، باعتماد منهجية جديدة لتجميع البيانات المتعلقة بالبحث الوطني حول التشغيل وذلك للحفاظ على إصدار نتائجه بشكل دوري. وهكذا، أصبحت عملية تجميع معطيات البحث، التي كانت تتم من خلال المقابلات المباشرة مع الأسر (وجهاً لوجه)، تجرى عن طريق الهاتف وباستخدام تقنية تجميع المعطيات بواسطة اللوحات الإلكترونية (Tablettes).

ومن جهة أخرى، ونظرا للتطورات التي عرفتها التكنولوجيا على مستوى البرمجيات وكذلك الأجهزة المستعملة، فإن المندوبية السامية للتخطيط منكبة على تحديث نظام تجميع المعطيات الخاص بالبحث (CAPI) لتلبية المتطلبات الفنية والوظيفية اللازمة، والحفاظ على أمن المعلومات.

هـ- البحوث السنوية لدى المقاولات:

واصلت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2020 إنجاز البحوث السنوية لدى المقاولات بقطاعات الصيد البحري والطاقة والمعادن والبناء والتجارة والخدمات التجارية غير المالية

وذلك بتجميع المعطيات برسم سنتي 2018 و2019. وتهدف هذه البحوث إلى توفير مؤشرات اقتصادية تتعلق بالإنجازات السنوية للمقاولات في مجالات الإنتاج والاستثمار والشغل والأجور. كما تهدف إلى قياس القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ببلادنا. وتشكل هذه البحوث مصدرا أساسيا لإعداد الحسابات الوطنية، كما تعتبر نتائجها ذات أهمية بالنسبة لمستعملي المعلومات حول المقاولات.

وتجدر الإشارة إلى أنه، انطلاقا من سنة 2020، شرع في تجميع المعطيات المتعلقة بهذا البحث باستخدام تقنية (CAPI) وذلك باستعمال اللوحات الإلكترونية.

1.1.2- البحوث الاحصائية الجديدة

أ. البحث الوطني حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر 2020:

من أجل تقييم أثر جائحة كورونا (Covid19) على السكان المغاربة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز بحث نوعي لدى الأسر. ولقد تم إنجاز البحث عبر مرحلتين لدى نفس الأسر. وقد أنجز المرور الأول خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 23 أبريل 2020، و أنجز المرور الثاني خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 24 يونيو 2020.

و قد استهدف البحث عينة تمثيلية مكونة من 2350 أسرة تنتمي لمختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية للسكان المغاربة. ويهدف المرور الأول للبحث الى تجميع معلومات تمكن على الخصوص، من فهم مستوى فعلية الحجر الصحي، ومدى معرفة الأسر بفيروس كورونا (Covid19)، والإجراءات الوقائية من طرف الأسر، والتزويد بالمنتوجات الاستهلاكية ومواد النظافة، ومصادر الدخل في وضعية الحجر الصحي، والولوج للتعليم والتكوين، والحصول على الخدمات الصحية وكذا التداعيات النفسية.

أما المرور الثاني فيهدف الى رصد تطور السلوك الوقائي للأسر في ظل جائحة كوفيد-19، و تقييم آثار هذه الأزمة الصحية على مختلف شرائح السكان المغاربة من حيث الولوج إلى المواد الغذائية والمواد الأساسية والتعليم والعلاجات الصحية والشغل والدخل. وكذا مقاربة تطور العلاقات الاجتماعية في سياق الحجر الصحي الذي تم إرساؤه للوقاية من جائحة

كوفيد-19، ورصد التأثيرات المختلفة والخاصة لهذه الأزمة الصحية حسب بُعد النوع الاجتماعي.

و قد تم تجميع معطيات هذا البحث عن طريق الهاتف باستخدام طريقة التجميع بمساعدة اللوحات الإلكترونية. ولقد تم نشر النتائج المفصلة للبحث.

ب- بحوث الظرفية حول تأثير كوفيد19 على نشاط المقاولات :

في إطار رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الناتجة عن انتشار وباء كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال هذه السنة بإنجاز بحثين نوعيين لدى المقاولات المنظمة. البحث الأول تم إنجازه خلال شهر ابريل بهدف تقييم التأثير الفوري لهذه الأزمة على وضعية المقاولات بالمغرب. بينما أجري البحث الثاني خلال شهر يوليوز 2020 من أجل معرفة أدق لمستوى استئناف نشاط المقاولات بعد رفع الحجر والوقوف على المعيقات التي تحول دون انتعاش هذه الأخيرة وكذا تحديد التدابير التي اتخذتها المقاولات للتكيف مع ظرفية ما بعد الحجر الصحي.

ت- البحث حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للاجئين بالمغرب 2020:

قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال شهر يونيو 2020، بإنجاز بحث نوعي حول آثار جائحة كوفيد-19 على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للاجئين في المغرب . واستهدف البحث عينة تتكون من 600 أسرة لاجئة، ممثلة لفئات مختلفة من اللاجئين، وفقًا للتعريف المحدد من طرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حسب بلد المنشأ ومدينة الإقامة والعمر والجنس والمستوى التعليمي.

ويهدف البحث الى تقييم تداعيات هذه الأزمة الصحية على اللاجئين من حيث الولوج إلى المواد الغذائية والمواد الأساسية والتعليم والرعاية الصحية والعمل والدخل. وكذا تحديد وضعية وتطور الروابط الاجتماعية والعلاقات مع الجوار في سياق الحجر الصحي، ورصد سلوك اللاجئين خلال الحجر الصحي.

وقد تم تجميع معطيات هذا البحث عن طريق الهاتف باستخدام طريقة التجميع بمساعدة اللوحات الإلكترونية. ولقد تم نشر النتائج المفصلة للبحث.

ويتم حاليا العمل على استكمال مذكرتين إضافيتين تتناول الأولى "تأثير جائحة كوفيد-19 على وضعية الأطفال" وتهم الثانية "تأثير جائحة كوفيد 19 على وضعية المرأة.

ج- البحث الوطني حول الهجرة الدولية:

خلال سنة 2020، أنهت المندوبية السامية للتخطيط الأشغال المرتبطة باستغلال ومعالجة وتحليل معطيات المرحلة الأولى من البحث الوطني حول الهجرة الدولية. ويهدف هذا البحث، الذي يندرج في إطار برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لسياسات الهجرة في المغرب، إلى دراسة الاتجاهات الجديدة بخصوص الهجرة الدولية وسلوك المهاجرين ومحددات الهجرة الدولية وآثارها على التنمية. وقد همت المرحلة الأولى من هذا البحث المهاجرين المغاربة سواء المقيمين حاليا بالمهجر أو الذين عادوا ليستقروا نهائيا بالمغرب.

وقد تم إنجاز الأشغال الميدانية للمرحلة الأولى من هذا البحث ما بين غشت 2018 ويناير 2019، لدى عينة تمثيلية تتكون من 15.000 أسرة، منها 8.200 أسرة تضم مهاجرين حاليين و4.100 أسرة تشمل مهاجرين عائدين و2.700 أسرة تضم أفرادا غير مهاجرين.

وقد نشرت المندوبية السامية للتخطيط، خلال الفصل الثالث من سنة 2020، تقريرا حول النتائج التفصيلية للمرحلة الأولى من هذا البحث. ويعرض هذا التقرير المنهجية المعتمدة لإنجاز البحث والمميزات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الحاليين والعائدين ونوايا الهجرة وآثار الهجرة الدولية على ظروف معيشة الأسر المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط قد شرعت، خلال النصف الثاني من سنة 2020، في إنجاز المرحلة الثانية من البحث الوطني حول الهجرة الدولية. وستشمل هذه المرحلة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير القانونيين بالإضافة إلى المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم.

د- البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء:

أنهت المندوبية السامية للتخطيط الأشغال الميدانية المتعلقة بالبحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء مع بداية الفصل الثالث من سنة 2019. وقد شرعت المندوبية مباشرة بعد انتهاء هذه المرحلة، التي تم خلالها تجميع المعطيات باستخدام تقنية (CAPI)

واستعمال اللوحات الإلكترونية، في عملية معالجة واستغلال المعطيات المجمعة. وقد تم نشر النتائج الأولية لهذا البحث خلال الفصل الرابع من سنة 2019.

وخلال سنة 2020، واصلت المندوبية السامية للتخطيط الأشغال المرتبطة بمعالجة واستغلال معطيات البحث من اجل نشر النتائج التفصيلية حول المحددات الاجتماعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة والتي سيتم نشرها بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في 25 نوفمبر.

ح- البحث الوطني حول مستويات المعيشة ودخل الأسر 2020/2019:

أنهت المندوبية السامية للتخطيط الأشغال الميدانية الخاصة بالبحث الوطني حول مستويات معيشة السكان مع أواخر الفصل الأول من سنة 2020. وقد شرعت، في عملية معالجة واستغلال المعطيات المجمعة. وسيمكن هذا البحث من توفير معطيات مفصلة عن مختلف مصادر الدخل بالإضافة إلى نفقات وظروف معيشة السكان.

ويتمثل الهدف الرئيسي الخاص بهذا البحث في توفير معلومات حول مستوى وبنية وتوزيع الدخل المتاح للأسر المغربية، بالإضافة إلى وصف مفصل لمستويات معيشة السكان، وذلك بهدف المساهمة في بلورة استراتيجية اجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود في إطار المسلسل التنموي الذي تعرفه بلادنا. ويتعلق الأمر خصوصا ب:

- تقدير مستوى وبنية وتوزيع مختلف مصادر الدخل؛
- تحيين سلسلة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، الكمية والنوعية، وذلك بهدف توفير المعطيات الكفيلة بتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة؛
- قياس الفقر، في شقيه المطلق والنسبي، والفوارق الاجتماعية والفوارق المجالية المسجلة في مستويات الدخل والمعيشة بين الفئات الاجتماعية؛

خ- البحث حول مقياس انعدام الأمن الغذائي المبني على التجارب 2020:

قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال الفصل الأول من سنة 2020 ، بانجاز البحث حول مقياس انعدام الأمن الغذائي المبني على التجارب. و تشمل عينة البحث 3000 أسرة تمثل مختلف الفئات السوسيو-اقتصادية و موزعة على جميع جهات المملكة.

و يهدف هذا البحث الى تقدير مستوى الأمن الغذائي للساكنة، و توفير مؤشرات تستجيب للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة خاصة المرمى 2.1 والمتمثل في "القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030" . ولقد تم تجميع المعطيات من خلال مقابلات مباشرة مع رب الأسرة باستعمال طريقة CAPI.

2.1.1- الإحصائيات الإدارية ونشر المعلومات الإحصائية:

واصلت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2020، تجميع واستغلال وتدقيق الإحصائيات الإدارية التي يتم تجميعها لدى المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة. كما تم، خلال نفس السنة، تجميع واستغلال إحصائيات رخص البناء ونشر نتائجها، وتحيين قاعدة المعطيات الإحصائية. إضافة إلى مواصلة عملية استغلال نسخ عقود الحالة المدنية الخاصة بالولادات والوفيات لسنة 2018.

كما عملت على تهييئ وإعداد المنشورات العامة الشهرية والفصلية والسنوية الخاصة بسنة 2019 والفصول الأولى من سنة 2020. ويتعلق الأمر بالنشرة الإحصائية السنوية والمغرب في أرقام والنشرة الفصلية ومعالم إحصائية والمرأة المغربية في أرقام ومغرب الجهات.

وفي إطار تعزيز انفتاحها على مستعملي الإحصائيات، قامت المندوبية السامية للتخطيط بنشر عدد مهم من المؤشرات والمعطيات الإحصائية وتقارير البحوث عن طريق بوابتها الرسمية (www.hcp.ma).

2.1- برنامج العمل لسنة 2021 في إنتاج المعلومة الإحصائية:

ستعمل المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2021، بالإضافة إلى إنجاز البحوث الإحصائية الدائمة ومواصلة استغلال ونشر معطيات البحوث التي أنجزتها خلال سنة 2020 أو ما قبلها، واستكمال إنجاز البحوث التي أطلقتها خلال نفس السنة ولازالت أشغالها الميدانية متواصلة، إنجاز بحوث إحصائية جديدة. كما ستواصل تجميع الإحصائيات الإدارية التي تنتجها مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة. كما بدأت في تزويد قسم الخرائط و نظام المعلومات الجغرافية بالتجهيزات المعلوماتية والبرمجيات الأساسية اللازمة للسماح بالإعداد لتفعيل هذا التصور.

1.2.1- البحوث الإحصائية البنيوية:

1.2.1.1- الإحصاء العام للسكان والسكنى:

استعدادا للإحصاء العام للسكان والسكنى المقبل، وتماشيا مع توصيات الأمم المتحدة بخصوص دورية الإحصاء العام للسكان والسكنى (كل 10 سنوات) وحثها للمكاتب الإحصائية الوطنية على تكثيف استخدام التكنولوجيات الحديثة في مختلف مراحل إنجاز الإحصاءات السكانية، ستشرع المندوبية السامية للتخطيط، ابتداء من سنة 2021، في عملية استكشاف وضع تصور جديد يروم تحديث المقاربة المنهجية والتنظيمية المتعلقة بإنجاز هذه العملية.

ولهذا الغرض، ستقوم المندوبية السامية للتخطيط، خلال السنوات المقبلة، بمتابعة تطورات مناهج إنجاز إحصاء السكان على الصعيد العالمي، بهدف التخلي عن استعمال الاستمارات الورقية وترجيح استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة، وذلك في إطار نظام متكامل لجمع وتحليل ونشر المعطيات. وفي هذا الصدد، ستواصل الإطلاع على تجارب بعض الدول، ليتم، بعدها، تبني المقاربة المثلى لإنجاز الأعمال الخرائطية، خصوصا ما يتعلق باستخدام نظام التموقع العالمي وصور الأقمار الاصطناعية باعتماد نظام المعلومات الجغرافية المتنقل المدمج في اللوحات الالكترونية عند تحديث المعطيات في الميدان. ستسمح هذه العملية بوضع قاعدة معطيات جغرافية شاملة تتعلق بالبنايات المحددة مكانيا على صعيد مختلف الوحدات الترابية. وستمكن هذه المقاربة التقنية المتطورة من الرفع من دقة وشمولية قاعدة المعطيات الجغرافية الخرائط الإحصائية لمختلف ربوع المملكة بوسطيها الحضري والقروي. علاوة على ذلك، ستتيح هذه التقنية إمكانية دمج الخرائط مع الاستمارات الرقمية المرتقب استخدامها أثناء عملية الإحصاء بالميدان باعتماد اللوحات الإلكترونية، وهو ما سيمكن من الرفع من جودة المعطيات المجمعة وتسهيل عملية الترميز في الميدان وتعزيز عمليات الاشراف والمراقبة الميدانية عن بعد، إضافة إلى تسريع عملية نشر النتائج.

2.2.1- البحوث الإحصائية الدائمة:

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط إنجاز ونشر نتائج البحوث الإحصائية الدائمة التالية:

- البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات؛
- البحث حول الظرفية لدى الأسر؛

- البحث الوطني حول التشغيل؛
- البحوث حول الأسعار عند الاستهلاك وحساب الأرقام الاستدلالية الخاصة بها؛
- البحوث حول الإنتاج والأسعار عند الإنتاج وحساب الأرقام الاستدلالية الخاصة بها؛
- الارقام الاستدلالية للتجارة الخارجية؛
- انطلاق بحوث الأسعار الخاصة بالمواد والخدمات وكذا البحوث الخاصة ببرنامج المقارنات الدولية (دورة 2021 العالمية)؛
- البحوث السنوية لدى المقاولات.

3.2.1- مواصلة استغلال معطيات البحوث الجديدة المنجزة خلال سنة 2020 أو ما قبلها:

خلال سنة 2021، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط استغلال ونشر النتائج الأولية للبحوث التي أنجزت أشغالها الميدانية سنة 2020 أو ما قبل هذه السنة. ويتعلق الأمر بالبحوث التالية:

- البحث الوطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء؛
- البحث الوطني حول مستوى معيشة ودخل الأسر.

4.2.1- إنجاز بحوث جديدة:

أ- البحث الوطني حول مستوى معيشة ودخل الأسر **2020/2021**:

ستعرف سنة 2021 إعداد الملف المنهجي للبحث الوطني حول مستوى معيشة ودخل الأسر، على أن يتم الشروع في إنجازه بالميدان مع نهاية سنة 2021. وسيهم عينة تتكون من حوالي 18.000 أسرة تمثل مختلف الشرائح الاجتماعية وجهات المملكة. والهدف من البحث هو الحصول على مجموعة من المعطيات المتكاملة حول عدد من المؤشرات لضبط تطور مستوى المعيشة ولدراسة العلاقة الموجودة بين مختلف محدداتها الديمغرافية و السوسيو-اقتصادية.

ب- البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح :

ستعرف نهاية سنة 2020 انطلاق الأعمال الميدانية للبحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح وستتواصل عملية تجميع المعطيات الى غاية النصف الأول من سنة 2021 التي ستعرف أيضا استغلال ومعالجة المعطيات المجمعة من خلال هذا البحث واستخلاص

النتائج الأولية المتعلقة بخصائص الوحدات المكونة لهذا القطاع وكذا مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وتهدف هذه العملية إلى تحيين المعلومات والوقوف على التغيرات التي عرفها هذا القطاع منذ سنة 2008، تاريخ إنجاز أول بحث وطني حول هذا النوع من المؤسسات، والذي مكن، آنذاك ولأول مرة بالمغرب، من توفير معلومات دقيقة تبرز خصائص هذا القطاع وتمكن من تقييم حجم مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا.

وسوف يشمل هذا البحث، الذي سيتم إجراؤه على صعيد مجموع التراب الوطني للمملكة، كافة الأحزاب السياسية والنقابات والجامعات والنوادي الرياضية والجامعات المهنية والتعاضديات وكذا الجمعيات ذات المنفعة العامة وأيضا عينة من الجمعيات المصرحة .

ج- البحث الوطني حول العائلة:

سيمكن هذا البحث من معرفة وفهم مختلف التغيرات العميقة التي حدثت في السنوات الأخيرة في الهياكل الأسرية وتقييم أثرها على السلوك الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للسكان. كما سيمكن من تكوين بنك بيانات متكامل ومتنوع حول الأسرة المغربية المعاصرة ودراسة آليات تكيفها وتصوراتها الجديدة وشبكاتها العائلية مع التغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية التي يعرفها المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2020 ستعرف استكمال إعداد الملف المنهجي للبحث على أن يتم الشروع في إنجازه بالميدان مع بداية سنة 2021. ويعتبر هذا البحث الثاني من نوعه بعد ذلك الذي أجري سنة 1995. وسيهم عينة تتكون من حوالي 12.000 أسرة تمثل مختلف الشرائح الاجتماعية وجهات المملكة.

2- إعداد الحسابات الوطنية:

واصلت المندوبية السامية للتخطيط، كما جرت العادة كل سنة، أشغال إعداد ونشر الحسابات الوطنية، السنوية والفصلية، وكذلك الحسابات الجهوية، التي تتطرق، في غالبيتها، للناتج الداخلي الإجمالي ومجاميع الطلب النهائي والقدرات التمويلية للاقتصاد الوطني. تقوم كذلك بإعداد ونشر الحساب التابع لقطاع السياحة. كما واصلت الأشغال المتعلقة بإنتاج حسابات وطنية بسنة أساس جديدة (سنة 2014) بدل 2007.

1.2- الإنجازات خلال سنة 2020 في مجال إعداد الحسابات الوطنية:

1.1.2- إعداد ونشر الحسابات الوطنية وفق سنة الأساس 2007:

خلال سنة 2020، وطبقا لنظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008، تم نشر كل الحسابات الوطنية المتوقعة برسم سنة 2019 والحسابات المحينة لسنتي 2017 و2018.

وقد شملت هذه الحسابات:

1.1.1.2 الحسابات الوطنية السنوية:

✓ **حسابات السلع والخدمات**: والتي تتضمن:

أ/ أهم المجاميع بالحجم وبالقيمة:

- تقسيم الناتج الداخلي الإجمالي؛
- الإنتاج؛
- القيم المضافة؛
- نفقات الاستهلاك النهائي للأسر؛
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛
- المبادلات الخارجية.

ب/ توازن الموارد والاستخدامات (لكل مجموعة منتجات) بالقيمة وبالحجم.

ج/ حسابات فروع الأنشطة الاقتصادية: حساب الإنتاج حسب فروع الأنشطة الاقتصادية.

د/ جداول الموارد والاستخدامات.

✓ **حسابات القطاعات المؤسساتية** : والتي تشمل:

أ- حسابات القطاعات المؤسساتية ل :

- الشركات غير المالية.
- الشركات المالية.
- الإدارات العمومية.
- حسابات الأسر.
- حسابات بقية العالم.

ب- جدول الحسابات الاقتصادية المندمجة:

ج- جدول العمليات المالية

✓ كما تم إعداد ونشر مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2018

✓ **الحساب التابع للسياحة**

وفي إطار توسيع مجال الحسابات الوطنية لتشمل الحسابات التابعة، كما يوصي بذلك نظام المحاسبة الوطنية، تم إعداد الحساب التابع للسياحة لسنة 2019 الذي مكن من تحديد مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

✓ **الحسابات الجهوية**

كما تم خلال سنة 2020 إعداد ونشر حسابات الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات وذلك برسم سنة 2018.

2.1.1.2 الحسابات الوطنية الفصلية:

وبالموازاة مع ذلك تم إعداد ونشر الحسابات الوطنية الفصلية المتعلقة بالفصل الرابع من سنة 2019، والفصول الأول والثاني والثالث من سنة 2020.

وهي تشمل الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم وبالأسعار الجارية المحسوبة وفق منظور الإنتاج وتوزيعه حسب القيم المضافة لفروع الأنشطة الاقتصادية وكذلك مكونات الطلب الكلي، وتضم أيضا الحسابات الموحدة للاقتصاد الوطني.

وتنشر النتائج في موقع المندوبية السامية للتخطيط وفق متطلبات ورزنامة النشر المعدة في إطار المعيار الخاص لنشر المعطيات، 90 يوما بعد الفصل.

2.1.2- الأشغال المرتبطة بسنة الأساس الجديدة:

في إطار تفعيل القرارات والتوصيات المتخذة من طرف لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة حول التحيين المنتظم للمحاسبة الوطنية، وتبعا لتوصيات نظام الحسابات الوطنية 2008، قامت مديرية المحاسبة الوطنية بوضع سنة أساس جديدة 2014 بدل سنة الأساس 2007، حيث تم اعتماد تصنيفات ومدونات عمل جديدة والتي تهم أساسا مدونة الأنشطة الاقتصادية والسلع والخدمات وفقا للمدونة الرسمية (2010) والمطابقة للمدونات (التصنيفات) الدولية الجديدة وكذلك تحيين مدونات (التصنيفات) القطاعات المؤسساتية والعمليات وفقا لمقتضيات نظام المحاسبة الوطنية 2008 .

وبعد عملية استغلال البيانات الواردة في الوثائق المحاسبية للإدارات العمومية والجماعات الترابية التي تم تجميعها في إطار البحث الوطني حول الاستثمار الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط لدى هذه الوحدات خلال سنة 2014 ، وكذلك معالجة نتائج البحوث البنيوية حول استهلاك ونفقات الأسر، وحول القطاع غير المنظم، وحول قطاعات الصناعات التحويلية والاستخراجية والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات والصيد البحري، فإن نتائج الحسابات الوطنية الخاصة بكل من سنوات 2014 و2015 و2016 على أساس سنة 2014 متوفرة والتي تشمل حسابات السلع والخدمات وحسابات القطاعات المؤسساتية وفروع الأنشطة الاقتصادية، وسيتم إعدادها للنشر حسب رزنامة النشر المعدة سلفا.

2.2- برنامج العمل خلال سنة 2021 في ميدان إنتاج الحسابات الوطنية:

يندرج برنامج عمل المديرية في إطار مخطط المندوبية السامية للتخطيط لفترة 2023-2021 والذي يتضمن مواصلة أشغال إنجاز الحسابات الوطنية طبقا لنظام المحاسبة الوطنية 2008، سواء على المستوى السنوي أو الفصلي ويتعلق الأمر ب:

- إنجاز ونشر الحسابات الوطنية والجهوية حسب سنة الأساس 2014 وذلك باحترام آجال النشر مع متابعة التوصيات الخاصة باللجنة الإحصائية للأمم المتحدة التي حددت المفاهيم والتعاريف والتصنيفات وطرق التقييم وكذا الحسابات الواجب إعدادها؛
- تطوير الحسابات الجهوية؛
- توسيع نطاق الحسابات الوطنية الفصلية؛
- إعداد الحسابات التابعة لبعض القطاعات (إنتاج الحسابات الاقتصادية البيئية، الحساب التابع للأسر ...)؛
- ترجيع (rétropolation) الحسابات الوطنية للفترة 1980-2013 على أساس سنة 2014؛
- البدء بالأشغال التمهيدية لإعداد سنة الأساس الجديدة 2021.

البرنامج الثاني: الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية.

بالموازاة مع البحوث الإحصائية، تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز مجموعة من الدراسات الموضوعاتية حول أبعاد أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ببلادنا، مما يمكن من توفير معلومات وخلاصات تساهم في إضاءة صناعة القرار في مجال إعداد السياسات العمومية وتتبع تنفيذها وتقييم نتائجها.

1.1 إنجازات 2020 في مجال الدراسات والأبحاث:

قامت المندوبية السامية للتخطيط في سنة 2020، بإعداد ونشر تقارير موضوعاتية وإنجاز دراسات سوسيو ديموغرافية ;وسوسيو-اقتصادية .

ففي ميدان أهداف التنمية المستدامة، يمكن تلخيص إنجازات المندوبية السامية للتخطيط، في المخرجات الرئيسية التالية:

- ✓ إعداد التقرير الوطني 2020 حول إنجاز أهداف التنمية المستدامة، بتعاون مع جميع القطاعات الحكومية، ، طبقا للمادة 9 من المرسوم 2.19.452. بتاريخ 17 يوليوز 2019 المتعلق بتنظيم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذا لالتزام بلادنا أمام الأمم المتحدة، بتقديم تقريرها الطوعي الثاني في أشغال المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة. ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في إنجاز أهداف التنمية المستدامة مع إبراز التحديات المطروحة ومختلف الاستراتيجيات والبرامج التنموية المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف. ويتضح من خلال هذا التقرير أن المغرب قد تمكن من تحقيق بعض الغايات قبل 10 سنوات من موعدها المحدد في 2030، كما هو الشأن بالنسبة للقضاء على الجوع وتقليص وفيات الأمهات والأطفال وتعميم التعليم الابتدائي وتحقيق المناصفة بين الإناث والذكور في الأسلاك التعليمية أو تعميم الولوج لخدمات الماء الشروب والكهرباء. وفي المقابل مازالت عدة أهداف وغايات تشكل تحديات حقيقية وخاصة تلك المتعلقة بتقليص الفوارق الاجتماعية منها والمجالية وبين الجنسين، وبتعميم التمدرس مع تقليص الفارق بين الوسطين القروي

والحضري وتحسين جودة التعليم، وتعميم نظام الحماية الاجتماعية وتطوير جودة الخدمات الصحية، وتسريع وتحقيق نمو اقتصادي مستدام قادر على خلق الشغل اللائق للجميع وخاصة الشباب والنساء، وبتدبير مستدام للموارد الطبيعية وبتسريع تفعيل إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية ومكافحة آثارها؛

- ✓ إنجاز فيلم مؤسساتي حول التنمية المستدامة بالمغرب، بطلب من اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. وقد تم تقديم كل من التقرير والفيلم خلال المنتدى الأممي الذي انعقد في شهر يوليوز الأخير، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة؛

- ✓ محاكاة سيناريوهات تطور مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 بالمغرب، باستخدام أدوات النمذجة وخاصة نموذج التوازن العام الحسابي الذي تم تطويره بدعم تقني من البنك الدولي وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالمغرب. وقد تم إدماج نتائج هذه المحاكاة في التقرير الوطني 2020 حول أهداف التنمية المستدامة؛

- ✓ تنظيم استشارة عن بعد مع جمعيات المجتمع المدني حول مساهمتهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ببلادنا، وذلك تطبيقا للمقاربة التشاركية في هذا المجال. وقد تم أيضا إغناء التقرير الوطني بنتائج هذه الاستشارة؛

- ✓ إعداد تقرير حول التقدم المحرز من طرف المغرب في تنفيذ الأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي؛

- ✓ تنظيم ورشة تكوينية بتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا-مكتب شمال إفريقيا، لفائدة ممثلين عن جميع القطاعات الوزارية، من أجل دعم قدراتهم في مجال مقاربات وأدوات التتبع والتقييم المندمج لتنفيذ الأجندة 2030 للتنمية المستدامة والأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي؛

- ✓ المشاركة في المنتدى الجهوي الإفريقي للتنمية المستدامة، المنعقد في شهر فبراير 2020 في زمبابوي، حيث تم تقديم التجربة المغربية في مجال تتبع إنجاز أهداف التنمية المستدامة وفي ميدان تطوير الشراكات والتعاون جنوب-جنوب وخاصة مع البلدان الإفريقية؛

- ✓ التنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في إعداد وتتبع الاستراتيجيات القطاعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال مدها بالمعطيات الإحصائية ونتائج الدراسات المنجزة وبلورة مقترحات في تحديد أهداف الاستراتيجيات والإجراءات الضرورية لتحقيقها؛

- ✓ المساهمة في أشغال حول أهداف التنمية المستدامة المنجزة بتعاون مع المنظمات الدولية المختصة، عبر تزويد هذه المنظمات بالمعطيات الإحصائية وخلاصات الدراسات المنجزة من طرف المندوبية السامية وتقديم التجربة المغربية في تنفيذ هذه الأهداف برمتها أو أحدها حسب مجال اشتغال وتخصص المنظمة؛

- ✓ الشروع في إعداد تقرير جهوي حول إنجاز أهداف التنمية المستدامة، لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، كامتداد للتقرير الوطني في هذا المجال وتنفيذا لبرنامج العمل المشترك بين المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالمغرب.

وفي مجال الدراسات الموضوعاتية، تم خلال 2020 تحقيق الإنجازات الرئيسية التالية:

- ✓ إعداد تقرير حول مؤشرات التنمية البشرية؛
- ✓ إعداد تقرير حول الأمن الغذائي بالمغرب؛
- ✓ إنجاز بحث حول الهجرة الدولية همت الخصائص السوسيو ديموغرافية للمهاجرين العائدين والحاليين ونوايا الهجرة لغير المهاجرين والأسر والهجرة الدولية؛
- ✓ إنجاز دراسات أخرى حول مواضيع "جائحة كوفيد 19 في السياق الوطني: الوضعية والسيناريوهات" دراسة حول "مقاربة جيو ديمغرافية لمخاطر التعرض لكوفيد 19"و "المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية لمنطقتي التخفيف" و "حماية حقوق وصحة النساء والفتيات في مواجهة وباء كورونا".

وفي مجال تحليل الظرفية، قامت المندوبية السامية للتخطيط في 2020، في إطار مهامها المتعلقة بتتبع الظرفية الاقتصادية و المالية، الوطنية والدولية، وخاصة في ظل تداعيات الازمة الصحية العالمية وتأثيرها على معظم الانشطة الاقتصادية والاجتماعية:

- ✓ الرفع من وتيرة إعداد تحاليل اقتصادية، مدعمة بتوقعات قطاعية على المدى القريب، مما يساهم في إضاءة صناعة القرار لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين. وقد تم وضع نتائج هذه التحاليل رهن إشارة المستعملين من خلال نشر أربع نشرات حول تحليل الظرفية في 2020.

وبخصوص الدراسات المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية والدراسات الاستشرافية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بالإنجازات التالية:

- ✓ إعداد الميزانية الاقتصادية، في شقيها التوقعي والاستشرافي، ومحاكاة سيناريوهات تطور الإطار الماكرو اقتصادي على المدى المتوسط، ومحاكاة أثر السياسات العمومية، إضافة إلى إنجاز دراسات اقتصادية حول إشكاليات تنموية. وتعتمد في ذلك على أدوات تقنية ملائمة، خاصة نماذج الاقتصاد الكلي والتوازن العام الحسابي، التي يتم تحديثها وإعادة هيكلتها بانتظام.

وهكذا، فقد تم إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2020 في شهر يناير من نفس السنة، والتي اعتمدت، بالأساس، على مقتضيات القانون المالي المصادق عليه من طرف البرلمان وعلى مجموعة من المعطيات التي تهم تطور الظرفية الوطنية والدولية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني. وتقدم هذه الوثيقة تقديرات أولية لنمو الاقتصاد الوطني ولمجموعة من المجاميع الماكرو اقتصادية في 2019، وآفاق تطورها في 2020.

وفي سياق غير مسبوق يتميز بالأزمة الصحية، تم تهيئ الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2021 في شهر يوليوز 2020، وذلك قبيل انطلاق الأشغال التحضيرية لقانون المالية لسنة 2021 . وارتكز إعداد هذه الميزانية على التأثيرات الاقتصادية التي ستخلفها التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لتعزيز الصحة العمومية والتعليق الجزئي أو التوقف الكلي لبعض الأنشطة الاقتصادية نتيجة تدابير الحجر الصحي وإغلاق الحدود .

وسلطت الدراسة الضوء على أهمية احترام تدابير الحماية الذاتية والحواجز من أجل الحفاظ على نظام صحي يقظ خلال فترة الأزمة الصحية، كما أوصت نتائج الإسقاط في نهاية أغسطس 2020 باستراتيجية تخفيف تدريجية و تحت المتابعة تحمي الأشخاص المعرضين لمخاطر عالية.

1.2 برنامج العمل لسنة 2021 في مجال الدراسات والأبحاث:

خلال 2021 ، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط إنتاج مجموعة من التقارير السابقة، فيما سيعرف مجال الدراسات تنوعا أكثر من أجل توسيع دائرة إضاءة اتخاذ القرار بشأن إعداد السياسات التنموية ببلادنا.

ففي ميدان أهداف التنمية المستدامة، سيتم:

- ✓ إعداد تقرير وطني حول إنجاز أهداف التنمية المستدامة برسم سنة 2021؛
- ✓ استكمال إعداد تقرير جهوي حول إنجاز أهداف التنمية المستدامة، لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة؛
- ✓ التنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في تتبع وإعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ المساهمة في أشغال حول أهداف التنمية المستدامة المنجزة بتعاون مع المنظمات الدولية المختصة ؛

وفي مجال الدراسات الديموغرافية والاجتماعية، سيتم:

- ✓ إعداد تقرير 2021 حول مؤشرات التنمية البشرية؛
- ✓ استكمال الدراسة حول تقسيم الأعمال المنزلية بالأسرة المغربية والعنف الرمزي ضد المرأة بالمغرب؛
- ✓ استكمال مجموعة من الدراسات تتعلق أساسا بالمحاور التالية:
  - o الحالة الصحية والقدرة على مزاولة النشاط المهني في سن متقدمة؛
  - o الهبة الديمغرافية والشيخوخة: استشرافات وتحديات.
  - o العاملون والعاملات في المنازل: الوضعية الديمغرافية والسوسيو اقتصادية؛

- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة على أسر المغاربة المقيمين بالخارج؛
- ساكنة الساحل المغربي؛
- توجهات تطور وضعية النساء ربات الأسر؛
- استخدام مصادر إحصائية حديثة للهجرة الدولية بالمغرب؛
- العوامل التفسيرية لإعادة إدماج المهاجرين العائدين الذين بلغوا 60 سنة أوأكثر؛
- تأثير الهجرة الدولية على التنمية في المغرب؛
- هجرة الأدمغة وآثارها على التنمية المحلية؛
- مهاجري جنوب الصحراء في المغرب: أي اندماج بعد تسوية الوضعية؟
- خريطة الهجرة الداخلية في المغرب: التوزيع الجهوي والأنشطة الاقتصادية؛
- الهجرة والاندماج في الدول المضيفة؛
- تحول الهياكل الأسرية وتأثيرها على السكن؛
- الخصوبة غير المرغوب فيها في المغرب؛
- الهجرة والروابط بين الأجيال؛
- الوضعية الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية للأسر المهاجرة؛
- هجرة القاصرين: الحالة في المغرب؛
- الزواج المبكر: المستوى والاتجاه والخصائص السوسيو-ديمغرافية.

✓ إنجاز دراسة حول التوزيع الاجتماعي للدخل ومستوى معيشة الأسر، من أجل توفير مؤشرات حول مستوى وبنية وتوزيع الدخل المتاح للأسر المغربية، بالإضافة إلى وصف مفصل لمستويات المعيشة، مما سيمكن من قياس الفقر في شقيه المطلق والنسبي، والفوارق الاجتماعية والفوارق المجالية، وبالتالي إضاءة الرؤية في بلورة استراتيجية اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار أوضاع الأسر ذات الدخل المحدود.

وفي مجال تحليل الظرفية، سيتم الاستمرار في إعداد وإصدار مذكرات فصلية حول الظرفية الاقتصادية وكذلك القيام بدراسات حول تحولات القطاعات الاقتصادية.

وبخصوص الدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية، سيتم إنجاز الدراسات التالية:

✓ دراسة حول استدامة المالية العمومية والمديونية بالمغرب في ظل الازمة الصحية من أجل تحليل واستكشاف السيناريوهات المحتملة للمالية العامة والمديونية؛

✓ دراسة استدامة المبادلات الخارجية للمغرب بغية تحليل واستكشاف السيناريوهات المحتملة في ضوء التغيرات في السياق الاقتصادي؛

✓ دراسة حول التوجه الاجتماعي والاقتصادي للجهات قصد تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجهات و تعميق فهم الخصائص والديناميكيات ونقاط القوة وإمكانات التنمية لكل جهة؛

✓ دراسة تحليلية حول أداء وإنتاجية مختلف أنواع المقاولات بغية تحليل العوامل الهيكلية التي تؤثر، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، على مردودية المقاولات وقدرتها على خلق فرص شغل دائمة.

✓ دراسة تحليلية حول أثر سوء توزيع الموارد على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من أجل قياس أثر سوء توزيع الموارد على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، مما سيساهم في تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تعرف سوء توزيع الموارد، وبالتالي وضع تدابير ملائمة لتصحيح هذا الخلل؛

كما ستتم مواصلة أشغال التنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في إعداد وتتبع تنفيذ السياسات القطاعية، إضافة إلى تعزيز روابط الشراكات والتعاون مع المنظمات الدولية المختصة، في ميدان إنجاز الدراسات والتقارير الموضوعاتية حول مختلف الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مجال التنمية المستدامة بصفة عامة، بما يعزز أداء المندوبية السامية للتخطيط في إضاءة السياسات العمومية خدمة للنهوض بالوضعية التنموية ببلادنا .

البرنامج الثالث: تكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات

1-تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي:

1.1- الإنجازات خلال سنة 2020 في تكوين الأطر في ميدان الإحصاء والاقتصاد:

خلال السنة الجامعية 2019-2020 بلغ عدد الطلبة المسجلين بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد 267 طالبا، في حين بلغ مجموع عدد الطلبة في طور التكوين بمختلف المستويات 737 طالبا.

كما بلغ عدد خريجي المعهد 181 مهندسا موزعين، حسب التخصصات، على الشكل التالي:

- ✓ 67 مهندسا في تخصص الإحصاء والاقتصاد التطبيقي؛
- ✓ 21 مهندسا في تخصص الإحصاء والديموغرافيا؛
- ✓ 21 مهندسا في تخصص الأكتواريا والمالية؛
- ✓ 28 مهندسا في تخصص البحث العملياتي والمساعدة على اتخاذ القرار؛
- ✓ 44 مهندسا في تخصص الإعلاميات.

كما تم تخرج 18 طالبا من سلك الماستر. وفيما يخص الدبلوم المشترك (Double diplômation) فقد بلغ عدد الطلبة المستفيدين منه خلال هذه السنة..... طالبا.

أما خلال السنة الجامعية الحالية (2020-2021)، فقد تم تسجيل 256 طالبا، موزعين كما كان مبرمجا على ستة مسالك بما فيها المسلكان الجديدان:

- ✓ مسلك علم البيانات « Data Science »؛
- ✓ مسلك هندسة البيانات والبرمجيات « Data and Software Engineering ».

أما فيما يخص انفتاح المعهد على محيطه الدولي فقد:

- تم إبرام اتفاقية تبادل مع كلية العلوم والهندسة وجامعة لافال، فقد تمكن طلبة مسلك الأكتواريا والمالية من الاندماج بالماستر؛
- واصل التفاوض مع كلية العلوم والإدارة وجامعة لافال بالمعهد لنقل « MBA » التدبير الاستراتيجي للمشاريع.

أما فيما يخص تجويد البنية التحتية، فقد قام المعهد بتطبيق برنامج العمل المسطر، حيث قام بإبرام ثلاثة صفقات: تتعلق الأولى والثانية بتجويد ظروف الاشتغال بالمرافق التربوية والإدارية (إنارة، صباغة،.....). أما الصفقة الثالثة فتتعلق بتحسين ظروف إقامة الطلبة بإنجاز عدة مرافق بالداخلية كقاعة للمطالعة ومقصف ومصبنة ودكان ومركز لنسخ الوثائق.

أما فيما يتعلق بتدبير الوثائق الإدارية، فقد تم إنجاز الدراسة حول الأرشفة المادية والإلكترونية للوثائق.

2.2- برنامج العمل خلال 2021 في مجال تكوين الأطر في الإحصاء والاقتصاد:

وبخصوص الأنشطة المبرمجة برسم سنة 2019-2020، فإن المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، فقد برمج:

- ✓ إنجاز الأرشفة المادية والإلكترونية للوثائق؛
- ✓ إنجاز منصة للدراسة عن بعد تشمل التدبير البيداغوجي للطلبة.

أما فيما يخص البنية التحتية فسيتم المطابقة والتوحيد (Mise en conformité et normalisation) بخصوص الشبكة الكهربائية والمائية، وكذا الحماية من الحرائق.

أما فيما يخص الانفتاح على المحيط السوسيو اقتصادي، أبرم المعهد تفاوضا مع الشراكات التالية:

- ✓ Coca Cola
- ✓ Involys Business innovation
- ✓ Sopra Banking Software Morrocco

2- تكوين الأطر في مجال علوم المعلومات

1.2 إنجازات 2020 في تكوين الأطر في علوم المعلومات

التكوين الأساسي

خلال السنة الجامعية 2019-2020، بلغ عدد الطلبة الجدد المسجلين بالسنة الأولى لسلك المهندس بمدرسة علوم المعلومات 106 طالبا وطالبة.

وشكلت هذه السنة الجامعية سنة انطلاق التدريس بسلك الماستر المختص في التوثيق والأرشيف، حيث عرف تسجيل 10 طلبة بسنته الأولى.

في حين بلغ عدد الطلبة والطالبات في طور التكوين خلال نفس السنة 312 طالبا، بمختلف المستويات والشعب. بزيادة إجمالية سنوية قدرها 6,5% عن السنة الجامعية 2018-2019 التي سجلت عددا إجماليا قدره 293 طالبا وطالبة.

تشكل الإناث الغالبية بنسبة61%، مقابل 39% للذكور.

وبلغ عدد خرجي وخريجات سلك المهندس خلال هذه السنة الجامعية 2019-2020، 89 خرجا وخريجة.

فيما يخص تنويع العرض البيداغوجي، حصلت المدرسة خلال هده السنة الجامعية على اعتماد مسلك جديد من نوع الماستر: ماستر مختص في "الذكاء التنافسي والإستراتيجي". وسينطلق التدريس به خلال السنة الجامعية 2020-2021.

الإدماج المهني لفوج 2019

أنجزت المدرسة خلال هذه السنة الجامعية بحثا لتتبع وضعية الإدماج المهني لدى خريجي السنة الجامعية الفارطة.

- ✓ معدل الاتصال 100٪ (شمل 75 خريجا).
- ✓ معدل الإجابة 77,3٪ (58 إجابة).

الخلاصات العامة هي على الشكل التالي:

- ✓ نشيطين: 83% من بين المجيبين (6% في طور التدريب أو التدريب ما قبل التوظيف. و77% مزاولة لعمل).
- ✓ متابعة الدراسة: 8% من بين المجيبين.
- ✓ بحث عن وظيفة/عمل: 9% من بين المجيبين

البحث العلمي

خلال هذه السنة الدراسية، نظم أساتذة المدرسة مجموعة من الفعاليات العلمية أهمها المؤتمر الدولي الأول للنظام الذكي وعلوم البيانات First International Conference on Smart System et Data sciences (ICSSD'2019) وذلك يومي 3-4 أكتوبر 2019، بمدرسة علوم المعلومات.

تنمية القدرات

تهدف المدرسة إلى تنمية قدرات طلبتها وذلك من أجل تعزيز إمكانيات إدماجهم المهني بعد التخرج، مستعينة في ذلك بالمراجع الدولية.

خلال هذه الفترة أولت المدرسة أهمية خاصة إلى تنمية قدرات الطلبة فيما يخص "تدبير المشاريع". وفي هذا الإطار، تمكنت المدرسة من تسجيل 72 طالبا بالسنة الثالثة لسلك المهندس بالمدرسة وانخراطهم الجماعي لدى Project Management Institute" "(PMI)، في إطار برنامجها "Group Student Membership (GSM)" حيث سيستفيد الطلبة في إطار هذا البرنامج من الولوج المجاني للموارد التكوينية.

من جهة أخرى، تهدف المدرسة إلى ملاءمة المراجع الدولية والتكوين على مستوى مقرراتها، وعليه عملت على الانخراط في منصات للتكوين عن بعد(e-learning) ، تابعة ل "Oracle Academy"و ."Huawei ICT Academy"في انتظار توسيع الانخراط إلى منصات أخرى.

وفي إطار هذا الانخراط، يستفيد طلبة المدرسة من التكوينات في التكنولوجيات المتقدمة الدقيقة التي تساعدهم على الحصول على شهادات Oracle وHuawei، مع تطوير المواهب بالمهارات الملائمة لتكنولوجيا المعلومات.

المدرسة في مواجهة جائحة كوفيد-19

نتيجة لتطور الوباء المرتبط بجائحة كوفيد-19والتوجيهات الصادرة عن السلطات المغربية لاحتواء انتشار الفيروس، قررت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بإنهاء الفصول الدراسية الحضورية اعتبارًا من 16 مارس 2020، واستبداله بالتعليم عن بعد كإجراء لضمان استمرارية النشاط التعليمي داخل المؤسسات التعليمية.

لمواجهة هذا الوضع، وضعت مدرسة علوم المعلومات "خطة للاستمرارية البيداغوجية" خلال فترة الحجر الصحي.

استندت هذه الخطة إلى وضع تعليمي عن بعد يجمع بين التعليم المتزامن والغير متزامن، اعتمادا على منصتين إلكترونيتين:

- ✓ تعليم عن بعد غير متزامن عبر منصة خاصة بالمدرسة : http://elearning.esi.ac.ma
- ✓ تعليم عن بعد متزامن عبر منصة Microsoft Teams: http://www.office.com

2.2 برنامج العمل 2021 لتكوين الأطر في علوم المعلومات

فيما يخص برنامج العمل برسم سنة 2020-2021، فإن المدرسة، وبناء على نقص عدد الأساتذة المقيمين الناتج خصوصا على إحالة بعضهم على التقاعد دون إمكانية تعويضهم، واعتبارا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013، فإنه من الضروري تخصيص مناصب مالية للمدرسة برسم السنة المالية 2021 لسد العجز المسجل.

كما تود المدرسة ترسيخ البحث العلمي عبر إحداث مركز لدراسة الدكتوراة بها. ومن تم، يتوجب توفير عدد كاف من الأساتذة من فئة "أستاذ للتعليم العالي ."PES – لذلك، تلتمس

المدرسة تعزيز الادماج بهذه الفئة برسم السنة المالية 2021، حتى يتسنى توفير ظروف اعماد الملف من لدن قطاع التعليم العالي.

في نفس الإطار، واعتبارا لكون المدرسة تعمل على فتح تكوينين جديدين من مستوى سلك المهندس خلال السنة الجامعية 2021-2022، فإنه من الضروري الرفع من مستوى التأطير البيداغوجي والتقني وذلك بتمكينها من جلب أساتذة غير قارين من خارج المؤسسة (بالمغرب والخارج) وذلك بتوفير ميزانية كافية لأداء مستحقاتهم.

في مجال التكوين الأساسي

ستقوم المدرسة بالعمل على تنويع العرض البيداغوجي عبر خلق مسالك جديدة لسلك المهندس، يمكن المدرسة من التموقع الإيجابي بين مدارس المهندسين الأخرى.

في مجال البحث العلمي

ستسهر المدرسة على دعم مشاركة الأساتذة في الفعاليات العلمية الوطنية، وكذا المشاركة في طلبات عروض مشاريع للبحث. كما ستحرص المدرسة على تنظيم أنشطة علمية وخاصة المؤتمر الدولي الثاني للنظام الذكي وعلوم البيانات والمدرسة الموضوعاتية 2021 "التعلم العميق وعلوم البيانات.

البرنامج الرابع: القيادة والدعم

1- تحديث التدبير الإداري وتثمين الكفاءات:

1.1 الإنجازات خلال سنة 2020:

في مجالات التدبير الإداري والمالي وتنمية الكفاءات، قامت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2020، بمجموعة من الأنشطة يمكن تلخيصها كالتالي:

1.1.1 تدبير الموارد البشرية:

- ✓ إنجاز حصيلة الكفاءات المتوفرة لدى أطر المندوبية السامية للتخطيط من أجل توظيف أمثل لنتائج الدراسة الخاصة بتحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات.
- ✓ مواصلة تزويد النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية بمجموع المعلومات والمعطيات التي ستتمخض عن هذه الدراسة.

2.1.1- التكوين المستمر:

في إطار تنفيذ مخطط التكوين المستمر برسم سنة 2020، تم تكوين ما مجموعه 217 موظفا ينتمون إلى مختلف المصالح المركزية والجهوية. وشمل هـذا التكوين تكوينا حضوريا في 4 محاور في ميدان النفقة العمومية والمحاسبة.

ونظرا لدخول حالة الطوارئ الصحية حيز التنفيذ في 20 مارس 2020 بسبب تفشي وباء فيروس كورونا كوفيد- 19 تم إنجاز تكوينات عن بعد لتعزيز وتقوية قدرات الموظفين في 65 محورا، وذلك في عدة ميادين مهنية وتدبيرية. إضافة إلى ذلك، فقد

تمت مواصلة التكوين في اللغة الانجليزية، إذ تم تنظيم دورتين تكوينيتين خلال نفس السنة لفائدة 80 مشاركا.

3.1.1 - تحديث التدبير الإداري والمالي:

في هذا المجال، واصلت المندوبية السامية للتخطيط جهودها في تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، حيث تم إعداد مشروع نجاعة الأداء برسم فترة 2021-2023 ومشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2021، وذلك في إطار الهيكلة الجديدة للميزانية المرتكزة على البرامج، إضافة إلى إعداد البرمجة الميزانياتية برسم الثلاث سنوات 2021-2023.

وفي هذا الإطار، تمت مواكبة مصالح المندوبية السامية للتخطيط عبر عقد اجتماع موسع شارك فيه المسؤولون عن المصالح المكلفة بالتدبير بالمندوبية ومساعدوهم. ونظرا للظروف الاستثنائية الصحية التي عرفتها بلادنا، تم مواصلة الاتصال مع هذه الفئة عبر التواصل الرقمي، إضافة إلى مشاركتها في أشغال لقاء عن بعد "ويبنير" نظمته مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة كان الهدف منه تجويد ما تم إنجازه في السنوات الفارطة .

وتجدر الإشارة كذلك إلى الدعم والمواكبة اللذين تم بذلهما لفائدة المصالح المكلفة بإنجاز البحوث الإحصائية في إطار النفقات المتعلقة بتوفير الدعم اللوجستيكي لهاته المصالح خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، ، إذ تم القيام بانخراطات جديدة مع شركة اتصالات المغرب لفائدة الأطر والباحثين الإحصائيين ساهمت في إنجاز عدة بحوث إحصائية، مما أتاح للمندوبية من مواصلة جمع ونشر البيانات الإحصائية.

وبخصوص أنشطة **الرقابة الداخلية**، فقد تم القيام، على مستوى مواكبة تنفيذ البرنامج المتعلق بتدبير الموارد البشرية والشؤون العامة، بالأعمال التالية:

- ✓ إعداد دليلين شاملين للمساطر الخاصة بتدبير شؤون الموظفين (دليل المكلف بالتدبير ودليل الموظف)، تم توزيعها على المديريات المركزية والجهوية ؛

- ✓ تنظيم ورشات عمل مع المكلفين بتدبير شؤون الموظفين بهدف توحيد منهجية العمل داخل المندوبية وكذا تعزيز مهاراتهم من أجل الرفع من كفاءاتهم وتحسين آدائهم؛
- ✓ إدراج مختلف المساطر المتعلقة بإدارة الموارد البشرية وكذا القرارات والوثائق النموذجية التي تم تحيينها في نظام التدبير المندمج للموارد البشرية (AGIRH)؛
- ✓ إعداد قوائم تتضمن مختلف المعلومات ومؤشرات إدارة الموارد البشرية قصد تعزيز التواصل وتبادل المعلومات بين مختلف المسيرين بالمصالح المركزية والجهوية ، وضمان أداء المهام بالسرعة والنجاعة اللازمتين.

4.1.1- تطوير النظام المعلوماتي:

قامت المندوبية السامية للتخطيط في هذا الصدد بإنجاز الأنشطة التالية :

مواصلة الأعمال المتعلقة بنظام التدبير الإلكتروني للمراسلات قصد تعميمه على كافة مكاتب الضبط التابعة لمختلف مصالح المندوبية السامية مركزيا وجهويا ؛

مواصلة تقوية الأمن المعلوماتي والذي سيتم وضعه بالمقر التابع للمندوبية بأكدال الرباط و كذا إصلاح النظام الهاتفي بنفس المقر والذي تأخر بسبب الظروف الصحية التي تعرفها بلادنا خلال سنة 2020 .

5.1.1 – تتبع الشؤون القانونية والمنازعات:

في مجال الشؤون القانونية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بالأنشطة التالية:

النصوص القانونية المصادق عليها:

- ✓ المرسوم رقم 2.19.1083الصادر في 27 أبريل 2020 (3 رمضان 1441) بتحديد العناصر الداخلة في تركيب الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك والذي يدخل في إطار تحديث منظومة المؤشرات الاحصائية طبقا لتوصيات

صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، حيث قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد رقم استدلالي جديد يعتمد سنة 2017 كسنة أساس.

- ✓ قرار لرئيس الحكومة يتعلق بالمصادقة على دفتر الضوابط البيداغوجية المتعلقة بسلك الماستر بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

النصوص المعروضة على مسطرة المصادقة:

يتعلق الأمر بمشاريع نصوص التالية:

- ✓ مشروع قانون يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني وكذا المرسوم المتعلق بالمجلس الوطني للمعلومة الإحصائية؛
- ✓ مشروع قانون يتعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان المندوبية السامية للتخطيط .

نصوص قانونية في طور الإعداد أو الدراسة:

في إطار تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، ستعمل المندوبية السامية للتخطيط على إعداد النصوص القانونية اللازمة بهذا الخصوص، وذلك تطبيقا لما ورد في منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2020/17 بتاريخ 27 أكتوبر 2020.

كما أعدت مشروع مرسوم بشأن نظام خاص بموظفي المندوبية السامية للتخطيط المكلفين بالبحوث الإحصائية سيتم إحالته على مساطر المصادقة.

كما تسهر المندوبية على تتبع المنازعات القضائية بتنسيق مع الوكالة القضائية للمملكة والعمل على تنفيذ الأحكام القضائية.

2- 1 برنامج العمل لسنة 2021 :

1.2. 1- تدبير الموارد البشرية:

تعتزم المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2021، استئناف الدراسة المتعلقة بالتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات بعد أن توقف إنجازها خلال سنة 2020 بسبب الظروف

الصحية التي عرفتها بلادنا من جراء جائحة كورونا، وتتمحور هذه الدراسة حول إنجاز العمليات التالية:

- ✓ تحليل مختلف مواصفات الموارد البشرية ووضع بيانات تركيبية حول ديمغرافية موظفي المندوبية السامية للتخطيط وتطور مساراتهم المهنية وتحديد التفاوتات الكمية والنوعية على مستوى الكفاءات مع تحديد الوظائف والكفاءات المستجدة والحرجة والمتقادمة.
- ✓ اقتراح الحلول والتدابير الممكنة ضمن مخطط يحدد كل الإجراءات التي يتعين اتخاذها على المدى المتوسط من أجل تدارك التفاوتات الكمية والنوعية وضمان تطور أمثل للموارد البشرية (مخطط التكوين، مخطط الحركية، مخطط إعادة توجيه المسارات المهنية، مخطط التوظيف، إلخ).
- ✓ إعداد نموذج للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات يمكن من تدبير عقلاني للموارد البشرية وتطوير حقيبة كفاءات المندوبية السامية للتخطيط على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- ✓ تزويد نظام معلومات الموارد البشرية (AGIRH)، بمجموع المعطيات والمعلومات المستخلصة من دراسة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.

.2.1.2.- مواصلة تنفيذ المخطط الثلاثي للتكوين المستمر 2021-2023:

في إطار مواصلة أوراش التكوين المستمر قامت مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة بوضع برنامج تكوين لمدة ثلاث سنوات (2021-2023) لفائدة موظفي المندوبية، ويشمل هذا التكوين كل من ميادين التحول الرقمي واللامركزية الإدارية وأهداف التنمية المستدامة وتنمية القدرات الإدارية والتدبير الإداري والمالي واللغات.

كما سيتم مواكبة هذا البرنامج بتنظيم بعدة دورات تكوينية عن بعد.

3.1.2– مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

ستعمل المندوبية السامية للتخطيط من خلال مصالحها المختصة على مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية طبقا لجدولة تنزيله، وذلك بالتنسيق مع

مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وذلك من خلال إعداد تقرير نجاعة الأداء لسنة 2020 وتحيين البرمجة الميزانياتية للفترة 2022-2024 والتي يتم إعدادها من طرف جميع مصالح المندوبية. إضافة إلى هذا، ستعمل المندوبية على تهيئ مشروع نجاعة الأداء لنفس الفترة وذلك بالموازاة مع إعداد القانون المالي لسنة 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح المندوبية السامية للتخطيط ستعمل باستمرار على تجويد مضامين كل الوثائق لكي تستجيب أكثر للأهداف والمقتضيات الهيكلية للقانون التنظيمي لقانون المالية.

وبخصوص **الرقابة الداخلية**، يشمل برنامج العمل لسنة 2021 النقط التالية:

- ✓ تحيين مساطر التدبير المالي والمحاسبي من أجل تمكين مختلف المتدخلين بالمصالح المركزية واللاممركزة من ضبط مختلف العمليات والإجراءات الواجب إتباعها لإعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية، طبقا للمستجدات القانونية والتنظيمية والهيكلية مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي في تقديم الميزانية؛
- ✓ تتبع إعداد وتنفيذ مشروع نجاعة الأداء المرافق لمشروع الميزانية، بما في ذلك الأهداف المسطرة ومؤشرات نجاعة الأداء؛
- ✓ إعداد دليل سياسات وإجراءات الشراء الخاص بالمندوبية وكذا دليل حول مؤشرات الرصد والأداء الخاصة بتدبير الطلبيات العمومية. سيمكن هذا الدليل من إعطاء تعريف مفصّل لوظيفة تدبير الشراءات والمخزون ووصف مهام مختلف الوحدات المتدخلة في هذا الشأن بمختلف المصالح المركزية والجهوية وكذا من تحديد أنواع الشراءات وتصنيفها ووضع القواعد المهنية للشراء؛
- ✓ مواكبة رقمنة المساطر الخاصة بتدبير الشراءات سواء عن طريق الصفقات العمومية أو عن طريق سندات الطلب؛
- ✓ تهييئ دلائل المساطر المتعلقة بالشؤون القانونية وتدبير المنازعات وإعداد نماذج للعقود والاتفاقيات التي يتم العمل بها من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

4.1.2- تطوير النظام المعلوماتي الخاص بالبنية التحتية والتدبير الإداري:

في هذا المجال ، تعتزم المندوبية السامية خلال سنة 2021 القيام بتأهيل بنية نظام شبكة الهاتف على مستوى مقر ملحقة المندوبية بأكدال وذلك في إطار تحسين بنية النظام المعلوماتي الحالي.

بالإضافة إلى ذلك ، وبهدف تقوية آلية أمن النظام المعلوماتي ، سيتم تجديد ترخيص نظام UTM FortiGate المعتمد بالمقر المركزي للمندوبية وكذا البرنامج المضاد للفيروسات قصد ضمان حماية أنظمة المعلومات المثبتة بالمقر المركزي للمندوبية و ملحقتها الكائنة بالرباط أكدال.

ومن أجل تحسين حظيرة تطبيقات الأنظمة المعلوماتية، ستعمل المندوبية على تحديث تطبيق تدبير المخزون من خلال إدماج وحدة تدبير الممتلكات وتجديد التطبيق المعلوماتي الخاص بتدبير حظيرة المركبات.

وبخصوص مشروع التدبير الإلكتروني GED / GEC، من المقرر مواصلة تعميم استخدام نظام التدبير الإلكتروني للمراسلات على جميع مكاتب الضبط التابعة للإدارات المركزية.

5.1.2.– تتبع الشؤون القانونية:

بهذا الخصوص سيتم القيام بالأعمال التالية:

- ✓ مواصلة تتبع وتحيين التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بالمندوبية السامية للتخطيط؛
- ✓ السهر على دراسة مشاريع النصوص القانونية والتنسيق مع الجهات المعنية قصد عرضها على مصالح المصادقة؛
- ✓ مواصلة تتبع المنازعات القضائية المعروضة على محاكم المملكة؛
- ✓ الانخراط في تطبيق نظم التدبير الالكتروني للوثائق، وفقا لمخطط التدبير الذي أعدته المندوبية؛

- ✓ دراسة الجانب القانوني للعقود والاتفاقيات التي تبرمها المندوبية؛
- ✓ مواصلة تتبع ملف التصريح الإجباري بالممتلكات؛

القيام بتدابير وأعمال اليقظة القانونية والسهر على احترام علامات المندوبية (الشعار والرسوم والنماذج)

2-مجال التوثيق:

1.2 الإنجازات خلال سنة 2020 في مجال التوثيق:

قامت المندوبية السامية للتخطيط، عبر المركز الوطني للتوثيق، خلال سنة 2020 بمواصلة مجهوداتها الرامية إلى إغناء الرصيد الوثائقي الوطني الذي أصبح يناهز 371.724 وثيقة تغطي مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة للمملكة.

بالنسبة للبوابة التوثيقية "أبحث" فقد تم إغناؤها ب 7298 وثيقة ومصدر منها 4871 وثيقة همت مجال الدعم المدرسي ليصل الرصيد الوثائقي الإجمالي للبوابة إلى 199.931 وثيقة.

وبخصوص المكتبة الافتراضية "رفوف" فقد تم إغناؤها ب 805 وثيقة ليصل العدد الإجمالي إلى 14.095 وثيقة.

أما في مجال الرصد فقد تم تحيين البوابات الموضوعاتية لقاعدة المعطيات "مراصيد" ب 14.339 وثيقة إلكترونية جديدة في سنة 2020 ليصل العدد الإجمالي إلى 157.698 وثيقة وذلك من خلال رصد 5.754 مصدر معلومات وطني وأجنبي.

و تجدر الاشارة إلى أن عدد مستعملي منتوجات وخدمات المركز الوطني للتوثيق بلغ خلال السنة الجارية 177.512 مستعمل.

كما تم القيام ب:

- ✓ تنظيم يوم دراسي حول المركز الوطني للتوثيق وذلك للبحث عن تموقع جديد للمركز داخل المنظومة الوطنية للوثائق والمعلومات؛
- ✓ وضع مشروع تطوير للمركز الوطني للتوثيق والشروع في تنفيذه؛
- ✓ إنشاء منصة إلكترونية للإيداع المؤسساتي للوثائق لدى المركز.-http://e-depot.cnd.hcp.ma

- ✓ إنشاء صيغة أولية لموقع أنترانيت خاص بالمندوبية السامية للتخطيط (Intranet)؛
- ✓ إنشاء ونشر قاعدة معطيات نصية جديدة في مجال الدعم المدرسي مساهمة من المركز -خلال فترة الحجر الصحي- في دعم التعليم عن بعد الموجه لتلاميذ التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي إضافة إلى التعليم الأولي والتربية الدامجة؛
- ✓ إبرام إتفاقية شراكة وتعاون بين المندوبية السامية للتخطيط وغرفتي البرلمان: مجلس المستشارين ومجلس النواب؛
- ✓ نشر وتوزيع 480 نشرة إلكترونية أسبوعية عبر البريد الالكتروني للمستعملين المنخرطين وذلك في مجالات مختلفة متعلقة ببوابات "مراصيد"؛
- ✓ إدارة وتحيين جميع المواقع الإلكترونية للمندوبية السامية للتخطيط بما فيها المؤسساتية والموضوعاتية والجهوية والإقليمية مع كل ما يتطلب ذلك من استضافة في مركز الإعلاميات التابع للمركز الوطني للتوثيق وتأمينها وتوفير اسم مجالها (Nom de domaine) على الأنترنيت؛
- ✓ إدارة واستغلال النظام المعلومياتي الخاص بالعمل التشاركي بين مسؤولي وأطر المندوبية السامية للتخطيط (G Suite)
- ✓ إدارة واستغلال منصات توزيع النشرات والحملات الإخبارية (Newsletter et E-Mailing)؛
- ✓ إدارة وتتبع حسابات وصفحات المندوبية السامية للتخطيط على مواقع الشبكات الاجتماعية (Facebook, Twitter, Youtube ...)؛
- ✓ توفير إمكانية العمل عن بعد، بسبب جائحة COVID-19، بشكل تام بفضل البرمجيات والكفاءات التي يتوفر عليها المركز مما أتاح له ضمان استمرار عمله بصفة عادية عن بعد مع تأمين جميع معطيات ونظم المعلومات للمركز.

2.2برنامج العمل لسنة 2021 في مجال التوثيق:

تعتزم المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2021 إثراء رصيد "مراصيد" من خلال توسيع مجال الرصد بانتقاء وجمع مصادر معلومات جديدة ليصل عددها الإجمالي إلى 6.000 مصدر. كما ستعززها برصد الشبكة الخفية (WebInvisible) ، حيث تنوي تحيين البوابات

القطاعية الموضوعاتية بوثائق إلكترونية جديدة، ليصل عددها إلى 167.700 كما سيتم العمل على الاستمرار في نشر وتوزيع النشرات الإلكترونية.

إضافة إلى ذلك ستعمل المندوبية خلال سنة 2021 على:

- ✓ جمع وتحليل ونشر 4620 وثيقة الكترونية وورقية عبر بوابة البحث "أبحث"؛
- ✓ إغناء رصيد المكتبة الافتراضية "رفوف" عبر إدماج بيانات الأرصدة الوثائقية للمكتبات الجهوية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط في ROFOOF Multisite ؛
- ✓ إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون بين المندوبية السامية للتخطيط وأهم الوزارات والمؤسسات والهيآت المنتجة للمعلومات ببلادنا.
- ✓ اقتناء حلول جديدة للأمن المعلوماتي ولتطوير نظام الخوادم الافتراضية لمركز المعلوميات التابع للمركز الوطني للتوثيق.
- ✓ تصور منظومة إعلاميائية شمولية للتدبير الوثائقي للمركز دامجة لجميع العمليات؛
- ✓ مواصلة تنفيذ مشروع تطوير المركز الوطني للتوثيق .

3- نظم المعلومات الإحصائية:

1.3 الإنجازات خلال سنة 2020 في نظم المعلومات الإحصائية:

في إطار تنزيل استراتيجية التحول الرقمي الذي انخرطت فيه المندوبية السامية للتخطيط ومواكبة لتحقيق أهداف وغايات هذه الاستراتيجية التي يكمن جوهرها في تحديث وعصرنة طرق اشتغال المندوبية، عرفت سنة 2020 امتدادا لأنشطة ومشاريع السنة المنصرمة واعتماد أساليب رقمية جديدة خصوصا في ظل الجائحة العالمية التي تمر بها بلادنا. وتتمثل أهمها في:

- ✓ **صيانة المنصة المخصصة لنشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتحيين سلسلة من مؤشراتها** بهدف توفير المعطيات الكفيلة بتتبع وتقييم أهدافها، وكذلك لضمان سلاسة تصفح الموقع والولوج إلى المعطيات المتاحة بشكل سهل ومرن؛
- ✓ **تطوير التطبيق المعلوماتي الخاص بنشر معطيات البحث الوطني حول استعمال الوقت** http://budget-temps.hcp.ma. ويتيح هذا التطبيق فرصة سانحة

للمستعملين من أجل القيام بتوليفات متعددة، وفق اهتماماتهم، لمجموعات من الأنشطة (فسيولوجية، مهنية، منزلية، تعليمية، اجتماعية، ترفيهية ودينية) وذلك باعتماد تقنيات تفاعلية تحتوي على أسئلة وإجابات مخصصة، مما يسمح بنشر المعطيات الإحصائية بطريقة شخصية ومبسطة لاستهداف شرائح متنوعة من مستعملي المعلومة الإحصائية.

✓ **إنشاء منصة معلوماتية موحدة لإدارة الاتصالات الهاتفية والعمل عن بُعد** من أجل ضمان استمرارية تنفيذ البحوث الإحصائية لدى الأسر والمقاولات خاصة في الظروف الصحية الراهنة. وتتيح هذه التقنية إمكانية ربط اللوحات الالكترونية للباحثين بالمنصة بواسطة الانترنيت عبر شبكة افتراضية خاصة(Virtual PrivateNetwork). كما توفر مجموعة من الخدمات من أهمها، توحيد رقم الاتصال بالنسبة لجميع المستعملين وإجراء المكالمات انطلاقا من اللوحات الالكترونية والتوزيع التلقائي للمكالمات وتسجيل وفوترة المكالمات والتوفر على قاعدة بيانات وإحصائيات متنوعة لتتبع إنجاز الأشغال؛

✓ **اعتماد أنظمة قواعد بيانات جديدة (PostgreSql)** مجانية ومفتوحة المصد، تتيح استخدامها بشكل مجاني وغير محدود من حيث المشاريع، الشيء الذي سيمكن من ترشيد النفقات من جهة، ومن جهة أخرى، أثبتت هذه الأنظمة نجاعتها في مشاريع التحول الرقمي من خلال استعمالها على نطاق واسع خصوصا في إطار مشاريع التعاون والشراكات الدولية.

✓ **رقمنة البحوث الخاصة ب"كوفيد" لدى الأسر والمقاولات**، مما مكن من تسهيل تجميع المعطيات لاسيما خلال فترة الحجر الصحي، إذ تم الاعتماد، بشكل حصري، على تقنيات العمل عن بعد في تثبيت البرمجيات وتكوين الباحثين والمشرفين على هذه العمليات، فضلا عن تجميع المعطيات الخاصة بها حصريا عن طريق المكالمات الهاتفية لما اقتضته الظرفية الصحية آنذاك.

✓ **إحداث منصة لتتبع تفشي الوباءCOVID19** على الصعيدين الوطني والدولي، وكذا استشراف ومحاكاة منحى تطور الوباء اعتمادا على نماذج معلوماتية معروفة. يتم تجميع المعطيات بشكل تلقائي انطلاقا من بيانات ضخمة (Bigdata) من مصادر تعد من بين

الأكثر موثوقية عالميا كجامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة، والمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها في الاتحاد الأوروبي، والمنظمة العالمية للصحة فضلا عن الإحصائيات التي تنشرها وزارة الصحة كمصدر يومي ورسمي على المستوى الوطني.

✓ **تعزيز وسائل العمل عن بعد، في ظل الوضعية الصحية الراهنة**، تم تعزيز وسائل العمل عن بعد عبر توفير مجموعة من الخدمات الرقمية من بينها إنشاء شبكة افتراضية خاصة (Virtual private network) وضعت رهن إشارة الموظفين لضمان استمرارية العمل والولوج الآمن للأنظمة المعلوماتية.

✓ **رقمنة العمليات الإحصائية الدائمة:** في إطار متابعة سيرورة التحديث، شهد تطبيق البحث الوطني حول التشغيل إعادة بناء وهيكلة، وذلك بهدف الاستجابة للقيود التقنية الجديدة المتعلقة بمركز معالجة البيانات وأيضًا للاستفادة من التقنيات الجديدة والمزايا التي تم إدراجها، اذ تم تصميم نظام متكامل يتضمن أربعة تطبيقات يختلف نوعها باختلاف مستخدميها حيث نجد:

- تطبيق جوال بالنسبة للباحث، أعيدت برمجته كليا على نظام "أندرويد" ويسمح باستعمال لوحات جديدة بذاكرة أكبر ومعالج أقوى، وذلك مراعاة لطبيعة عمل الباحث التي تتطلب التنقل الدائم.
- تطبيق المراقبة وتعداد وحدات العينة بالنسبة للمراقب، أعيدت برمجته أيضا باستعمال لغة"C#"على أجهزة "مايكروسوفت ويندوز" ويتيح إمكانيات جديدة للمراقب في إدارة الجولة ومراقبة الاستمارات باستعمال جهاز حاسوب محمول بمميزات جيدة.
- منصة معلوماتية تحتوي على تطبيقين للويب بالنسبة للمشرف الجهوي و المركزي، تمت برمجتها كليا من البداية، تتيح إمكانيات وميزات جديدة من شأنها تسهيل مهمة الإشراف وإعطاء نظرة واضحة وآنية على تقدم الأشغال المبرمجة. تتوفر المنصة على قاعدتي بيانات على الصعيد المركزي ويتم التواصل بين التطبيقات عن طريق تقنية خدمة الويب webservices اعتمادا على شبكة افتراضية خاصة والتي تضمن تبادل المعطيات بطريقة سريعة وآمنة.

✓ **رقمنة تطبيقات حساب وتدبير الأرقام الاستدلالية والمؤشرات الإحصائية**، بما فيها مؤشر الأثمان عند الاستهلاك، فبعد تغيير سنة الأساس من 2006 إلى 2017، أصبح من الضروري تحديث وتطوير هذا التطبيق لمواكبة التطورات الجديدة.

✓ **مركز إدارة البياناتData Management Center:**

يعتمد مشروع إنشاء مركز إدارة البيانات، انطلاقا من تراكم التجارب السابقة، على تصور جديد ورؤية موحدة لاستقبال واستغلال وتخزين ونشر المعطيات بشكل آمن، وذلك من خلال العمل على إنشاء وتجهيز مركز إدارة البيانات يعنى بهذا الغرض، ويعقب هذا التحديث ضرورة تطوير وتكييف البنية التحتية للشبكات المعلوماتية واقتناء الأجهزة والبرمجيات اللازمة وتكوين الأطر المعلوماتية في المجالات المتعلقة بالموضوع فضلا عن وضع استراتيجية للأمن المعلوماتي واستراتيجية لحفظ وتخزين البيانات.

✓ **المنصة الخاصة باليوم العالمي للإحصاء:**

إحتفالا باليوم العالمي للإحصاء في دورته الثالثة الموافقة ل 20 أكتوبر 2020 تحت شعار: "ربط العالم ببيانات يمكننا الوثوق بها"، قامت المندوبية السامية بتطوير منصة رقمية خاصة، وذلك من أجل تسليط الضوء على الدور الأساسي الذي تلعبه الإحصائيات الرسمية خصوصا في ظل الظرفية الصحية الحالية. ويمكن من خلال هذه المنصة متابعة أنشطة وفعاليات هذه الدورة على طريقة Webinaire وتقنية البث الحي والمباشر من المنصة وأيضا عبر وسائط التواصل الاجتماعي. تحتوي المنصة على جميع الوثائق والموارد والفيديوهات المتاحة الخاصة بالدورتين السابقتين، وسيتم تزويدها بموارد الدورة الحالية فور توفرها. كما تقدم هذه المنصة البرنامج الكامل لفعاليات الدورة وفضاء لتسجيل المشاركين وتأكيد حضورهم.

2.3برنامج العمل لسنة 2021 في مجال نظم المعلومات الإحصائية

في إطار متابعتها لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط مجهوداتها الحثيثة في تنزيل مخططها المديري للنظام المعلوماتي ويتضمن برنامج عمل 2021 الاشغال والمشاريع التالية:

✓ **تطوير نظم المعلومات الإحصائية**: تحديث وتحيين النظام المعلوماتي الإحصائي من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية وذلك من خلال:

✓ **تطوير البنية التحتية**: ويشمل كل المعدات والتجهيزات المعلوماتية، بما في ذلك:

- أجهزة وبرمجيات الكمبيوتر (حواسيب العمل الثابتة، أجهزة الكمبيوتر المحمولة، اللوحات الرقمية، أنظمة تطوير التطبيقات المعلوماتية، ...)
- الشبكات وأمن نظم المعلومات.
- كل ما يتعلق بتهيئة وتجهيز مركز إدارة البيانات بدءا باقتناء التجهيزات المعلوماتية، بما فيها الخوادم المعلوماتية، أجهزة الشبكات المعلوماتية، وأجهزة تخزين واسترجاع البيانات. كما يستوجب زيادة مستوى الصبيب ودعم خطوط الأنترنت، ووضع سحابة إلكترونية تشاركية خاصة ومخصصة للعمليات الإحصائية المجمعة بواسطة تقنيتي «CAPI »للأجهزة اللوحية و تقنية التجميع عبر المنصة الموحدة للمكالمات الهاتفية.
- استكمال وتعميم وضع آليات العمل عن بعد والتداول عن طريقا لفيديو.
- وضع خارطة نظام المعلومات: إدارة نظام جرد معدات تكنولوجيا المعلومات.
- دعم مستخدمي أنظمة المعلومات: التكوين، الإشراف، إدارة الطلبات، المساعدة، التدخلات التقنية، الصيانة.
- الربط والاتصال الآمن بين أنظمة المديريات المركزية.

✓ **رقمنة وتطوير نظم المعلومات الإحصائية: وذلك من خلال العمل وفق خارطة الطريق الخاصة بالتحول الرقمي التي تشمل:**

- رقمنة العمليات الإحصائية الجديدة.
- تقديم خدمة الولوج إلى البيانات الفردية المفتوحة (opendata) والحصول على الخدمات الإحصائية الخاصة.
- إدارة وصيانة قواعد البيانات والمنصات الإحصائية.
- تطوير منصة إدارة الأعمال المشتركة للعمليات الإحصائية (workflow)، بما فيها البيانات والبيانات الوصفية.

- الأعمال التحضيرية للإحصاء العام للسكان والسكنى ودراسة الحلول التكنولوجية الممكنة في مجال الأعمال الخرائطية.
- الإدراج التجريبي لوسائل وبرامج ذكاء الأعمال (Business Intelligence) ومنصة للبيانات الضخمة BIG DATA.

4-التعاون الدولي:

في ظل الظروف الصحية الناتجة عن جائحة كورونا، والتي طبعت هذه السنة منذ بداية شهر مارس، ونظرا للإجراءات الاحترازية التي التزمت بها المندوبية السامية للتخطيط خلال هذه السنة، عرفت أنشطة التعاون الدولي تغييرا نوعيا سواء من حيث مضمونها أو توقيتها، فقد تم توجيه هذه الأنشطة للإستجابة للحاجيات الجديدة التي ترتبت عن الجائحة، من استشارات فنية وتداريب وورشات عن بعد وتفعيل الأنشطة المبرمجة تدريجيا باستعمال تقنيات التواصل عن بعد.

1.4- العلاقات التشاركية:

في إطار مهامها، تعمل المندوبية على تحديث وتنمية النظام الوطني للمعلومات الإحصائية وذلك وفق المعايير والتوصيات الدولية، حيث واصلت مساهمتها في التفكير والنقاش في ميدان الإحصاء على الصعيد الدولي، وذلك عبر مشاركتها في مختلف الاستشارات والنقاشات الدولية والجهوية، سواء الحضورية منها أو الافتراضية، حيث قامت بتوقيع عدة اتفاقيات مع منظمات وهيئات دولية خلال السنوات الأخيرة، نذكر منها تلك التي همت سنة 2020:

- ✓ اتفاقية شراكة استراتيجية مع المكتب الإحصائي الإيطالي بهدف دعم المندوبية السامية للتخطيط في مشروعها لرقمنة خطوط إنتاجها الإحصائية وتعزيز التعاون الثنائي في مجال الإنتاج الإحصائي.
- ✓ اتفاقية شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بهدف توحيد الجهود لإنتاج معطيات وأبحاث تستهدف الأسر وأطفالها. ويرتكز هذا البرنامج الذي تم إعداده في ظل الأزمة الصحية الراهنة التي سببها فيروس كورونا المستجد، على محورين، يهدف أولهما إلى دعم بحث وإنتاج البيانات المتعلقة بالأثر الاجتماعي والاقتصادي للفيروس على المجتمع المغربي وخاصة فئة الأطفال، فيما يتعلق

المحور الثاني بأهداف التنمية المستدامة، حيث ستعمل المؤسستان على تجميع خبراتهما لإجراء دراسات تحليلية خاصة بأهداف التنمية المستدامة تستهدف فئة الأطفال والشباب.

- ✓ برنامج عمل سنوي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي تجمعه والمندوبية السامية للتخطيط شراكة استراتيجية وتاريخية منذ حوالي 45 عامًا. وتهدف هذه الشراكة الى تعميق الدراسات والبحوث الديموغرافية، لتشمل مواضيع متعددة، مثل الهجرة الدولية، والعائلة، وبصفة عامة السكان والتنمية. كما تهدف إلى دعم إعداد قواعد بيانات جهوية وتعزيز قدرات الجهات في مجال إنتاج واستعمال وتحليل المعلومة الإحصائية.
- ✓ في إطار مساعيها لتوسيع مجالات التعاون، قامت المندوبية السامية للتخطيط ببلورة برنامج تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة وبتمويل من الاتحاد الأوروبي حول دعم إدماج النوع الاجتماعي في انتاج وتحليل المعلومات الاحصائية.
- ✓ كما تم الاتفاق مع السفارة الكندية بالمملكة المغربية لدعم برنامج مشترك حول تعزيز انتاج وتحليل احصائيات النوع الاجتماعي.

2.4- أنشطة التعاون الدولي خلال فترة الحجر الصحي:

واظبت المندوبية السامية للتخطيط على استمرارية خدماتها الاعتيادية على جميع الأصعدة، ومنذ بداية تفشي الفيروس في المغرب، اتخذت المندوبية العديد من القرارات لتكييف أنشطتها مع هذا السياق الجديد. وفي إطار أنشطة التعاون الدولي، عملت المندوبية على استكمال تفعيل شراكاتها الاستراتيجية مع شركائها الدوليين بحيث :

قامت المندوبية السامية للتخطيط، بدعم من منظومة الأمم المتحدة بالمملكة المغربية، بإصدار تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة في المغرب، والذي تم عرضه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بنيويورك خلال شهر يوليوز المنصرم.

في إطار تفعيل اتفاقية التعاون مع المكتب الإحصائي الدانماركي التي تهدف إلى دعم برنامج التحول الرقمي الذي تنخرط فيه المندوبية السامية للتخطيط منذ مارس 2019، قامت المندوبية بعقد عدة لقاءات افتراضية منذ بداية الأزمة الصحية مع الخبراء الدانماركيين في

مجال الاستراتيجية المعلوماتية والأمن المعلوماتي ومركز تدبير المعطيات وجودة الإحصائيات والاستراتيجية التواصلية.

فيما يخص الشراكة بين المندوبية السامية للتخطيط والمكتب الإحصائي الإيطالي، تم عقد عدة لقاءات افتراضية استشارية همت بالخصوص التغيرات المنهجية والممارسات المعتمدة خلال فترة الحجر الصحي لتكييف إجراء البحث الوطني حول الشغل وتجميع المعطيات من أجل إصدار مؤشر الأثمان عند الاستهلاك.

أما فيما يخص المكتب الإحصائي الفرنسي، فقد استمرت اللقاءات الافتراضية مع خبرائه خلال فترة الحجر الصحي حول كل ما يهم البحوث عن بعد باستعمال الهاتف وعملية تعديل العينات الإحصائية الخاصة بتجميع المعطيات حول الشغل وحول الأثمان، كما تمت برمجة لقاءات افتراضية حول مواضيع أخرى تهم برنامج الأنشطة السنوي المعتمد من طرف المؤسستين، ونخص بالذكر منها وضع اللمسات الأخيرة على النموذج الاقتصادي قصير المدى والذي تم تطويره في هذا الإطار.

في إطار تفعيل اتفاقية التعاون التي تجمع المندوبية بالمكتب الدولي للشغل، تم تنظيم عدة لقاءات افتراضية من أجل بناء برنامج عمل مشترك يستجيب لاهتمامات الطرفين.

عقدت المندوبية السامية للتخطيط خلال فترة الحجر الصحي اجتماعات عن بعد مع منظمة الأغذية والزراعة حول تحليل البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي (FIES).

استمرت المندوبية السامية في انجاز الأنشطة المعتمدة في إطار برنامجها التعاوني مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة وعلى الخصوص انجاز تقرير حول آثار جائحة كورونا على وضعية المرأة بشكل خاص، وكذا استكمال إعداد التقرير الخاص بالبحث الوطني حول العنف ضد الرجل والمرأة.

3.4- المساهمة في الأنشطة واللقاءات الدولية والإقليمية:

في إطار تفاعلها مع المحيط الدولي والإقليمي، ستشغل المندوبية السامية للتخطيط منصب الرئاسة بالنيابة لمكتب الدورة التاسعة للجنة الاحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي والتي عقدت بداية شهر أكتوبر.

وتجدر الإشارة كذلك إلى مساهمة أطرها كأعضاء في عدة مجموعات خبراء دوليين يهتمون، تحت مظلة شعبة الإحصاء الأممية، بتطوير المفاهيم والأساليب الإحصائية، منها مجموعة العمل الدولية المكلفة بدراسة استعمال البيانات الضخمة في الإحصائيات الرسمية، ومجموعة الخبراء المكلفة بالتصنيفات الإحصائية الدولية، وفريق الخبراء المكلف بمراجعة تصنيف الأنشطة الخاصة بإحصائيات استخدام الوقت، وكذلك فريق الخبراء المكلف بإعداد إطار منهجي لقياس هجرة اللاجئين، وفريق خبراء المنظمات الدولية حول إحصائيات النوع الاجتماعي وفريق الخبراء حول إحصائيات الهجرة على الصعيد الدولي والاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى مجموعة واشنطن لإحصائيات الإعاقة.

كما تم خلال سنة 2020 انضمام المغرب كعضو لفريقي العمل التابعين للإسكوا المعنيين بكل من بأهداف التنمية المستدامة وبإحصائيات الإعاقة، ولرابطة حماية الطفل في العمل الإنساني التابع لهيئة الأمم المتحدة لحماية الطفولة، وللمجلس العربي للسكان والتنمية، ولفريق عمل المكتب الدولي للشغل المكلف بمراجعة المعايير الاحصائية للقطاع غير المنظم على الصعيدين الدولي والعربي.

وبالإضافة لذلك، شاركت المندوبية السامية للتخطيط في عدة لقاءات ومؤتمرات دولية حضوريا قبل الحجر وافتراضيا بعده بغية الإسهام في النقاش الدولي حول مواضيع متعددة أهمها التداعيات والتحديات الناجمة عن الأزمة الصحية الراهنة، حيث شارك 139 إطارا بالمندوبية السامية للتخطيط، منذ بداية سنة 2020، في عدة مؤتمرات ولقاءات و دورات تكوينية في إطار أنشطة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وصندوق النقد العربي، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشعبة الإحصاء للأمم المتحدة، والإسكوا، وكذا لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية.

4.4- تنظيم لقاءات ومداخلات:

تجدر الإشارة الى قيام أطر المندوبية السامية للتخطيط بتقديم الخبرة وتنشيط عدة لقاءات دولية وافريقية، نذكر منها على الخصوص دعم الجهاز الكوتديفواري في مجال إحصائيات الزراعة، والمساهمة بمداخلات في أنشطة دولية قامت بتنظيمها مؤسسات شريكة (البنك

الدولي، والمكتب الإحصائي الفرنسي، ورابطة باريس 21 و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بالإضافة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب).

وفي إطار تعزيز قدرات أطرها، نظمت المندوبية السامية بشراكة مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال شهر شتنبر، دورة تكوينية عن بعد في مجال مؤشر أثمان الخدمات، استفاد منها 10 أطر لمدة أسبوعين.

وخلال شهر أكتوبر من عام 2020، احتفلت المندوبية السامية للتخطيط باليوم العالمي للإحصاء يوم 20 أكتوبر، والذي اختارت له منظمة الأمم المتحدة شعار "ربط العالم بإحصائيات يمكن الوثوق بها". ونظرا للسياق الحالي وغير المسبوق لوباء كورونا، اختارت المندوبية السامية للتخطيط موضوع "دور الإحصائيات الرسمية في سياق جائحة كورونا".

خطة عمل 2021

خلال سنة 2021، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط تنزيل مشاريع التعاون المبرمة مع العديد من المنظمات الأممية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي...) والاتحاد الاوروبي ومعاهد الاحصاء الشريكة (الدانمارك، فرنسا، بريطانيا،...).

كما ستقوم ببلورة مشاريع جديدة منها مشروع بشراكة مع الاتحاد الاوروبي والجهاز الاحصائي الفرنسي حول الاحصاءات الجهوية والبحوث الاحصائية متعددة الوسائل، ومشروع تعاون مع الجهاز الاحصائي الايطالي، وكذا برنامج عمل التعاون مع السفارة الكندية بالمملكة المغربية حول تعزيز انتاج وتحليل احصائيات النوع الاجتماعي.

بالإضافة، ستعمل المندوبية على تعزيز مشاركتها في المحافل الدولية والجهوية وكذا أشغال مجموعات الخبراء الأممية التي هي عضو فيها.

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

اسمحوا لي أن أعرض على نظر لجنتكم الموقرة تقدم إنجاز ميزانية 2020 وأهم بنود مشروع ميزانية 2021.

ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2020:

بلغت الاعتمادات المخصصة للمندوبية السامية للتخطيط برسم القانون المالي لسنة 2020 ما مجموعة 516,4 مليون درهم موزعة كما يلي:

339,1 مليون درهم (65,67%) لنفقات الموظفين؛

147,4 مليون درهم (28,54%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة؛

29,9 مليون درهم (5,79%) لميزانية الاستثمار.

1-1 القانون المالي التعديلي لسنة 2020:

بناء على منشور السيد رئيس الحكومة بشأن الإجراءات العاجلة التي يتعين اتخاذها لضمان التدبير الأمثل للنفقات المستقبلية للدولة، وعلى الاجتماعات التنسيقية مع مديرية الميزانية، حددت المندوبية السامية للتخطيط الاعتمادات اللازمة للنفقات ذات الأولوية حتى نهاية سنة 2020 و العمليات التي سيتم ترحيلها الى سنة 2021، بالإضافة إلى النفقات المبرمجة والتي يمكن تقليصها مقارنة بالتقديرات الأولية , و تم على اثر ذلك تخفيض مبلغ مالي قدره 43,8 مليون درهم (8,5%-) برسم القانون المالي التعديلي لسنة 2020 , موزعا كالتالي :

الموظفون: 14,6 مليون درهم (4,8%-).

المعدات والنفقات المختلفة: 17 مليون درهم (11,5%-).

ميزانية الاستثمار: 12,2 مليون درهم (40,8%-).

1-2 إنجاز ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم القانون المالي التعديلي لسنة 2020:

بلغت نسبة الالتزام بالاعتمادات المرصودة للمندوبية السامية للتخطيط برسم القانون المالي التعديلي لسنة 2020 إلى حدود تاريخ 25 نونبر 2020:

ميزانية التسيير:

الموظفون: 99%.

المعدات والنفقات المختلفة: 94%.

ميزانية الاستثمار: 92%.

2- مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2021:

1.2- ملاحظات حول مشروع الميزانية:

أما فيما يخص مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2021، أود أن أشير إلى:

انخفاض في مجموع الاعتمادات المخصصة للمندوبية ب 2,8%- مقارنة مع 2020. ويعزى ذلك الى تراجع الغلاف المالي برسم ميزانية الاستثمار ب 51%.

استقرار الغلاف المالي المخصص لميزانية التسيير في شقيه (الموظفون والمعدات والنفقات المختلفة) مقارنة مع ميزانية 2020؛

عدم تخصيص أي منصب مالي للمندوبية السامية للتخطيط برسم مشروع ميزانية 2021.

2.2- توزيع مشروع الميزانية 2021:

وفيما يخص الاعتمادات التي خصصها مشروع القانون المالي لسنة 2021 لتمويل البرامج التي قدمت لكم خطوطها العريضة فقد بلغت 502 مليون درهم. وقد تم توزيعها على النحو التالي:

339 مليون درهم (67,5%) لنفقات الموظفين؛

148,3 مليون درهم (29,5%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة؛

14,7 مليون درهم (3%) لميزانية الاستثمار.

3.2- توزيع ميزانية سنة 2021 بين المصالح المركزية والمديريات الجهوية (المصالح الاممركزة):

ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)

المديريات المركزية: 95,4 مليون درهم وهو ما يمثل 61,7% من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات؛

المصالح المسيرة بصفة مستقلة: 15,6 مليون درهم وهو ما يمثل 13% من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات؛

المديريات الجهوية: 37,3 مليون درهم وهو ما يمثل 25,3% من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات.

ميزانية الاستثمار

المديريات المركزية: 7,9 مليون درهم (وهو ما يمثل 53,7% من ميزانية الاستثمار)؛

المصالح المسيرة بصفة مستقلة: 6,3 مليون درهم (وهو ما يمثل 42,9% من ميزانية الاستثمار)؛

المديريات الجهوية: 0,5 مليون درهم (وهو ما يمثل 3,4% من ميزانية الاستثمار).

بعد هذا العرض، سأظل رهن إشارتكم لتقديم المزيد من الإيضاحات عن استفساراتكم والجواب على أسئلتكم.

وفقنا الله لما فيه خير هذه البلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

برسم السنة المالية 2021

رئيس اللجنة
رحال المكاوي

مقرر اللجنة
عبد الصمد مريمي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2015-2021
السنة التشريعية 2020- 2021
دورة أكتوبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2021.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم 30 نونبر 2020 برئاسة السيد رحال المكاوي رئيس اللجنة وبحضور السيد أحمد رضا الشامي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

في مستهل هذا الاجتماع ألقى السيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عرضا مفصلا حول ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بحصيلة المنجزات برسم سنة 2020، وبرنامج عمل المجلس برسم سنة 2021، ومشروع ميزانيته.

بخصوص المحور الأول، توقف السيد الرئيس عند المحطات البارزة في حصيلة عمل المجلس، والتي تجسدت في الإسهام القوي للمجلس في تدبير الظرفية الاستثنائية التي تشهدها بلادنا بأشكال متعددة وصيغ مختلفة، تمثلت في تفاعله السريع مع ظرفية جائحة كوفيد-19 وتدابير الحجر الصحي، وذلك باعتماد نمط الاشتغال عن بعد عبر إرساء منصة رقمية، الأمر الذي مكنه من المحافظة على وتيرة اشتغال مختلف أجهزته، والمساهمة في التعبئة الوطنية للتصدي للجائحة والتخفيف من تداعياتها، وذلك من خلال إنجاز مذكرة استعجالية بطلب من السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في إطار أشغال لجنة اليقظة الاقتصادية تتضمن مقترحات كفيلة بتخفيف تداعيات أزمة "فيروس كورونا المستجد" على الأشخاص ووحدات الإنتاج العاملة في القطاع غير المنظم، فضلا على إعداد دراسة

حول "الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها" بطلب من مجلس النواب، وإنجاز إحالة ذاتية ذات صبغة استعجالية، أعطى من خلالها المجلس رأيه حول "مشروع القانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات.

كما أكد السيد الرئيس أن هذه السنة تميزت بتجاوب أكبر للحكومة ومجلسي البرلمان لا سيما مع مبادرات وتوصيات المجلس الرامية إلى مأسسة وتقوية التعاون بنيهما، مشيدا بإدراج مجلس المستشارين في نظامه الداخلي الجديد لأحكام جديدة بخصوص الإخبار عن مآل الآراء الاستشارية التي يدلي بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي برأيه بطلب منه، معتبرا أنه من شأن هذه المقتضيات القانونية تثمين إصدارات المجلس وتقوية العلاقة المتميزة التي تجمع المؤسستين، حيث أبرز أن مجلس المستشارين يتفوق في مجال طلب استشارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وقد ذكر السيد الرئيس بآراء وتقارير ودراسات المجلس في مجالات تدخله،منها ثمانية إحالات ذاتية بمبادرة منه و3 إحالات من المؤسسات الدستورية، فضلا عن التقرير السنوي برسم سنة 2019، إضافة إلى أنشطة أخرى على شكل ندوات وورشات عمل وأنشطة في إطار التعاون الدولي.

وفيما يتعلق بالتقرير السنوي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2018 والتوصيات الواردة فيه، أوضح السيد الرئيس أنه على المستوى الاقتصادي، إذا كانت بلادنا قد أحرزت تقدما ملحوظا، سيما في قطاع البنيات التحتية ومناخ الأعمال ودعم المبادرة المقاولاتية، فإنه على الرغم من ذلك لا تزال النتائج المحققة، على مستوى النمو والاستثمار الخاص وخلق فرص الشغل، دون الانتظارات المنشودة، بسبب عدة عوامل بنيوية وأخرى ظرفية، من بينها: ضيق الهامش المالي بسبب ضغط المديونية وضيق الوعاء الضريبي، عدم تسجيل تحسن

على المستوى الكيفي لنسبة الشغل، ضعف نمو الصادرات، عدم انسجام التحسن الملموس في تصنيف المغرب في مناخ الأعمال مع التصورات التي تحملها المقاولات على أرض الواقع، وضعف الثقة في الاستثمار.

وعلى المستوى الاجتماعي، فقد أبرز التقرير السنوي أن سنة 2019 لم تشهد على العموم تسجيل تقدم كبير على مستوى الاوراش الاجتماعية الكبرى، مع استمرار الاختلالات الكبرى البنيوية الرئيسية التي تعاني منها بلادنا في هذا المجال، حيث أوضح التقرير أنه على صعيد قطاع التربية والتكوين لم يتم إحراز تقدم ملموس على مستوى تكوين الأساتذة ومكافحة الهدر المدرسي، مما يؤثر على جودة التعليم.

وعلى المستوى البيئي، أوضح التقرير أنه على المستوى الطاقي لم يصل المغرب بعد إلى الأهداف المنشودة، إذ تظل نسبة التبعية الطاقية مرتفعة، لا سيما في ظل تأخر صدور النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

وبخصوص الموضوع الخاص، والذي خصصه المجلس لموضوع "الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحاذية لمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين" استعرض السيد الرئيس ثلاث مجموعات من التوصيات الواردة فيه، والمتمثلة في:

- المجموعة الأولى: ذات طابع عرضانتية Transversale تتعلق بوضع استراتيجية مندمجة تحلّ محل العمل المعزول، ومحل الطابع المشتت للعمليات التي تم تنفيذها حتى الآن. وسيتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية تشكيل هيئة قيادة مكلفة بمسؤولية الاضطلاع بدور "وحدة تنفيذ"Delivery Unit" لضمان تحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المعلنة؛
- المجموعة الثانية: ترتبط بالتدابير على المدى القصير، حيث تهدف إلى خلق فرص للأشخاص الذين فقدوا عملهم، سواء كتجار أو كمهنيين للتهريب المعيشي، بعد إغلاق المعابر (على غرار المنطقة التجارية بالفنيدق)؛
- المجموعة الثالثة: ترتبط بالمدى المتوسط والطويل، وتسعى إلى النهوض بالتنمية في هذه المناطق، من خلال اقتراح مسالك استراتيجية تهدف إلى توفير الشروط اللازمة لتحسين جاذبية هذه المناطق والنهوض بتنميتها.

وفيما يتعلق بالإحالة الذاتية، أشار السيد الرئيس إلى إصدار المجلس لثمان دراسات وآراء همت المواضيع التالية: "الاندماج الإقليمي للمغرب مع باقي الدولة الافريقية"، "رأي المجلس حول مشروع قانون 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات"، "تسريع الانتقال الطاقي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر"، "من أجل الإسراع باعتماد سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي". إضافة إلى: "الابتكار التكنولوجي، الرفع من القيمة المضافة والمساهمة في التطور التكنولوجي"، "الحوار الاجتماعي"، "العنف ضد النساء"، "الصحة والسلامة في العمل"، والتي تمت المصادقة عليها وتجري مراجعتها وتدقيقها قبل توجيهها إلى رئيس الحكومة وكل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، فضلا عن دراسة حول موضوع: "السياحة رافعة للنمو والاندماج"، والتي توجد قيد الإنجاز.

وفيما يخص حصيلة المجلس من آراء وتقارير ودراسات خلال سنة 2020 في التفاعل مع الشركاء المؤسساتيين،أشار السيد الرئيس إلى توصل المجلس بـ 4 إحالات: ثلاثة من رئيس مجلس المستشارين لإعداد رأي حول:"مقترح قانون يقضي بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي"، و"مشروع القانون رقم 45.28 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين"، وطلب إعداد دراسة حول: "الطبقة المتوسطة في المغرب"(في طور الإنجاز)،وأخرى من رئيس مجلس النواب لإعداد دراسة حول "الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد 19" والسبل الممكنة لتجاوزها".

وفي مجال الأنشطة الأخرى، ذكر السيد الرئيس بتنظيم المجلس:لورشات عمل لتقديم مخرجات تقارير وآراء ودراسات المجلس بشكل منتظم، مائدة مستديرة بشراكة مع البنك الدولي حول موضوع "التطور الإقليمي والتفاوتات المجالية "، مناظرة دولة حول "الصحة والسلامة في العمل: التجارب الدولية". إضافة إلى المشاركة في اليوم الدراسي المنظم من قبل مجلس المستشارين يوم الاثنين 28 يوليوز

2020 حول مشروع قانون 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين"، فضلا عن ايام دراسية واجتماعات نظمتها بعض الوزارات والمنتديات.

وبخصوص المحور الثاني المتعلق بمشروع برنامج العمل برسم سنة 2021،أكد السيد الرئيس أن المجلس بصدد العمل على متابعة دراسة المواضيع، في إطار الإحالة الذاتية لسنة 2020، التي تتعلق ب: تأثير القطاع غير المنظم على التنمية، التنقل المستدام، نحو تحور رقمي مسؤول ومندمج، السياسة التسويقية للمنتوجات الفلاحية وتدبير الوسطاء. إضافة إلى برمجة مواضيع جديدة برسم سنة 2021، ومواصلة تفعيل استراتيجية المجلس.

هذا، وقدم السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2021، والتي جاءت كالآتي:

-تعويضات الأعضاء: 30.000.000.00 درهم

-أجور الموظفين: 38.140.000.00 درهم

- المعدات والنفقات المختلفة: 42.180.000.00 درهم

-الاستثمار: 8.650.000.00 درهم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض مناقشتهم لمشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2021، أشاد السيدات والسادة المستشارون بالعرض القيم الذي تقدم به السيد رئيس المجلس،والغني بالمعلومات والمعطيات الكمية والنوعية من خلال استعراض محاور الأشغال المنجزة من قبل المجلس والبرامج التي بصدد بلورتها.

واعتبر السيدات والسادة المستشارين أن التقارير والدراسات الصادرة عن المجلس تشكل مرجعا مهما لهم في ممارستهم للعمل الرقابي والتشريعي، داعين إلى التفكير في وضع آلية لتعزيز تفاعل المؤسسة التشريعية مع التوصيات والمقترحات التي تتضمنها مختلف إصداراته.

تمت الاشادة بالاختيار الموفق للموضوع الخاص، المضمن في التقرير السنوي، والمتعلق ب"الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحاذية لمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين"، وبالتوصيات الوجيهة التي تضمنها، خصوصا في ظل الظرفية الاستثنائية الذي تعيشه بلادنا، والتي تتطلب اهتماما أكبر بساكنة المناطق الحدودية، حيث تمت المطالبة بعقد اجتماع مع السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل تقديم توضيحات إضافية بشأن التقرير المذكور، وتحديد الأثر الحقيقي لتداعيات إغلاق المعبرين الحدوديين بالمدينتين المحتلتين، وانعكاساته السلبية على ساكنة المنطقة، وبالتالي التفكير في صيغ واقعية لتنزيل التوصيات التي تضمنها.

وضمن نفس السياق، تمت الدعوة إلى العمل على تسهيل مقروئية التقارير والدراسات التي ينجزها المجلس.

ومن جهة أخرى، تمت الاشارة الى التقارير والدراسات التي تكتسي طابعا ترابيا على غرار الموضوع الخاص الوارد في التقرير السنوي، والذي هم موضوع "الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحاذية لمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين" والدراسة المتعلقة بالإسراع باعتماد سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي، حيث تم التساؤل إن كان المجلس خلال إنجازه للدراستين انفتح على الجماعات الترابية ومختلف مكونات المجتمع المدني.

وفي نفس السياق، تمت الدعوة الى إدراج المواضيع المرتبطة بتداعيات جائحة كورونا، الاقتصادية والاجتماعية، ضمن أولوية برنامج عمل المجلس برسم سنة

2021، فضلا عن العمل على تقوية السياسة التواصلية للمجلس، وتعزيز الانفتاح الخارجي، لاسيما مع عموم المواطنات والمواطنين.

وعلى مستوى الميزانية المخصصة للمجلس، أبرز السيدات والسادة المستشارين ضعف هذه الميزانية المقترحة، وعدم تجانسها مع الأدوار المخولة لها، بحيث أنها لا تتجاوز 0.33% من مجموع ميزانيات المؤسسات العمومية، فضلا عن الاستفسار عن اسباب عدم تخصيص مناصب مالية للمجلس برسم السنة المالية 2021.

وتمت الاشارة الى مسألة الحكامة الداخلية للمجلس، حيث تم التساؤل عن نسبة حضور الأعضاء ومساهمتهم في أعمال المجلس.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على تساؤلات السادة المستشارين، تقدم السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالشكر للسادة المستشارين على مداخلاتهم القيمة والملاحظات الوجيهة التي تمت إثارتها خلال دراسة مشروع ميزانية المجلس، وكذا على المقاربة في التفاعل معها.

وبخصوص تفاعل المؤسسات الدستورية مع التقارير والدراسات التي ينجزها المجلس، أشاد السيد الرئيس بمضامين النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين والذي تضمن مقتضيات مهمة تتعلق بالإخبار بمآل الآراء التي يعدها المجلس، مشيرا إلى أن هذه الإشكالية كانت محل نقاش مع السيد رئيس الحكومة والذي دعا فيه إلى وضع آلية لتفاعل الحكومة مع التوصيات والمقترحات التي يتقدم بها المجلس من قبيل إعداد الحكومة لتقرير سنوي يرصد التوصيات والمقترحات التي تم الأخذ بها من طرف الحكومة.

وعلى مستوى الحكامة الداخلية، أكد السيد الرئيس، أنه بناء على النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لعمل المجلس، فإن هذا الاخير مقبل على تجديد اجهزته، وأنه أقام نظاما داخليا يرصد نسبة حضور أعضائه، إضافة إلى ربط التعويضات الممنوحة لأعضاءه بحضورهم ومشاركتهم في أعمال المجلس.

وعلى مستوى العمل التواصلي للمجلس، أكد السيد الرئيس أن الانفتاح على المواطنات والمواطنين يعتبر محور أولويات المجلس، مستعرضا بعض المؤشرات المرتبطة بنسب تتبع ومتابعة المواطنات والمواطنات للمنتوج الرقمي للمجلس على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي،كما اشار إلى أن المجلس بصدد التفكير في تخصيص ركن من موقعه الإلكتروني للتواصل مع التواصل مع المواطنات والمواطنين وفتح الإمكانية لهم للتقدم باقتراح مواضيع لإعداد دراسات حولها.

وبخصوص الانفتاح على الجماعات الترابية، أشار السيد الرئيس إلى أن المجلس بصدد التفكير في تقديم مقترح يروم تعديل القانون التنظيمي له الخاص به من اجل فتح الإمكانية أمام رؤساء الجهات للتقدم بطلب مساعدة أو إعداد رأي ودراسة وكذا فتح فروع جهوية للمجلس على مستوى جهات المملكة.

وبشأن جعل المواضيع المرتبطة بتداعيات جائحة كورونا كوفيد-19 ضمن برنامج عمل المجلس برسم سنة 2021، أشار السيد الرئيس إلى الدراستين التي أنجزهما المجلس، بإحالة ذاتية منه، حول موضوعي: "السياحة: رافعة للنمو والاندماج"، و"تأثير القطاع غير المنظم على التنمية"،اللتان تم إنجازهما انطلاقا من المجلس بإعطاء الأولوية للمواضيع المرتبطة بتداعيات جائحة كورونا كوفيد-19 وبالنموذج التنموي الجديد.

عرض
السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

عناصر العرض

- ❑ حصيلة المنجزات برسم سنة 2020 (إلى حدود 26 نونبر 2020)
- ❑ برنامج عمل المجلس برسم سنة 2021
- ❑ مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2021

حصيلة المُنجَزات (إلى حدود 26 نونبر 2020)

محطات بارزة

1. إسْهَامٌ أقْوى للمجلس في تدبيرِ الظرفية الاستثنائية التي تشهدها بلادنا بأشكال متعددة وصِيَغٍ مُتنوِّعة :

- تفاعلٌ سريعٌ للمجلس مع ظرفية الكوفيد 19 وتدابير الحجر الصحي، وذلك **باعتماد تمَطٍ الاشتغال عن بُعد عبر إرساء منصة رقمية**، الأمر الذي مكنه من المحافظة على وتيرة اشتغال مختلف أجهزته بل وتسريعها، مما انعكس إيجابا على حجم إنتاجاته؛
- **المساهمة في التعبئة الوطنية للتصدي للجائحة والتخفيف من تداعياتها، وذلك من خلال:**

✓ إنجاز **مذكرة استعجالية** بطلبٍ من السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في إطار أشغال لجنة اليقظة الاقتصادية تتضمن مقترحاتٍ كفيلةٍ بتخفيف تداعيات أزمة "فيروس كُورونا المستجد" على الأشخاص ووحدات الإنتاج العاملة في القطاع غير المنظم (مارس 2020)؛

✓ تقديم **مقترحات أولية لمواجهة الجائحة** في إطار نقط يقظة التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2019؛

✓ **إنجاز إحالة ذاتية ذات صبغة استعجالية** أعطى من خلالها المجلس رأيه حول" مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات" (يونيو 2020) ؛

✓ **إعداد دراسة** حول "الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد 19" والسبل الممكنة لتجاوزها"بطلب من مجلس النواب (أكتوبر 2020)

محطات بارزة

2. تجاوبٌ أكبر للحكومة ومجلسي البرلمان لا سيما مع مبادرات وتوصيات المجلس الرامية إلى مأسسة وتقوية التعاون بينهما :

- **مساهمة وازنة لأعضاء الحكومة ولمسؤولي المؤسسات والشركات العمومية في أشغال المجلس:**
  - ✓ حضور رئيس الحكومة خلال أشغال الجمعية العامة 111 وتقديمه عرضا حول موضوع " إنعاش الاقتصاد الوطني في أعقاب تداعيات جائحة فيروس كوفيد –19"؛
  - ✓ مشاركة عدد من الوزراء ومديري المؤسسات العمومية في جلسات الإنصات المنظمة في إطار إعداد تقارير المجلس وآرائه؛
- **الرفعُ من عدد الإحالات** المُتَوَصَّلِ بها مقارنة مع سنة 2019 (انظر الإضاءة المتعلقة بالموضوع في الصفحة الموالية) ؛
- **إدراج مجلس المستشارين في نظامه الداخلي الجديد، أحكاما جديدة بخصوص الإخبار عن مآل الآراء الاستشارية التي يدلي بها** المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بطلب منه؛
- **التفاعل المباشر أو الضمني مع مجموعة من الآراء والتوصيات** التي سبق أن أصدرها المجلس في عدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (انظر الإضاءة المتعلقة بالموضوع في الصفحة 7)؛
- **توقيعُ اتفاقية-إطار للشراكة** بين المجلس ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والجامعات المغربية من أجل تعزيز تبادل الخبرات والمعطيات والاستفادة المتبادلة في إنجاز الدراسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذات الاهتمام المشترك بين الأطراف الموقعة(23 شتنبر 2020).

حصيلة المنجزات

مجالات تدخل المجلس

- آراء، تقارير ودراسات

الاحالات	الإحالات الذاتية	التقرير السنوي
3	8	برسم 2019

- أنشطة أخرى: ندوات - ورشات عمل - تعاون دولي

حول انعكاسات الأزمة الصحية والسبل الممكنة لتجاوزها

حصيلة المنجزات في مجالات تدخل المجلس

مجالات تدخل المجلس

- آراء، تقارير ودراسات

الإحالات (4)	الإحالات الذاتية (9)	التقرير السنوي
المنجزة: 3	المنجزة: 8	برسم 2019
في طور الإنجاز: 1	في طور الإنجاز:1	

- أنشطة أخرى: ندوات - ورشات عمل - تعاون دولي

دراسة المجلس: «الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد 19" والسبل الممكنة لتجاوزها»

- تم إنجازها من طرف لجنة مؤقتة بمشاركة مختلف الفئات المكونة للمجلس.
- تم تنظيم جلسات للإنصات لأزيد من 84 فاعلا ينتمون لمؤسسات وطنية ودولية وشركاء اقتصاديين واجتماعيين، ومجتمع مدني و خبراء وطنيين ودوليين.
- تمت المصادقة على هذه الدراسة بالأغلبية من قِبَلِ الجمعية العامة خلال دورة استثنائية تم عقدها يوم 22 أكتوبر 2020.
- سيتم **تقديم إضاءة حول هذه الدراسة** في نهاية العرض نظرا لأهمية وراهنية الموضوع.

حول المجلس الوطني للحوار الاجتماعي

رأي المجلس حول مقترح قانون يقضي بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي

مراجعة مقترح إنشاء "المجلس الوطني للحوار الاجتماعي" بما ينسجم مع الهندسة المؤسساتية الوطنية وبجعله رافعة للسلم والتماسك في المجتمع

- إدراج المجلس المقترح ضمن تصور شمولي واضح لإصلاح المنظومة الحالية، على مستوى النصوص والمؤسسات؛
- تحديد طريقة توسيع قاعدة الحوار الاجتماعي لكي تشارك فيه كافة فئات النسيج الاقتصادي؛
- ضرورة توفر المجلس المقترح على أجهزة جهوية للقطاعين العام والخاص بآليات للتنفيذ والتتبع والتقييم؛
- توسيع التمثيلية ضمن تركيبة هذه الهيئة المقترحة، وكذا توسيع مواضيع الحوار

حول تنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين

في إطار الإحالة الواردة من مجلس المستشارين

رأي المجلس حول مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين

تمت المصادقة على هذا الرأي خلال الجمعية العامة العادية للمجلس المنعقدة في 26 نونبر 2020 ويجري حاليا مراجعته وتدقيقه قبل توجيهها إلى رئيس الحكومة ورئيس مجلس المستشارين، كما تنص على ذلك مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس

حصيلة المنجزات

مجالات تدخل المجلس

- آراء، تقارير ودراسات

- أنشطة أخرى: ندوات - ورشات عمل - تعاون دولي

حول الاندماج الإقليمي للمغرب مع باقي الدول الإفريقية

تقرير ورأي المجلس: الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا، من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا

اعتماد التنمية المشتركة كمنهجية للعمل، بما يكفل بناء شراكة تعود بالنفع على المغرب وعلى شركائه الأفارقة

- تطوير استراتيجية مندمجة محددة في مجال الاندماج الإفريقي للمغرب بالتنسيق بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز آليات الاندماج على الصعيدين الإقليمي والقاري وتحسين التجانس والتكامل بين مختلف الشراكات القائمة، وذلك عبر العمل مثلا، على بناء سلاسل قيمة إقليمية ذات قيمة مضافة عالية وذات وقع اجتماعي قوي على الساكنة، لاسيما في مجالات الصناعة الفلاحية والنسيج وصناعة السيارات والسياحة والتعليم العالي والابتكار والصناعة الثقافية والتنمية المستدامة؛
- العمل على جعل جهة الداخلة-وادي الذهب قطباً إفريقياً (تفعيلاً لتوصيات المجلس بشأن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية)
- تقوية التنفيذ الفعلي للاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الأفارقة والنهوض بنجاعتها ووقعها

حول منظومة الدعم الاجتماعي

رأي المجلس: " مشروع قانون 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات"

ضرورة إعطاء السجل الاجتماعي الموحد كل القوة القانونية والمؤسساتية التي يحتاجها باعتباره آلية لتنزيل مشروع اجتماعي استراتيجي وطموح

- تعزيز السجل الاجتماعي الموحد من خلال :
  - ✓ ضمان حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي
  - ✓ تفادي الحرمان المحتمل لأحد أو كل أفراد الأسرة من الدعم الاجتماعي الممنوح اعتبارا للأوضاع غير المتكافئة التي قد تواجهها النساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة داخل الأسر
  - ✓ ضمان حكامة جيدة لمنظومة التقييد والسجلات système d'enregistrement et des registres
- إدراج السجل الاجتماعي الموحد في صلب رؤية استراتيجية للحكومة في مجال الحماية الاجتماعية
- فتح نقاش وطني تعددي حول التوجه الذي يتعين على الدولة اعتماده في مجال تدبير الهوية الرقمية

حول الانتقال الطاقي

رأي المجلس: تسريع الانتقال الطاقي لوضع المغرب على مسار النمو الأخضر

تثمين واستثمار المكتسبات في المجال الطاقي ولاسيما في الطاقات المتجددة، من أجل بلورة استراتيجية متجددة للانتقال الطاقي ببلادنا تعود بالنفع على المواطنات والمواطنين وتأخذ في الاعتبار التحول الطاقي في مجمله، فضلا عن الكهرباء والاستعمالات الكلاسيكية

- التحويل التدريجي للتنقل الذي يمثل 40 في المائة من إجمالي الاستهلاك الطاقي الحالي من أجل تثمين اللجوء إلى **النقل المشترك المستدام والسيارات الكهربائية**؛
- الاستثمار في **تحلية المياه بواسطة الطاقات المتجددة** التي تشهد كلفتها انخفاضا من أجل التعاطي مع إشكالية الإجهاد المائي؛
- تثمين **الإنتاج الكهربائي اللامركزي** على مستوى المنازل والصناعات والجماعات والمشاريع الفلاحية والتعاونيات...إلخ.
- تخصيص القدرات الكهربائية المتوفرة بشكل شبه حصري مستقبلا، **للموارد المتجددة** والتخزين (محطات نقل الطاقة عبر الضخ (STEP)، البطاريات، والتكنولوجيات في قيد التطوير)؛
- مواكبة "**ثورة الهيدروجين**" (Power-to-X) التي يمتلك فيها المغرب مميزات تنافسية كبيرة.

الآثار المرتقبة: ستنخفض نسبة التبعية الطاقية من 88 في المائة اليوم، إلى 35 في المائة بحلول 2040 وإلى أقل من 17 في المائة بحلول 2050. وسينخفض السعر المتوسط للكهرباء من 0,79 درهم للكيلوواط ساعة حاليا، إلى 0,61 درهم للكيلوواط ساعة في 2040 و0,48 درهم للكيلوواط ساعة في 2050.

حول الأسواق الأسبوعية في العالم القروي

تقرير ورأي المجلس:من أجل الإسراع باعتماد سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي"

جعل الأسواق الأسبوعية رافعة أساسية تساهم بفعالية في النهوض بالتنمية الترابية وضمان استقرار الساكنة المحلية

- إرساء تدبير مُتجدد للأسواق يمكن من الرفع من أدائها الاقتصادي وتنويع مداخيل الجماعة، مع إشراك كل الفاعلين المعنيين في هذا العمل
- إعادة تنظيم الوظيفة التجارية للسوق وتثمين الإنتاج على طول سلسلة القيمة؛
- تزويد الأسواق ببنيات تحتية وتجهيزات عصرية مواكبة لدينامية التنمية، ونزع الطابع المادي عن الخدمات العمومية المقدمة بمناسبة انعقاد السوق
- تثمين الأنشطة الثقافية والترفيهية التي تميز بها الأسواق وتعزيز وتحديث البُعد الاجتماعي والدور المواطناتي (rôle citoyen) للأسواق

حول الابتكار التكنولوجي

تقرير ورأي المجلس: الابتكار التكنولوجي، الرفع من القيمة المضافة والمساهمة في التطور التكنولوجي

اعتماد سياسة للابتكار ببلادنا من أجل بناء نموذج صناعيّ جديد وتنافسي على المستوى الدّولي، بهدف تحقيق الازدهار الاقتصادي والاندماج الاجتماعي

- إدماج جانب البحث والتطوير والابتكار في كلّ استراتيجية قطاعية، والحرص على أن يكون هذا الإدماج محدَّدا ومُرَقَّما بمؤشّرات نوعيّة وكمّيّة واضحة، في شكل دفاتر التّحمّلات
- دعْم المقاولات النّاشئة والمُقاولات المُبْتَكِرة (start-up act) من خلال وضْع إطارٍ قانوني خاص بها يأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها؛
- إصلاح شُموليّ لحكامة الجامعة العموميّة في مجال الابتكار (تبسيط مسطرة تدبير الأموال النّاتجة عن عقود البحث والتطوير، رفع قيود تشغيل الخبرات والكفاءات بغض النظر عن الحدّ العمْري والجنسية وغيرها من الشروط، قصْد تمكين الجامعة المغربية من الكفاءات التي تجعلها قادرة على المُنافسة الدولية، واقتراح وحدات بحثيّة كفيلة بدعْم التّنمية الاقتصادية للبلاد)

إحالات ذاتية تمت المصادقة عليها ويجري حاليا مراجعتها وتدقيقها قبل توجيهها إلى رئيس الحكومة وكل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، كما تنص على ذلك مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس

الإحالات الذاتية المصادق عليها مؤخرا :

- الحوار الاجتماعي (26 نونبر 2020)
- العنف ضد النساء (26 نونبر 2020)
- الصحة والسلامة في العمل(26 نونبر 2020)

حصيلة المنجزات

مجالات تدخل المجلس

- الإحالات 3
- الإحالات الذاتية 8
- التقرير السنوي برسم 2019

- آراء، تقارير ودراسات

- أنشطة أخرى: ندوات - ورشات عمل - تعاون دولي

التقرير السنوي للمجلس حول تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2019

على الصعيد الاقتصادي

إحراز تقدم ملحوظ، سيما في قطاع البنيات التحتية ومناخ الأعمال ودعم المبادرة المقاولاتية.

على الرغم من ذلك لا تزال النتائج المحققة، على مستوى النموّ والاستثمار الخاص وخلق فرص الشغل، دون الانتظارات المنشودة، بسبب عدة عوامل بنيوية وأخرى ظرفية، من بينها:

- **ضيق الهامش المالي**، بسبب ضغط المديونية وضيق الوعاء الضريبي، كلها عوامل تساهم في تقليص هوامش تدخل السياسة المالية، والحد من تأثيرها في مجال إنعاش الاقتصاد؛
- **الشغل** : تسجيل نوع من التقدم على المستوى الكمي لكن دون تحسن ملحوظ على المستوى الكيفي
- **الصادرات** : عرفت بنية الصادرات تقوية بعض المنتجات، غير أن تباطؤ الطلب الخارجي إلى جانب مكامن الضعف البنوية للاقتصاد المغربي تعيق وتيرة نمو الصادرات
- **مناخ الأعمال** : يبدو أن التحسن الملموس في تصنيف المغرب في مناخ الأعمال خلال السنتين الماضيتين لا ينسجم مع التصورات التي تحملها المقاولات على أرض الواقع (تعقد المساطر، الرشوة، طول آجال الأداء، المراقبة الضريبية)؛
- **الاستثمار**: التقلبات المتزايدة وعدم وضوح الرؤية والبطء في الإصلاحات تؤدي إلى إضعاف الثقة وتنامي الانتظارية، مما يعيق الاستثمار والمبادرة المقاولاتية.

على الصعيد الاجتماعي

لم تشهد سنة 2019 على العموم تسجيل تقدم كبير على مستوى الأوراش الاجتماعية الكبرى، مع استمرار الاختلالات البنيوية الرئيسية التي تعاني منها بلادنا في هذا المجال: (بعض المؤشرات)

- **على صعيد قطاع التربية والتعليم**، لم يُسَجَّل إحرازُ تقدمٍ ملموس على مستوى تكوين الأساتذة ومكافحة الهدر المدرسي، مما يؤثر سلبا على جودة التعليم؛
- **بخصوص الصحة**، لا تزال هناك نقائص مهمة تلقي بظلالها على المنظومة الصحية الوطنية، وهي تهم أساسا مسألة التأطير الطبي وتوزيع بنيات الرعاية الصحية والأجهزة الطبية على مجموع التراب الوطني؛
- **في ما يتعلق بمحاربة العنف ضد المرأة**، فقد كشفت النتائج الأولية للبحث الوطني الثاني حول الموضوع سنة 2019، عن انتشار مقلق لهذه الظاهرة؛
- **في ما يتعلق بالحوار الاجتماعي**، تم توقيع اتفاق 25 أبريل بعد مرور العديد من السنوات لم يتمكن خلالها الشركاء الاجتماعيون من التوصل إلى اتفاق بشأن المطالب النقابية .

على الصعيد البيئي

- على الصعيد الوطني، أعد القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة مخططا وطنيا للمناخ، يهدف إلى تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة وتسريع التكيف المناخي؛
- وعلى الصعيد الطاقي، واصل المغرب تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة لكنها لم تصل بَعْدُ إلى الأهداف المنشودة (تظل نسبة التبعية الطاقية مرتفعة) لا سيما نظرا لتأخر صدور النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة؛
- وبالنسبة لموضوع التدبير المستدام للموارد المائية، تميزت سنة 2019 بإعداد مشروع المخطط الوطني للماء، على إثر صدور القانون رقم 15.13 المتعلق بالماء.

نقط يقظة

تم تخصيص القسم الثاني من التقرير، الذي يتناول عادة نقاط اليقظة، لأزمة كوفيد-19 ،وذلك بالنظر إلى الطابع الاستثنائي للظرفية التي أسفرت عنها الجائحة. ووردت في هذا الجزء مجموعة من التوصيات والتوجهات المفصلة التي تم استثمارها لإغناء الدراسة التي أنجزها المجلس حول الموضوع بناء على إحالة ورادة من مجلس النواب.

الموضوع الخاص — الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحاذية لمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين

اعتماد استراتيجية تروم تحويل بيئة التهريب المعيشي إلى أنشطة منظمة، وعبر إيجاد حلول مناسبة كفيلة بتقديم بدائل مستدامة للساكنة المحاذية في المناطق المحاذية لمدينتي سبتة ومليلية

ثلاث مجموعات من التوصيات:

- ✓ المجموعة الأولى ذات طبيعة عرضانية (transversale) تتعلق بوضع استراتيجية مندمجة تحلّ محلّ العمل المعزول، ومحلّ الطابع المشتّت للعمليات التي تمّ تنفيذها حتى الآن. وسيتطلّب تنفيذ هذه الاستراتيجية تشكيل هيئة قيادة مكلفة بمسؤولية الاضطلاع بدور "وحدة للتنفيذ" (delivery unit) لضمان تحقيق الأهداف المسطّرة في الآجال المعلنة:
- ✓ المجموعة الثانية ترتبط بالتدابير على المدى القصير، حيث تهدف إلى خلق فرص للأشخاص الذين فقدوا عملهم، سواء كتجار أو كمتهنين للتهريب المعيشي، بعد إغلاق المعابر (على غرار المنطقة التجارية بالفنيدق)؛
- ✓ المجموعة الثالثة من التدابير، ترتبط بالمدى المتوسط والطويل، وتسعى إلى النهوض بالتنمية في هذه المناطق، من خلال اقتراح مسالك استراتيجية تهدف إلى توفير الشروط اللازمة لتحسين جاذبية هذه المناطق والنهوض بتنميتها.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

مشاريع قيد الإنجاز في أفق نهاية

سنة 2020

أنشطة أخرى

1. الإحالات

- الطبقة المتوسطة في المغرب (دجنبر 2020)

2. الإحالات الذاتية

- السياحة: رافعة للنمو والإدماج(دجنبر 2020)

التعاون الدولي

احتضان والمشاركة في لقاءات وندوات ذات بعد وطني ودولي (أهم المحطات)

التنظيم:

- ورشات عمل لتقديم مخرجات تقارير وآراء ودراسات المجلس بشكل منتظم
- مائدة مستديرة بشراكة مع البنك الدولي حول موضوع "التطور الإقليمي والتفاوتات المجالية" ، الثلاثاء 04 فبراير 2020.
- مناظرة دولية حول موضوع "الصحة والسلامة في العمل: التجارب الدولية " يوم 8 أكتوبر 2020.

المشاركة في:

- لقاء دراسي بمجلس المستشارين حول "مشروع قانون 18-45 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين"، الاثنين 20 يوليوز 2020؛
- يوم دراسي علمي، منظم من طرف وزارة الشغل والإدماج المهني، حول موضوع "مدونة الشغل بين النص القانوني والتطبيق الفعلي" يومي 02 و 03 أكتوبر 2020
- اجتماع منظم من طرف مكتب مجلس النواب حول "المهن الطبية وشبه الطبية والبحث العلمي"، يوم الأربعاء 14 أكتوبر 2020
- منتدى الجالية الإفريقية في فرنسا والذي قدم فيه المجلس مساهمة حول موضوع " دور ومساهمة الجالية المغربية في التنمية الاقتصادية للبلدين"، 7 نونبر 2020

التعاون الدولي

- **تقوية العلاقات الثنائية:**

✓ مراجعة اتفاقية التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي السينغالي والشروع في تنفيذ خطة العمل المشتركة ؛

✓ تعزيز التعاون مع عدد من المجالس الاقتصادية والاجتماعية المماثلة: الغابون وكوت ديفوار وغينيا وبنين والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وإسبانيا واليونان والصين وروسيا.

- **تقوية العلاقات متعددة الأطراف:**

✓ ترسيخ الثقة في المجلس وذلك من خلال انتخابه رئيسا لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها بإفريقيا (UCESA) (2020-2022).

✓ تقديم خارطة طريق لفترة ولايته على رأس هذا الاتحاد وعقد اجتماع مكتب الاتحاد بتاريخ 7 أكتوبر 2020

✓ اعتماد نداء اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها بإفريقيا بشأن مواجهة جائحة كوفيد-19، الذي تمت صياغته بمبادرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمغرب؛

✓ دور ريادي للمجلس في إطار تفاعله مع الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها (AICESIS) و اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها الفرنكوفونية (UCESIF)

التواصل

التعاون الدولي

التواصل مع الفاعلين والرأي العام والمواطنين

- صياغة مضامين من آراء وتقارير المجلس في شكل فيديوهات "موشن جرافيك"، قصد تبسيط محتواها، و تسهيل الاطلاع عليها؛
- النشر على نطاق واسع لتقارير وآراء المجلس عبر موقعه الإلكتروني، وغيرها من وسائل التواصل والتفاعل مع المواطنات والمواطنين؛
- تطوير التواصل الرقمي من خلال :
  - ✓ تجديد تصميم الموقع الإلكتروني لتسهيل الولوج إلى المعلومة.
  - ✓ تعزيز حضور المجلس على مواقع التواصل الاجتماعي حيث تم تسجيل:
    - 560 64 زائراً للموقع الالكتروني للمجلس اطلعوا على 612 245 صفحة ؛
    - 123.833 مستعملا يتابعون أنشطة المجلس عبر تويتر؛
    - 37.095 مشتركاً بصفحة المجلس على الفايسبوك؛
    - 2.191 مشتركاً بصفحة المجلس على لينكد إن؛
    - 6.231 مشاهدة للمحتوى السمعي البصري الذي بثه المجلس (185,3 ساعة)؛
    - فتح حساب المجلس على موقع إنستاغرام.
- الشروع في إعداد خطة تواصلية رقمية مُستمدّة من استراتيجية للمجلس.

الارتقاء بعمل المجلس

- التدبير المحكم والعقلاني للنفقات المتعلقة بالتنقل والتعويض عن المهام ومصاريف الإطعام والفندقةكنتيجة لاعتماد صيغة العمل عن بُعد؛؛
- تعزيز الموارد البشرية للمجلس من خلال توظيف خبراء وأطر جدد وتطوير مهارات الموارد البشرية للمجلس من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدتهم؛
- استكمال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية من خلال الإعداد لوضع محاسبة تحليل التكاليف تبرز تكلفة إنتاجات المجلس ؛
- إعادة تجديد الحظيرة السمعية البصرية للمجلس بطريقة تدريجية؛
- إنجاز حوالي 362 محاضرة مرئية (Visioconférence) لفائدة أعضاء وضيوف المجلس (اجتماعات اللجان، ورشات العمل، دورات الجمعية العامة، ندوات)؛

برنامج عمل المجلس برسم سنة 2021

مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2021

دراسة مواضيع ذات راهنية في إطار الإحالات والإحالات الذاتية

متابعة دراسة المواضيع في إطار الإحالات الذاتية لسنة 2020

- تأثير القطاع غير المنظم على التنمية؛
- التنقل المستدام؛
- نحو تحول رقمي مسؤول ومندمج؛
- السياسة التسويقية للمنتوجات الفلاحية وتدبير الوسطاء.

إطلاق وبرمجة مواضيع جديدة برسم سنة 2021

مواصلة تفعيل استراتيجية المجلس

ملخص مشروع
ميزانية المجلس برسم سنة 2021

مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2021 (بملايين الدراهم)

	2020	2021	نسبة التطور
تعويضات الأعضاء	29.00	30.00	+ 3 %
أجور الموظفين	32.39	38.14	+18 %
المعدات والنفقات المختلفة	31.48	42.18	+34 %
الاستثمار	5.75	8.65	+ 50%
المجموع	98.62	118.97	+ 21%

إضاءة بشأن الدراسة موضوع الإحالة الواردة من مجلس النواب حول الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد 19" والسبل الممكنة لتجاوزها

انعكاسات اقتصادية واجتماعية وبيئية عمّقتها مكامن الضعف والهشاشة القائمة

الاقتصاد الوطني تضرر بشكل بالغ من الأزمة	انكماشات شديدة على النمو والنسيج الإنتاجي انعكاسات مقلقة على الشغل والدخل انعكاسات على السوق النقدية والمالية آثار متباينة من قطاع لآخر ضغط على التوازنات الماكرو اقتصادية (عجز الميزانية، تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تراجع المداخيل الضريبية، ارتفاع المديونية)
انعكاسات اجتماعية عميقة	آثار الحجر على صحة الساكنة (الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة، الصحة النفسية،...) نقص في الولوج إلى الحقوق الأساسية (الولوج المتكافئ للحق في التعليم،...) تضرر قطاع الثقافة والفنون من تطبيق تدابير التباعد الجسدي إغلاق دُور العبادة وحدوث تغيرات في السلوكيات الاجتماعية،...
انعكاسات متباينة في مجال التنمية المستدامة والبيئة	الانعكاسات على سلسلة إنتاج وتسويق المنتجات البحرية الانعكاسات البيئية (النفايات الطبية،...)

أزمة كوفيد-19 أبرزت نُقَطَ ضعف وكشفت نقاط قوة

• أوجه القصور التي تعتري المنظومة الصحية • تفاوتات في الولوج لتعليم ذي جودة (الفجوة الرقمية تجعل الولوج إلى المنظومة التربوية متفاوتاً، لا سيما في القطاع العمومي والوسط القرويّ ، التعليم عن بُعد اعْتَرَتْهُ اختلالات في التنزيل) • فعلية الحقوق (الحق في الولوج إلى سكن لائق، الحق في العلاج،...) • محدودية الموارد الميزانياتية للدولة تقيّد قدرتها على امتصاص الصدمات دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية • تعمق هشاشة النسيج الاقتصادي أمام الصدمات الكبرى، مع هيمنة الاقتصاد غير المنظم	سرعة استجابة السلطات العمومية منذ البوادر الأولى للجائحة في بلادنا تكريس روح التضامن من خلال استجابة المواطنين والمؤسسات لنداء المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير الجائحة قدرة بعض الوحدات على التأقلم من خلال إنتاج بعض المواد والمعدات التي كُثُر عليها الطلب منذ اندلاع الأزمة صحوة على صعيد البحث العلمي التحول الرقمي

الحاجة إلى رؤية جديدة تمكن بلادنا من تجاوز تداعيات الأزمة، واستكشاف مسار تنموي جديد

بناء نموذج تنموي يتسم بالدينامية ويكفل نموًا قويًا ودامجاً ومستدامًا، ويضمن تكافؤ الفرص، ويعزز تنمية الفرد ويقوي قدراته داخل مجتمع مزدهر ومتضامن وقادر على الصمود أمام التقلبات ومتمحور حول المواطن.

مداخل التغيير لإنجاح مرحلة الخروج من الأزمة والتنزيل الأمثل للنموذج التنموي الجديد: 149 توصية تنتظم حول 7 محاور رئيسية

1. التعايش مع كوفيد-19 : بين متطلبات حالة الاستعجال وضرورة التكيف
2. تعزيز ثلاثة أدوار أساسية للدولة وإعادة توجيه السياسات العمومية من أجل بناء مغرب أكثر إدماجا وأكثر قدرة على الصمود إزاء التقلبات
3. الانتقال من "منظومة للعلاجات" إلى منظومة صحية
4. إرساء منظومة للحماية الاجتماعية المعممة واستراتيجيات مبتكرة من أجل إدماج القطاع غير المنظم
5. إنعاش الاقتصاد على المدى القصير مع العمل في المدى المتوسط على تعزيز قدرته على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية
6. تطوير القطاعات الاستراتيجية من أجل تعزيز السيادة الاقتصادية لبلادنا
7. إرساء سياسة وطنية مندمجة وشاملة في مجال التحول الرقمي

مداخل التغيير لإنجاح مرحلة الخروج من الأزمة والتنزيل الأمثل للنموذج التنموي الجديد: 149 توصية تنتظم حول 7 محاور رئيسية

التعايش مع كوفيد-19 : بين متطلبات حالة الاستعجال وضرورة التكيف	• تغيير العقليات من خلال الاستفادة من الجوانب الإيجابية التي كشفتها الأزمة والدروس المستخلصة منها • اعتماد توزيع أفضل لعرض العلاجات • تكريس دولة الحق والقانون • إشراك أكبر للفاعلين في تدبير الأزمة
تعزيز ثلاثة أدوار أساسية للدولة وإعادة توجيه السياسات العمومية	• دولة تضطلع بمهامها في توفير التأمين لجميع المواطنات والمواطنين والمقاولات خلال الأزمات الحادة • دولة تضطلع بوظيفة الرعاية الاجتماعية وتحتل فيها مصلحة المواطن مكانة مركزية • دولة تضطلع بمهام التخطيط الاستراتيجي والاستثمار وذات رؤية على المدى الطويل
الانتقال من "منظومة للعلاجات" إلى منظومة صحية	• الانخراط في تحول جديد لحكامة المنظومة الصحية • إعادة تنظيم منظومة العلاجات بما يكفل توفير عرض صحي عمومي ذي جودة، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص • الابتكار من أجل تمويل قطاع الصحة • النهوض بالموارد البشرية كماً وكيفاً • ضمان الصحة والسلامة في العمل

مداخل التغيير لإنجاح مرحلة الخروج من الأزمة والتنزيل الأمثل للنموذج التنموي الجديد: 149 توصية تنتظم حول 7 محاور رئيسية

إرساء منظومة للحماية الاجتماعية المعممة واستراتيجيات مبتكرة من أجل إدماج القطاع غير المنظم	• إعادة هيكلة نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من أجل تعميم التغطية الصحية وضمان ولوج متكافئ للعلاجات • تعزيز وعقلنة شبكات الحماية الاجتماعية • إعادة هيكلة الأنشطة المعرضة للهشاشة وإدماج القطاع غير المنظم
إنعاش الاقتصاد على المدى القصير مع العمل في المدى المتوسط على تعزيز قدرته على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية	• إنعاش الاقتصاد الوطني على المدى القصير -2021-2022- (تدابير وقائية للحد من فقدان مناصب الشغل وإفلاس المقاولات) • إعادة النظر في أولويات السياسات الاقتصادية الهيكلية للمغرب من أجل اقتصاد أكثر إدماجا وأكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات (الرفع من قدرة الاقتصاد على الصمود وتعزيز طابعه الدامج)

مداخل التغيير لإنجاح مرحلة الخروج من الأزمة والتنزيل الأمثل للنموذج التنموي الجديد: 149 توصية تنتظم حول 7 محاور رئيسية

تطوير القطاعات الاستراتيجية من أجل تعزيز السيادة الاقتصادية لبلادنا	• تعزيز السيادة الطاقية من أجل تأمين الإمدادات وتقليص التبعية لواردات الطاقات الأحفورية • تطوير الصناعة الدوائية الوطنية بوصفها عماد السيادة الصحية لأي دولة • تطوير السيادة التكنولوجية للمملكة
إرساء سياسة وطنية مندمجة وشاملة في مجال التحول الرقمي	• وضع رؤية وطنية في المجال الرقمي تكون في مستوى طموحات المغرب • تعزيز الارتباط الرقمي : ضرورة اجتماعية ومجتمعية • رقمنة شاملة لقطاع الصحة • تسريع وتيرة عملية رقمنة الاقتصاد وتعزيزها • تسريع وتيرة الرقمنة في مجالي البيئة والتنمية المستدامة

شكرا على حسن إصغائكم

أوراق إثبات
حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للسنة المالية 2021 ودراسة مشروع المندوبية السامية للتخطيط.

الولاية التشريعية : 2015 -2021	الساعة : من 15h إلى 20h.	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 8
السنة التشريعية : 2020 - 2021	المدة الزمنية 2h30 و 2h30	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة: 2
دورة أكتوبر 2020	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 10	عدد المعتذرين: -

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حضر
الخليفة الأول	السيد الحو المربوح	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	حضر
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأميـــن	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيدة عائشة آيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	حضر
المقـــرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للسنة المالية 2021

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عادل البراكات	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	حضر
السيد محمد لحمامي	" " " "	
السيد عبد العزيز بنعزوز	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حضر
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	حضر
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد لله اشن	" " " "	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمود عبا	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 30 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للسنة المالية 2021

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رجاء الكتاب	CDT	حضر
فاطمة الزهراء الميحاوي	UMT	حضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 1 دجنبر 2020 بعد جلسة الأسئلة الشفهية

موضوع الاجتماع: * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة

الولاية التشريعية : 2015 -2021	الساعة : من 6h و 30 إلى 7 و 30	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 16
السنة التشريعية : 2020 - 2021	المدة الزمنية : ساعة و 30 دقيقة	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 5
دورة أكتوبر 2020	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 21	عدد المعتذرين: /

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حضر
الخليفة الأول	السيد الحو المربوح	فريق الأصالة والمعاصرة	حضر
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	حضر
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حضر
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	حضر
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	حضر
مساعد الأمين	السيدة عائشة آيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	حضر
المقرر	السيد عبد الصمد مربي	فريق العدالة والتنمية	
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 1 دجنبر 2020 بعد جلسة الأسئلة الشفهية

موضوع الاجتماع: * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عادل البراكات	فريق الأصالة والمعاصرة	حضر
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	حضر
السيد محمد لحمامي	" " " "	حضر
السيد عبد العزيز بنعزوز	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حضر
السيد فؤاد قديري	" " " "	حضر
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	حضر
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد الله اشن	" " " "	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمود عبا	الفريق الاشتراكي	حضر
السيد عبد الحميد الصوبري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 1 دجنبر 2020 بعد جلسة الأسئلة الشفهية

موضوع الاجتماع: * دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ * دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
أمال ميصرة	العدالة والتنمية	حضر
المهاجري عبد الله	الأصالة والمعاصرة	حضر
حميد حميزة	الأصالة والمعاصرة	حضر
حسن أودي	التجمع الوطني للأحرار	حضر
امبارك السباعي	الفريق الحركي	حضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : *دراسة مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع؛ * دراسة مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب؛ *دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

الولاية التشريعية : 2015 -2021	الساعة : من 20h00 إلى 15h	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 10
السنة التشريعية : 2020 - 2021	المدة الزمنية : 5 ساعات	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 4
دورة أكتوبـــر 2020	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 14	عدد المعتذرين: ـــ

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حاضر
الخليفة الأول	السيد الحو المربوح	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	حاضر
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	حاضر
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأميـــن	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد الأمين	السيدة عائشة آيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	حاضر
المقـــرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	حاضر
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حاضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : *دراسة مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع؛ * دراسة مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب؛ *دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عادل البراكات	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	حاضر
السيد محمد لحمامي	" " " "	حاضر
السيد عبد العزيز بنعزوز	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	حاضر
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد الله اشن	" " " "	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمود عبا	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حاضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 25 نونبر 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: : *دراسة مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع؛ * دراسة مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب؛ *دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
العربي العرايشي	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حاضر
آمال العمري	فالاتحاد المغربي للشغل	حاضر
المبارك الصايح	CDT	حاضر
رجاء السايح	CDT	حاضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 26 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين.

الولاية التشريعية : 2015-2021	الساعة : من 10h00 إلى 13h30	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 8
السنة التشريعية : 2020 - 2021	المدة الزمنية : 3 ساعات و30 د	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 2
دورة أكتوبر 2020	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 10	عدد المعتذرين: 1

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد رحال المكاوي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	حاضر
الخليفة الأول	السيد الحو المربوح	فريق الأصالة والمعاصرة	حاضر
الخليفة الثاني	السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
الخليفة الثالث	السيد محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الرابع	السيد يوسف محيي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	حاضر
الخليفة الخامس	السيد عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	حاضر
الخليفة السادس	السيد جمال بن ربيعة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الأمين	السيد عزالدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	يعتذر
مساعد الأمين	السيدة عائشة آيتعلا	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	حاضر
المقرر	السيد عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	حاضر
مساعد المقرر	السيد عبد الحق حيسان	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حاضر

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 26 نونبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ومشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عادل البراكات	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الرحيم الكميلي	" " " "	
السيد محمد لحمامي	" " " "	
السيد عبد العزيز بنعزوز	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد فؤاد قديري	" " " "	
السيد علي العسري	فريق العدالة والتنمية	حاضر
السيد سعيد السعدوني	" " " "	
السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
السيد عبد الله اشن	" " " "	
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمود عبا	الفريق الاشتراكي	
السيد عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

الحسين الباري RDD حاضر
عبد اللطيف أوعمو PPS . حاضر